المطابق للواقع كما نقلناه من مذهب الاولين ولا اعتقاد المخبر كما نقله المؤلف
وصاحب المفتاح بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ووجه الاستدلال به ان الله تعالى كذب
المنافقين في قولهم انك لرسول الله فلو كان مجرد مطابقته للواقع كافيا في الصدق لما كذبهم
فيه لانه خبر مطابق للواقع فتكذيبهم فيه لانهم لم يعتقدوا صدقه يدل على اعتبار الاعتقاد
في الصدق اجيب بان هذا الاستدلال مردود من ثلثة اوجه احدها انه لا نم انه تعالى
كذبهم في قولهم انك لرسول الله بل كذبهم في قولهم نشهد وادعائهم فيه مواطأة
قلوبنا لالسنتنا لان المعنى نشهد شهادة تواطئ فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه
انّ واللام وكون الجملة اسمية في قولهم انك لرسول الله وثانيها ان التكذيب في
تسميتهم الجملة التي اخبروا بها شهادة لان الشهادة في الحقيقة ما نشأ عن علم او ظن
ولم يكن لهم ذلك وثالثها انا نسلم ان التكذيب في المشهود به وهو قولهم انك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم لان زعمهم انه خبر على خلاف ما عليه حال
المخبر عنه في الواقع وزعم الجاحظ ان صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع مع اعتقاد
المخبر مطابقته له وكذبه عدم مطابقة حكمه للواقع مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته له
فان كان مطابقا ولم يعتقد مطابقته او اعتقد عدم المطابقة او كان غير مطابق ولم
يعتقد عدمها او اعتقد المطابقة فهذه الاربعة ليست بصادق ولا كاذب فالكاذب
على مذهب الجاحظ اخص من الكاذب على مذهب الاولين لانه على مذهبهم يتناول
الاقسام الاربعة التي ليست بصادق ولا كاذب ايضا على مذهب الجاحظ وقوله
وغيرهما ليس بصدق ولا كذب يتناول هذه الاربعة كلها قال في الايضاح
فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته له مع اعتقاده
وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لا يقال انه المولف اهمل الثاني في التقسيم
المذكورين لان عدم الاعتقاد في الضربين منقسم الى قسمين كما ذكرنا واستدل
الجاحظ على اثبات خبر ليس بصادق ولا كاذب بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام
به جنة ووجه الاستدلال به ان الكفار حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة
في الافتراء والاخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو وليس اخباره عليه السلام
بالرسالة حال الجنون كذبا لانهم جعلوه قسيما للافتراء الذي هو الكذب وقسيم الشيء
لا يدخل تحته ولا صدقا لان الكفار لم يعتقدوا صدقه عليه السلام فيخبرون عنه حال
الجنون ليس بصادق ولا كاذب وهو المطلوب اجيب بان الاستدلال المذكور
مردود لان قوله وليس اخباره عليه السلام حال الجنون كذبا ممنوع قوله لانهم جعلوه
قسيما للافتراء الذي هو الكذب قلنا لا نسلم ان الافتراء هو الكذب مطلقا بل هو
كذب عن تعمد فهو نوع من الكذب ويجوز ان يكون اخباره عليه السلام حال الجنون
نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن تعمد فلا يصدق سلب الكذب عنه مطلقا
فمعنى الآية على هذا افترى ام لم يفتر فعبر عن الثاني وهو ام لم يفتر بقوله ام به جنة
لان المجنون لا افتراء له ونفي الافتراء عن شيء لا يوجب سلب الكذب عنه مطلقا
وايضا قوله ولا صدقا ممنوع قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه قلنا لا يلزم من
عدم اعتقاد الصدق ولا من اعتقاد عدم الصدق لجواز ان يثبت الصدق ولا شي
ولا واحد منها وله اجوبة اخرى ذكرناها في شرح اصول ابن الحاجب قال
احوال الاسناد الخبري لا اخر اقول ثم علم ان مقصود علم المعاني
منحصر في ثمانية ابواب شرع في بيان تلك الابواب على التفصيل
الباب الاول في بيان احوال الاسناد الخبري انما قدم البحث
عن الاحوال الخبرية على الانشائية وقدم من الخبرية البحث عن احوال الاسناد لان
الواو

الغرض الاصلي من وضع المفردات هو افادة النسب والمعاني التركيبية بضم بعضها
الى بعض وتركيبها لا افادة معانيها المفردة فالو لان افادتها لها موقوفة على
العلم بكونها موضوعة لها وهذا العلم متوقف على العلم بتلك المعاني فلو استفيد
العلم بتلك المعاني من وضع تلك المفردات لزم الدور وفيه النظر لان وضع
المفردات متوقف على افادتها لتلك المعاني لا على نفس افادتها لها لان افادتها
لها متأخر عن وضعها لها وتصور افادتها لها لا يكون متوقفا على الوضع بل الموقوف
عليه هو الافادة فلا دور وان قيل لزوم الدور انما يكون بالنسبة الى العلم
بالوضع والعلم بتلك المعاني المفردة فلا دور ايضا لان العلم بتلك المعاني غير
موقوف على العلم بالوضع لجواز ان يعلم المعنى من غير العلم بالوضع بل افادتها العلم
بالمعنى موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع غير متوقف على الافادة فلا دور
وتلك الافادة لا تحصل الا بتركيب بعض المفردات الى بعض وللمركبات اصناف
شتى لكن المركب الذي يبحث عن احواله في صناعة البلاغة وما يتبعها هو الخبر
والانشاء كما علم والخبر يقصد بالصور الكثيرة ويظهر فيه الدقائق العجيبة والاسرار
غريبة في صناعة البلاغة وما يتبعها كما تطلع عليك باذن الله تعالى والانشاء وان
كان في كثير منها يشاركه لكنه ليس كالخبر في جميعها فلهذا قدم الاحوال الخبرية
على الانشائية وايضا حصول المطالب التصديقية موقوف على الحجج والبراهين
المتألفة من الخبر دون مجرد الانشاء فهو اصل بالنسبة وقدم احوال الاسناد
الخبري على احوال غيره لان المقصود الاصلي الاهم من الخبر هو افادة الاسناد
اولا ذاته ولا شك ان ما هو المقصود افادته بالاصالة اولى بتقديم البحث عنه
مما ليس كذلك وايضا لا يصير الشيء مسندا اليه والآخر مسندا الا بعد تحقق
الاسناد فله التقدم طبعا فقدم وضعا ليتوافقا وان قلنا ان التشبيه بعضه ا

فهو بالتقدم اولى لان له خصوصية بالكلام لبنت لحما وهي انه لا يحتمل حب ذاته الآتية بخلافهما فانهما يوجدان من حيث ذاتهما في غيره وايضا تقدم على ذكر الكثير
ان توجه الوهن الى الاسهل وتناوله لما ابعد منه الى غيره اعلم ان صيغ
الخبر يدل على حصول النسبة الخاصة كانت او سلبية في الخارج مطلقا
او في الماضي او الحال او في الاستقبال ولا يلزم منه لا لهما عليه حصولها
في الخارج والا يلزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين
وان لا يتحقق الكذب فلا يتحقق الفرق بين اخبار الصادق واخبار الكاذب
واللوازم منتفية فان حصل في الخارج من الثبوت او الانتفاء ما طابقه
النسبة العقلية فهي صادقة والا فكاذبة فمرجع احتمال الصدق والكذب
الى تلك النسبة من حيث هي النسبة في ضمن الخبر وسبب احتمال الخبر لهما
هو امكان تحقق تلك النسبة مع كل واحد منهما وقد يسمى تلك النسبة حكما كما سماها
المؤلف وصاحب المفتاح وغيرهما ويسمى حصول وقوع تلك النسبة في العقل
حكما واذا تقرر ذلك فاعلم ان من المعلوم لكل عاقل ان قصد المخبر بخبره
افادة المخاطب اما نفس الحكم الذي هو النسبة كقولك زيد قائم لمن لا يعلم
انه قائم ويسمى هذا فائدة الخبر واما كون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد
عنده ولا يعلم انك تعلم ذلك زيد عندك ويسمى هذا لازم فائدة الخبر فاذا كان
المراد بفائدة الخبر هو الحكم وبلازمها علم المخبر بذلك الحكم كما قال
صاحب المفتاح في الحالة التي تقتضي تعرف المسند اليه والسبب في ذلك
هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون الخبر
ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا فظاهر انه يمتنع تحقق الحكم بدون كون
المخبر عالما به بمعنى انه يمتنع ان يعلم المخاطب الحكم من الخبر ولا يعلم كون

الرابع وقوله ابطل او اسرع يحتمل ان يكون صفة الايام اي الليالي المقول لها الايام
او اسرع ويحتمل ان يكون حالا منها اي الايام منفوية في حقها ابطل او اسرع ...
الاسناد في هذين المثالين من الكلام عقلية لما مر وقد يتبين من كلام المؤلف ان
اسم الحقيقة العقلية والمجاز العقلي والاسناد في الكلام خلاف ما ... من كلام
الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح فانه ... يجعلهما هو الكلام وانما اختار المؤلف
ذلك لان نسبة الشيء حقيقة او مجازا الى العقل على اختيار المؤلف بنفسه بلا
واسطة ... وعلى ... اضافة بواسطة اشتماله على ما ينتسب الى العقل وهو الاسناد
هذا ... المسند فعلا ... معناه وان لم يكن كقولك ... الانسان جسم نقل المؤلف ان
الاسناد ... يسمى ... ولا مجازا ... الكلام ... يوصف بهما العدم صدق ...
عليه لان اسناد الفعل او ... ما خوذ في حد كل واحد منهما وفيه نظر لانه ... على
هذا ... الذي ... المؤلف كذلك واما على ما ذكر الشيخ عبد القاهر ...
... الشيخ الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد
... في العقل ... موقعة ... يوصف ... الحقيقة والمجاز لان ...
... المؤلف ولغيره ... صاحب المفتاح الحقيقة العقلية ... الكلام
... المتكلم ... الحكم فيه بعد ان عرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المفاد
... المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاويل افاده للخلاف ...
... عند المتكلم ... اقول ...
... خلاف ما ... المتكلم دون ... اقول ... خلاف ما عند العقل ... الكلام
الحاصل المذكور ... مع انه ... فيه ما في العقل ... وجد خلل

هذا الكلام في الثاني فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر
ولئلا ينتقض عكس الثاني بمثل كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة ولا يقدح ذلك في كونه من المجاز العقلي وقال المولف
في كلامه هذا اما في الاول فلانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا
ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس
لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما مع كونهما
حقيقتين عقليتين كما سبق قلت اما النظر للاول وهو انه غير مطرد فمدفوع
بما ذكرناه من تعريف الحقيقة العقلية نقلا عن الشيخ عبد القاهر ولما الثاني وهو
انه غير منعكس فمدفوع بان تعريف الحقيقة العقلية انما ذكر بعد تعريف المجاز العقلي
وذكر فيه انه لضرب من التاول ولا يحمل الكلام على المجاز العقلي ما لم يعلم او يظن
ان قائله ما قاله عن اعتقاد فيعلم منه ان الحقيقة العقلية لا بد فيها من ان يكون مما لا يصرف
السامع عن ظاهر الاسناد ولا يكون مجازا لحذف قيد في الظاهر او بلا تاول من
تعريفها لدلالة من سبق عليه واما في الثاني فلانا لا نسلم بطلان طرده بكلام الجاهل
لو ذكر فيه خلاف ما عند العقل لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر
اذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر قلت النظر الثاني مدفوع بان
ما عند العقل بحسب الظاهر اخص مما في نفس الامر فخلاف ما عند العقل اعم من
خلاف ما في نفس الامر وفي الاول بلا شك والثاني لا يدل العام على الخاص اصلا
وارادة ما لا يفهم من اللفظ الا بقرينة من تعسفات فاسدة **قوله** واقسامه اربعة
لا اخر **اقول** اقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه اعني المسند والمسند اليه

اربعة

اربعة لا غير لان طرفيه اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل فالمسند
وهو انبت والمسند اليه وهو الربيع حقيقتان وضعيتان مستعملان في مكانهما
الوضعي ولا مجاز الا في مجرد الاسناد واما مجازان وضعيان نحو احيى الارض
شباب الزمان والمسند وهو احيى والمسند اليه وهو شباب الزمان مجازان وضعيان
لكونهما موضوعين في اصل اللغة لمعنى ثم استعمل في المثال الاحيى بمعنى انبت والشباب
بمعنى الربيع ونفس الاسناد مجاز عقلي واما مختلفان وذلك اما بان يكون المسند
حقيقة وضعية والمسند اليه مجازا وضعيا نحو انبت البقل شباب الزمان واما بان
يكون المسند مجازا وضعيا والمسند اليه حقيقة وضعية مثل احيى الارض الربيع والمجاز
العقلي في القران كثير قال الله تعالى واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فنسبت الزيادة
التي هي فعل الله الى الايات لكونها سببا فيها وقال يذبح ابناءهم الفاعل غير
فرعون ونسب الفعل اليه لكونه الامر بالفعل وقال ينزع عنهما لباسهما فنسب النزع
الذي هو فعل الله الى ابليس لان سببه اكل الشجرة وسبب اكلها وسوسته ومقاسمته
اياهما انه لهما من الناصحين وقال يوما يجعل الولدان شيبا فنسب الفعل الى الظرف لوقوعه
فيه وقال واخرجت الارض اثقالها اي الدفائن او الاموات فنسب الفعل وهو لله تعالى
الى الارض لكونها مخرجة منها والمجاز العقلي غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء نحو قوله
تعالى وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا فنسب الفعل الى هامان وهو لغيره ولا بد
للمجاز العقلي من قرينة اما لفظية كما في قول ابي النجم افناه قيل الله الخ فانه يدل على
ان اسناد ميز الى الجذب واما معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور عقلا
كقولك محبتك جاءت بي اليك فان المجيء مسند الى المحبة والمحبة هو الداعي اليه والفعل لا

بقتل الاعلى فاعلا وانما سماه مجازا كالفاعل اى المتصف بالقدرة اصله جارت في نفسي
الشكل المحتمل اى جعل المحتمل وجد الحق الشكل من نفسي المحتمل او كاستحالة قيام المسند
بالمسند اليه المذكور عادة نحو هزم الامير الجند فانه لا يمتنع في العقل ان يهزم الامير
وحده الجند لكنه ممتنع عادة وكذا قولك بنى الامير القصر فان استحالة قيام بناء القصر
بالوزير انما هو من جهة العادة لا العقل قوله وصدوره اى وكصدور الاسناد المجاز
العقلى من الموحد في مثل شاب الصغير فان صدوره منه قرينة تدل على انه مجاز
عطف على قوله كاستحالة وقوله معرفة حقيقته اى ومعرفة حقيقة المجاز العقلى يريد انه
يجب في المجاز العقلى ان يكون للمسند فاعل في التقدير اذا اسند اليه صار الاسناد
حقيقة فان معرفته يشعر بذلك ومعرفة ذلك الفاعل قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم اذ لا يخفى ان اسناد الربح بالحقيقة انما هو الى اصحاب التجارة فقدرهم فما ربحوا
في تجارتهم وقد يكون خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اى
سرني الله عند رؤيتك وكما في قول ابى نواس يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا
اى يزيدك الله حسنا في وجهه اذا زدت النظر الى وجهه لما اودعه من دقيق الجمال
متى تأملت وكما ذكر في محتمل جارت في الشكل **اقوله** وانكر السكاكي لما اخص
اقوله قال المولف انكر صاحب المفتاح وجود المجاز العقلى في الكلام وقال
الذي عندي نظم هذا النوع يريد به المجاز العقلى في سلك الاستعارة بالكناية بجعل
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة
كما سياتى وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة بالكناية وبجعل الامير المدبر لاسباب
هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة

قوله

قوله ذاهبا الى ان ما مر اى من امثلة المجاز العقلى ونحوها مر منها كما قال المولف في
كلامه هذا نظر لان جعل المجاز العقلى من الاستعارة بالكناية يستلزم ان يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة لما سياتى من
ان الاستعارة بالكناية هي ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به المتروك واللازم منتف لفساد
المعنى ولان المشبه به ههنا ليس متروكا بل هو مذكور وهو هو الذي هو صاحبها ويستلزم
ايضا ان لا يصح الاضافة في نحو قولهم فلان نهاره صائم لان المراد بالنهار على هذا فلان
نفسه فيستلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو باطل واللازم وهو عدم صحة الاضافة فما ذكر
منتف بالاتفاق ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي
صرحا لهامان بل للعملة مع ان النداء له واللازم وهو ان لا يكون الخبر بالبناء لهامان
منتف لان الخطاب والنداء معه ويستلزم ان يتوقف جواز تركيب نحو انبت الربيع
البقل على السمع اى على الاذن الشرعى لان اسماء الله تعالى توقيفية اى اطلاق
الاسم على الله تعالى موقوف على اذن الشارع فيتوقف اطلاق الربيع على الله تعالى
على الاذن منه واللازم وهو ان يتوقف جواز التركيب المذكور على السمع منتف بالاتفاق
وقال المولف وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لو جعل من قبيل الاستعارة بالكناية
لا يتفق نحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز ان يجعل النهار استعارة
بالكناية عن فلان لاستحالة على ذكر طرفي التشبيه وهو يمنع عن حمل الكلام على الاستعارة
نخ كما ستعلم وما ذكره المولف مدفوع اما قوله يستلزم ان يكون المراد بعيشة صاحب
العيشة لا العيشة فلان المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة هو العيشة نفسها لا صاحبها
والمراد بالضمير الذي هو في راضية وهو ضمير لفظ عيشة هو صاحبها فيكون اصل معناه

فهو في عيشة حسنة مثل

فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحبها فلا فساد للمعنى وليس هو في قوله فهو في عيشة راضية وفلان في قوله فلان نهاره صايم مشبهاً بهما بل المشبه به في الاول هو من حصل منه الرضا مؤثرا ايجادا مطلقا وفي الثاني هو من صدر منه الصوم مؤثرا ايجادا مطلقا لا فرد من افراد ذلك المطلق ولو سلم ان فردا من افراده مشبه به لكن لم قلت انه هو المذكور لجواز ان يكون هو غير المذكور لان غير المذكور من افراده يصح ان يكون مشبها به فلا علاقة حينئذ ولو جعل جانب المذكور مشبها به لم يكن ذلك تحقيقا من الاستعارة بالكناية ونحن لا نقول بانه لا يمكن ان يكون من الاستعارة بالكناية بل يكون استعارة بالكناية وبعلم مما مر صحة الاضافة في نهاره صايم لكون المراد من النهار حينئذ ليس المذكور الذي هو فلان حتى يكون اضافته الى ضمير فلان من اضافة الشيء الى نفسه ولو سلم ان المراد بالنهار هو فلان المذكور لا يلزم منه اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بالنهار حينئذ ذلك الشخص والضمير في نهاره يرجع الى اللفظ فيكون تقديره نهار مسماه صايم واما قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لها مان فان اراد به انه يستلزم ان لا يكون الامر له اصلا فالاستلزام ممنوع لجواز ان يكون الامر له مجازا ولغيره حقيقة وان اراد انه لا يكون له حقيقة فالاستلزام مسلم لكن لم قلت انه منتف اذ لا يلزم من انتفاء الامر له حقيقة انتفاء الامر له مطلقا لانه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام وقرينة العرف تدل على ان الامر له مجاز واما قوله ويستلزم ان يتوقف جواز تركيب نحو انبت الربيع البقل على السمع فممنوع استلزامه لان بعض الناس يجوزون اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وصاحب المفتاح قد صرح بجواز بقوله بجعل الربيع استعمال ما لاله عن الفاعل الحقيقي قال المولف في الايضاح انما لم نورد الكلام في الحقيقة

والمجاز

والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن تبعه لدخولهما في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان قلت اما دخولهما في تعريف علم المعاني فمن حيث انه مما يعرف به احوال اللفظ بها يطابق مقتضى الحال لان مقتضى الحال قد يكون حقيقة عقلية وقد يكون مجازا عقليا فحينئذ يوردان في علم المعاني من الحيثية المذكورة فيكونان خارجين عن تعريف علم البيان لانه انما يبحث عما يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالدلالات العقلية والحيثية الاولى غير هذه الحيثية والتحقيق ان المقصود بالذات من علم المعاني هو معرفة كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال فكل ما يبحث عنه في علم المعاني لا بد وان يكون له مدخل في هذا المقصود بالذات اي لا يكون مقصودا لاجل شيء آخر هو مقصود بالذات لا بالتبع وان المقصود بالذات من علم البيان هو معرفة كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالدلالات العقلية فكل ما يبحث عنه في علم البيان لا بد وان يكون له مدخل بالذات في هذا المقصود لا بالتبع فيجوز ان يكون البحث عن المجاز العقلي من مسايل علم المعاني من وجه وان يكون من مسايل علم البيان من وجه آخر فوجه دخوله في تعريف علم المعاني من وجه لا ينافي دخوله في تعريف علم البيان من وجه آخر بل الانسب ان يذكر المجاز العقلي في علم البيان لانه لا يوجد بدون الدلالة العقلية والبحث عنه لا ينفك عن تعلقه بهذه الجهة كما علم من تعريفه ومن تعريف غيره فان كان مبحوثا عنه من وجه آخر ولو كان دخوله في تعريف علم المعاني من الوجه الذي ذكرناه مقتضيا ايراده في علم المعاني لكان ذلك الوجه مقتضيا ايضا ايراد التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية في علم المعاني لانها قد يكون مقتضيا للحال فيكون البحث عنها من هذا الوجه مما يعرف به احوال اللفظ بها يطابق مقتضى الحال قال

احوال المسند اليه الى اخره **اقول** لما فرغ عن الباب الاول شرع في الباب
الثاني في بيان احوال المسند اليه وقدم احوال المسند اليه لان المسند في اغلب الاحوال
معنى قائم بالمسند اليه او متعلق به والقائم بالغير او المتعلق به محتاج اليه والمحتاج
فرع المحتاج اليه وايضا المسند اليه من حيث انه مسند اليه حاصل لا يطلب بخلاف
المسند فيكون مقدما عليه لذلك فقدم احواله على احواله ومن احوال المسند
اليه حذفه عن اللفظ وهو اما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر يريد ان السامع
يعرف مثل ... القصد بهذا المسند الى ذلك المسند اليه وذكره لكونه عبثا اي
لا فائدة فيه لعلم السامع به لكن لزوم العبث من ذكره انما هو في الظاهر كما ذكره لا في
الحقيقة فان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا في نفس الامر لانه احد جزئي الجملة المحتاج
اليها وانما لزم العبث ظاهرا لانه لو لم يكن في ذكر المسند اليه فائدة سوى ان يعلمه
السامع بذكره حتى اذا علم من غير ذكره يكون ذكره عبثا مثاله قول المستهل الهلال
والله دون هذا الهلال والله واما لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ يريد ان ترك المسند اليه اعتمادا على شهادة العقل في ذكره اعتمادا على
شهادة اللفظ فكل من اللفظ والعقل مما يصلح ان يكون مسندا اليه دليلا لان العقل
دليل على الركن واللفظ دليل على الركن ودلالة العقل اقوى من دلالة اللفظ لان العقل
مستقل بالدلالة في الجملة بخلاف اللفظ فانه لا يستقل بالدلالة اصلا ومع ذلك دلالة اللفظ
من حيث الظاهر فغايته ان يحصل الظن بكون الملفوظ مسندا اليه لكونه صالحا ولم يدل
دليل على كونه غير مسند اليه للمسند المذكور بخلاف دلالة العقل فانها تحصل بالقطع فهي
اقوى واذا تقرر ذلك فمعناه ان حذف المسند اليه يوهم في الخيال العدول الى اقوى الدليلين

من

من العقل واللفظ وهو العقل فيكون حذفه راجحا على ذكره فيحذف عملا باقوى الدليلين
قوله من العقل واللفظ بيان للدليلين قوله كقوله قال لي كيف انت قلت عليل اي
انا عليل وهذا المثال يصلح للاحتراز والتخييل واما لاختبار تنبه السامع عند القرينة
يريد ان حذف المسند اليه اما لان يختبر السامع هل يتنبه له عند وجود القرينة الدالة عليه او لا
يتنبه له وذلك يقتضي الحذف اذ لا يحصل الاختبار المذكور الا عند حذفه او لاختبار مقدار
تنبه السامع للمسند اليه المحذوف عند وجود القرينة بانه هل يتنبه بقرينة دون قرينة او يتنبه
بجميع القرائن او هل يتنبه بادنى التفات او لا يتنبه الا بزائد عليه واما للايهام صونه عن لسانك
حذفه
او عكسه يريد ان حذف المسند اليه اما لان يوهم السامع بان تصونه عن لسانك لغاية عظمته وشرفه
او يوهمه بان تصون لسانك عنه لغاية خسته ودناءته فحذف لتحصيل هذا الغرض واما لتأتي
الانكار لدى الحاجة يريد ان حذف المسند اليه اما لان يكون طريقا الى الانكار ان مست
الى الانكار حاجة مثلا اذا قلت يفسق ويفجر مع من تعرف منه انه يعرف تلك
الاحوال تقصد بلا تعيين لكنك ما كنت تعرف منه انه ينكر عليك ما تقول فلو قلت ولكن
عليك من الحاجة لا يمكن عليك الا ان تقول مرادي ما كان الذي سبق اليه فهمك واما
لتعين المسند اليه للمسند بحسب الحقيقة او بحسب ادعاء المتكلم التعين يريد ان حذف المسند اليه
اما لان تعين المسند اليه للمسند بحيث لا يصلح المسند الا لذلك المسند اليه ضبع او ادعاء
مثال الحقيقة قولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد فان هذا المسند لا يصلح صنعه الا لله تعالى
فيمتنع سبق الذهن من سماع هذا المسند الى غيره تعالى فلا كل احتجت الى ان تقول الله
ومثال الادعاء قولك وهب الوف دراهم اي الملك حيث لم يكن غيره يصلح لذلك
في دعوى المتكلم لا يقال ان مجرد تعين المسند اليه للمسند لا يستدعي حذفه ما لم ينضم اليه شيء اخر

يوجح الحذف على الذكر لانه هو الاعتبار المناسب للحذف قوله او نحو ذلك اى حذف المسند
اليه اما لنحو ما ذكر من الاعتبارات المناسبة لحذفه مثل ان يكون الاستعمال واردًا على تركه
بخصوصه كقولك رمية من غير رام لانه ليس ثم كلام ظاهر عليه فلا يقال قبله من غير قائل او الاستعمال
واردًا على ترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل هو
زيد او لقصد المتكلم بها الصون عن الغنيمة والرهش عن ذكر المبتدا كما يقول القانص غزال
اى هذا غزال فاصطادوه ومنه قول المرقش لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم
اى هذه نعم فاغيروا عليه او تحدوا او كما يكون في جماعة وانت تريد ان تخبر صاحبك بحال
شخص هو يعرف ذلك الشخص ولا تريد ان يعلمه غير صاحبك فتحذف المسند اليه لذلك او
غير ذلك مما لا يهتدى اليه الا العقل السليم والطبع المستقيم وقيام القرينة الدالة على
حذفه شرط في جميع مواضع حذفه واما ذكر المسند اليه فلكون ذكره هو الاصل ولا مقتضى
للحذف او ذكره للاحتياط احضاره في ذهن السامع لضعف الاعتماد على القرينة
او ذكره للتنبيه على غباوة السامع فانه لا يكون ممن ينفعه القرائن او ذكره لزيادة
الايضاح والتقرير بحيث يكون القرينة الدالة على حذفه موجودة ويكون السامع ممن
ينتفع بها او ذكره لاظهار تعظيمه كقولك الملك [illegible] الله انصاف او ذكره لاظهار اهانته
كقولك اللص هو هذا الفاعل الصانع والمقام مقام التعظيم والاهانة او ذكره للتبرك
بذكره كذكر الله والانبياء والاولياء او للاستلذاذ بذكره كذكر المحبوب او ذكره لبسط
الكلام بذكره حيث يكون اصغاء السامع مطلوبا كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه
هي عصاي ولهذا زاد على الجواب فقال اتوكأ عليها الى آخره او لنحو ما ذكر من الاعتبار
المناسب لذكره وذكر صاحب المفتاح من الاعتبارات التي يقتضي ذكر المسند اليه ان يكون

الخبر

الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وقال المولى
فيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وقصدهما
لا يقتضيان ذكره واجبا قلت يقتضيان ذكره بل يقتضيان رجحان ذكره مع الاصل
معارض الذكر وهو ما يدل على الحذف من القرينة والاعتبار المناسب اعم من ان يكون انضياق
اعتضاد رجحان او لا تاما [illegible] المسند اليه للمسند [illegible] ولم يوجد في الاعتبار
في سائر الوجوه التي يقتضي ذكر المسند اليه مما ذكرنا والقول المحلى في الاعتبارات هو انه
متى قامت قرينة على حذف المسند اليه ورجح حذفه على ذكره ومتى رجح ذكره على حذفه ذكر
قال ولما [illegible] فالا خطاب الى لفظ اقول قالوا اما تعريف المسند
اليه فهو اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو
ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى ومتى كان اقرب كانت
اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد اختصاصا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شيء ما موجود
وفي قولنا فلان بن فلان يحفظ كتاب سيبويه يظهر لك ان قولهم هو اذا كان المقصود من الكلام
افادة السامع فائدة يعتد بمثلها الى آخر ما نقلناه عنهم لا يقتضي تعريف المسند اليه بل لا يقتضي التعريف
غايته انه يقتضي التخصيص وهو اعم من التعريف ومقتضي الاعم لا يجب ان يكون مقتضيا للاخص
بل لو قالوا هو اذا كان المقصود تعيين المسند اليه عند السامع او احضاره بعينه في ذهن السامع
لكان متضمنا لم سبب احضاره بعينه فيه مختلف فان كان لاحضاره فاما لان المقام مقام التكلم
نريد حكاية النفس لا التكلم مطلقا فانه لا يقتضي الاضمار كقوله شعر انا الذي يجدونني
في صدورهم لا ارتقي صدرا منها ولا انزل معناه لا اخرج من صدورهم فصرت غصة في صدورهم

قد نبتت فيها فاقصدوه ولا تردوا واما لان المقام مقام خطاب كقوله
انت الذي نزل الايام منزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال واما لان المقام مقام
الغيبة لكون المسند اليه مذكورا او في حكم المذكور لقرينة تدل عليه كقوله من البيض
الوجوه بني سنان لو انك تستضيء بهم اضاؤا لهم حلق من الشرف المعلى ومن حسب العشير حيث شاؤا
وقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقولك نعم رجلا زيد وضربني وضربت زيدا
واصل الخطاب ان يكون لمعين لانه من المعارف وقد يترك هذا الاصل الى غير معين
وان كان معينا صورة كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد
مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه اهان او اساء فترك الى غير معين ليعم كل
مخاطب اي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وكقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم فيحمل على العموم حتى لا يختص الخطاب بالنبي عليه السلام معنى وان
اختص به لفظا للقصد الى تفظيع حالهم وانها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها
فلا تختص بها رؤية مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب وان كان
تعريف المسند اليه بالعلمية فاما لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به
قوله بعينه يخرج النكرة وقوله ابتداء قيل اي اول مرة يخرج ما يكون لاحضاره بعينه به
كرة اولى مرة بل مرة ثانية مثلا فانه لا ينبغي ان يكون بالعلم بل يحصل بالضمير ايضا كقولك
زيد جاء وهو راكب وقيل اي بلا واسطة احترازا عن غير العلم من المعارف فانه يكون
احضاره به لكن بواسطة مثل قرينة التكلم والخطاب والغيبة والصلة والاشارة
لكن غير العلم من المعارف يخرج بقوله باسم مختص به اي بالمسند اليه فانه لا يختص الا باسم
مختص بالمسند اليه فعلى هذا لا فائدة لاحد القيدين فقوله باسم مختص به اولى من قول القائل

بخصه

بخصه لانه يعم العلم وغيره ولان قوله بطريق اعم من الاسم وغيره فيتناول مثل الانسان
ايضا فانه طريق يخص الحيوان الناطق فلا ينبغي ان يكون احضاره
بالعلمية بخلاف الاول فانه قيد بالاسم فيخرج عنه مثل هذا اللهم الا اذا
قيل المراد بطريق يخصه وضعا فلا يرد ما ذكر لان غير العلم من المعارف
يخص المسند اليه بعينه بحسب الاستعمال لكن الوضع عند البعض اعم من
ان يكون الاستعمال او غيره وفي ان الاحضار المذكور ينبغي ان يكون بالعلمية
نظر لان الاحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف ايضا غير العلم مثل ذا وتا
فان الاول اسم يخص بحسب الوضع الاشارة به الى المفرد المذكر والثاني للاشارة
المفرد به الى المؤنث وان اريد بقوله باسم مختص به او بطريق يخصه انه وضع لشيء بعينه غير
متناول غيره بوضع واحد فالقيد ان قبله زائدان اذ بهذا القيد يخرج
غير العلم قوله نحو قل هو الله احد العلم فيه هو الله فان المؤلف جعله علما على
المستحق للعبودية له بحسب الوضع او بغلبة الاستعمال وفي جعله علما نظر لان
ما وضع له هو المستحق للعبودية او الواجب لذاته وكل واحد منهما كلي وان انحصر
في الخارج في شخص هو احد لدليل يدل عليه وذلك لا يمنع كليته ومفهوم العلم جزئي
حقيقي واما لتعظيم المسند اليه او لاهانته كما في الكنى والالقاب المحمودة والمذمومة
واما للكناية عن الاهانة او غيرها والاسم العلم صالح للتعظيم او للاهانة او للكناية هذا
اذا لم يحصل هذه المعاني بغير العلم او حصل لكن حصوله بالعلم راجح والا لا يقتضي
ان يكون المسند اليه علما اقتضاء رجحان واما لايهام استلذاذه اي العلم كقوله
ابا شجاع بفارس عضد الدولة فنا خسرو شهنشاها اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها

او التبرك باسم العلم كاسماء الانبياء وما شابهها او لاعتبار آخر مناسب لذكر العلم

قال وبالموصولية لعدم علم المخاطب الى آخره اقول

ان كان تعريف المسند اليه بالموصولية فاما لعدم علم المخاطب او المتكلم بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم او الذي كان معك امس لا اعرفه واما لاستهجان التصريح بالاسم لكونه من الاسماء المذمومة ويتقي الاستهجان بذكره موصولا فلا تقول حنظلة فعل كذا بل تقول الذي كان فعل كذا واما لزيادة التقرير بالموصول وهي اما مقصودة كقوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي ارادت زليخا يوسف ولم تقل وراودته زليخا او امرأة العزيز لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة التي هي الارادة والعلم بمعزل عن الدلالة على الزيادة فلذلك اختير الموصول عليه واما للتفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم فاقيم لفظ ما مقام ما اتى فرعون واتباعه من اليم لتعظيم شانه واما لتنبيه المخاطب على خطاء كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا والغليل الحقد مثل الغل وحرارة العطش ايضا مثل الغلة قوله ان تصرعوا اي يهلكوا بالعلل شيئا واما ان حملنا ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم على خطاء المخاطبين من حيث انهم يواخونهم وهم اعداؤهم دون ان القوم الفلاني يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا فانما لا تحتمل التفطن واما للايماء الى وجه بناء الخبر اي على بناء الخبر الذي تبنيه على الموصول كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين اي صاغرين ذليلين قوله الذين يستكبرون عن عبادتي فيه على بناء الخبر الذي

الذي هو سيدخلون جهنم داخرين على الموصول وفي كلام المصنف العبارات نظر فانه لا يقتضي ان يكون المسند اليه موصولا اقتضاء رجحان فلو بنى المؤلف الاعتبار على ما بناه صاحب المفتاح لاقتضاه ذكرا ولاقتضى صحة احضار في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض ثم ذكر ذلك الغرض ثم ان الموصول مع الصلة ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشان الخبر كقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي من كل شيء او من بيتك يا جرير او من السماء او عز طويل والمراد بالبيت هو الكعبة وقيل هو العز والدعائم جمع دعامة وهي عماد البيت ولا يخفى ان دلالة ان الذي سمك السماء على تعظيم شان الخبر وهو بني لنا بيتا اظهر من دلالة ان الذي بنى لنا بيتا عليه وادراك مثل ذلك يحتاج الى لطف طبع او لشان غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فان الموصول والصلة في الآية لتعظيم شان شعيب قال صاحب المفتاح وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول ضربت اي بنت ومهاجرة حال من فاعل ضربت والكوفة هي البلدة المشهور والباء متعلق بضربت والمناسب بكوفة الجند لمقام الجند فهاغالت اي اهلكت غول اي مهلك وهو السعلاة ووجه تحقيق الموصول والصلة للخبر المخبر في البيت هو انه لما اخبر عنها بانها ضربت بكوفة الجند بيتا اعلم بانها قطعت وصلها وضربت حبلها فحوى في المعنى انها قطعت المودة هو تحقيق الخبر قوله غالت ودها غول وربما جعل ذريعة الى التنبيه على خطاء كقوله ان الذين ترونهم السبت قال المؤلف فيه نظر اذ لا يظهر بين الايماء

١٠

الى وجه بناء الخبر وبعض الخبر فرق بكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني
والمسند اليه البيت الثاني ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه قلت الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وبين تحقيق
الخبر ظاهر ومعنى الاول انه ايماء الى ان فيه ما هو علة للخبر المبني عليه
للخبر المبني عليه وعلة الشيء وان كان محققة له لكن لا يشتبه انها بمعناه بل يعني انها تقرر
عليها وجوده ومعنى الثاني انه يحقق معنى الخبر المبني عليه على معنى ان معناه ملحق وهذا
لا يشبه ان يكون الاول علة لما هو مبني عليه بل ربما يكون المبني علة للمبني عليه كما تر
في البيت الاول فيجوز ان يكون الموصول مع صلته مشتملا على المعنى المذكور
باعتبار نسبة المبني عليه وما اعتبار تحققه فلا يلزم جعل الشيء ذريعة الى نقيضه مثلا اذا
كان الضمير الذي في جعل في قول صاحب المفتاح وربما جعل ذريعة للموصول مع صلته
اعم من ان يكون فيه ايماء الى وجه بناء الخبر او فيه نظر ظاهر السقوط **قال**
وبالاشارة لتمييز اكمل تمييز **اقول** ان كان تعريف المسند اليه بالاشارة فلما التمييز
اكمل تمييز احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا كقوله هذا ابو الصقر
فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم الضال هو السدر البري والسلم
شجر من العضاه وهي كل شجر يعظم وله شوك واما للتعريض بغباوة السامع يعني ان السامع
غبي لا يميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع واما للبيان حاله في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا
زيد او ذلك زيد او ذاك زيد او للبيان تحقيره بالقرب كقوله تعالى واذا راك
الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا اهذا الذي يذكر الهتكم او للبيان تعظيمه بالبعد كقوله
تعالى

تعالى الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته في الكمال منزلة الشأن او تحقيره اذا جعل
ذلك المسند اليه او للبيان تحقيره في البعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا ذهابا الى بعد
درجته في التحقير والاسترذال او للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف على
انه جدير بما يرد بعده من اجلها والمراد بالمشار اليه في قول المولف هذا الذي اشير
اليه باسم الاشارة لا نفس اسم الاشارة والضمير في انه يرجع الى المشار اليه والضمير
في بعده يرجع الى اسم الاشارة الذي وقع مسندا اليه والضمير في من اجلها الى الاوصاف
معناه او للتنبيه عند تعقيب الشيء الذي هو مشار اليه باسم الاشارة الذي بعده باوصاف
على ان ذلك الشيء جدير بما يرد بعد اسم الاشارة من اجل تلك الاوصاف التي ذكرت
قبل اسم الاشارة كقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون افاد
اسم الاشارة فيه زيادة الدلالة على اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى
والفلاح من اجل الخصال التي عددت لهم وهو الايمان بما ذكر واقام الصلوة و
الانفاق بما رزقهم الله وكقول الشاعر ولله صعلوك يساور همه ويمضي على الاحداث
والدهر مقدما فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شبعة ان نالها عد مغنما
اذا ما راى يوما مكارم اعرضت تيمم كبراهن ثمت صمما ترى رمحه ونبله ومجنه
وذا شطب عضب الضريبة مخذما واحناء سرج فاتر ولجامه عتاد فتى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما فعدد للصعلوك
خصالا فاضلة من المضاء على الاحداث مقدما والصبر على الم الجوع والانفة
من ان يعد الشبعة مغنما وتيمم كبرى المكرمات والتاهب للحرب بآلاتها ثم عقب
ذلك بقوله فذلك فافاد انه جدير باتصافه بما ذكر بعد الصعلوك المنكر يساور همه

اي نوائب فصلن الجفن الجمع القرحه الجلد اعرض اي اظهرت واستبانت والمجن
الترس شطب السيف طرايقه التي في متنه وكذلك شُطب بضمتين والعضب القاطع
والفرية المفروجة واما دخله الهاء وان كان بمعنى المنفول لانه لم يذكر موصوفها
معها فلانها صارت من عداد الاسماء كالبطيحة والاكيلة والمخذم الحاد والدالق
المعمتين السيف القاطع الحاد والاحشاء جمع حشو الترح وهو كل شي جانبه مالك
بالسيف وطي فارغا لغاث اي واقف لا يعمش ظهر البعير والقتاد الخ والمكررحو
مفعول ثان لترى ويجوز ان يكون حالا بمعنى اسم المفعول والطرف بالكسر الكريم من الخيل
واما لاعتبار آخر مناسب مثل ان لا يكون لك او للسامع طريق الى احضار المسند اليه
في ذهن السامع سوى الاشارة وهذا ما سبب ان ذكراولا كما ذكر صاحب المفتاح ولم
اعرف وجه ترك المولف اياه الا انه لا يجعله احد وغير ذلك وفي الاعتبارات التي
ذكرها المولف في اسم الاشارة النظر الذي ذكرنا في الموصول **قال**
وباللام للاشارة الى معهود **اي** ان كان تعريف المسند اليه باللام فاما للاشارة
الى معهود بينك وبين مخاطبك مذكورا صريحا او تقديرا كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى
اي وليس الذكر الذي طلبت امرءة عمران كالانثى التي وهبت لها وهي مريم والالف
واللام في الذكر لمعهود مذكور تقديرا لان لفظ الذكر لم يكن مذكورا لفظا لكن دل عليه
قوله ما في بطني محررا وفي الانثى لمعهود مذكور صريحا لان لفظ انثى قد ذكر لفظا في
قوله اني وضعتها انثى واما للاشارة الى نفس الحقيقة ويسمى هذا تعريف الجنس وتعريف
الماهية وتعريف الجنس كقولك الرجل خير من المرءة اي حقيقته خير من حقيقتها
وكقول الشاعر والخل كالماء يبدي لي ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر اي

هذا الجنس كهذا الجنس في اظهار الضمائر مع الصفاء واخفائها مع الكدر وعليه من غير
هذا الباب بمعنى باب المسند اليه قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شي حي وجعلنا مبتدأ
كل نوع حي من هذا الجنس الذي هو الماء وروي انه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء
والجن من نار خلقها منها وآدم من تراب خلقه منه وقد ياتي المعرف باللام لواحد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة اي يأتي لواحد من حقيقة لا على التعيين عند السامع
مساويا لها باعتبار عهديته في الذهن وفي الخارج مثل اكلت الخبز وشربت الماء
وادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج فان المأكول والمشروب والمدخول
فيه ليس الا بعضا غير معين عند السامع من حقيقة الخبز والماء والسوق لا نفس
الجنس من حيث الحقيقة فانها هنا من حيث هي لا تتنوع وعليه قول الشاعر
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اي لا يريدني لان المرور عليه
لا يكون الا بعضا اللئام لا حقيقة ولا كل اللئام والحال انه لا عهد في الخارج والمعرف
باللام لواحد باعتبار عهديته في الذهن لما كان غير معين عند السامع يكون في المعنى
نكرة وان كان معرفة لفظا ولذلك يقدر يسبني وصفا اللئيم لا حالا والا لا يتعين المقصود
وهو كونه لئيما مطلقا وقد يفيد اللام الاستغراق وذلك اذا تعين لفظ كل افرادها بعضها او
اذا امتنع حمله على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض ومثلا لا يجري في الاسعاف
الغرض فانه يصح حمله على بعض دون بعض وفيه بحث كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا اعلم ان كون المسند اليه معهودا او نفس الحقيقة ليس مما يخص التعريف
باللام انتفاء راجحا على غيره لان الاول قد يحصل بالاضافة الى سائر المعارف والثاني
قد يحصل بالمصدر المؤكد ونحوه والاستغراق قد يحصل بغير اللام والاستغراق ضربان حقيقي

وهو ان يقصد الاستغراق جميع الافراد حقيقة كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة اى كل غيب
وشهادة وعرفى كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده واطراف مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا واستغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان
فيها رجل او رجلان اذ لم يطلق لفظ الجمع على الاثنين وعدم صحة لا رجل فى الدار
اذا كان فيها رجل ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم جواب عن
سؤال مقدر وتقرير السؤال انه لا يجوز ادخال اللام الاستغراق على المفرد لان لفظ
المفرد يدل على كون معناه واحدا والاستغراق يدل على كونه كثيرا ويمتنع ان يكون الشئ
واحدا وكثيرا معا بمعنى انه يصدق عليه فى حالة واحدة واجاب عن ذلك بانه لا تنافى بين الاستغراق
وافراد الاسم من جهتين احدهما ان كلمة الاستغراق انما تدخل على المفرد حال كونه مجردا عن
ارادة معنى الواحد والتعدد واذا جرد عنهما جرد عن الدلالة عليهما ايضا اذ لا اعتبار
للدلالة بدون الارادة والذى يدل على تجريده عن الدلالة عليهما وجود دخول كلمة الاستغراق
فانه قرينة لذلك فلا تنافى بينهما كما لا تنافى بين العام ومخصصه ولا بين اللفظ الدال على الحقيقة
وبين قرينة المجاز الدال على ارادته وثانيهما ان الاستغراق فى المفرد بمعنى كل فرد فرد بدلا
عن الاخر بحيث لا يخرج شئ من الافراد حقيقيا او عرفيا لا بمعنى مجموع الافراد فان معنى قولنا
الرجل اذا كان للاستغراق كل فرد من افراد الرجال لا مجموع الرجال ولا بمعنى كل فرد
فرد امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يقال جاءنى الرجل العالمون بل الرجل العالم واذا كان كذلك
فلا تنافى بينهما اذ لا تنافى بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد واحد بدلا عن الاخر فان قلت
نسلم الاول وغايته ان المفرد لا يدل على ارادة كل واحد واحد بدلا عن الاخر ولا يلزم منه
الدلالة على عدم ارادة كل واحد واحد بدلا عن الاخر والحاصل ان المراد باسم الجنس المعرف

باللام

باللام اما نفس الحقيقة وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحو علم الجنس كاسامة ولما يعرف
معين وهو العهد الخارجى ونحو العلم الخاص كزيد ولما بعض غير معين وهو
العهد الذهنى ونحو النكرة كرجل ولما كل الافراد وهو الاستغراق ونحو لفظ كل مضافا
الى النكرة كقولنا كل رجل قال وبالاضافة الى احد اى
ان كان تعريف المسند اليه بالاضافة فلانه ليس للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع
طريق سوى الاضافة اصلا كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك من المسند اليه شئ سواها او
عندنا معك او كان له طريق سواها ولكن لم يكن طريق سواها اخصر منها لان الاضافة
اخصر منها لان الاضافة اخصر والمقام مقام اختصار كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد
جنيب وجثمانى بمكة موثق ولان التضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه كقولك
عبدى حضر تعظم شانك او لشان المضاف كقولك عبد الخليفة ركب تعظيما لشان
العبد او لشان غيرهما كقولك عبد السلطان عندى تعظيما للمتكلم او لتضمن الاضافة
تحقيرا نحو ولد الحجام حضر او عند فلان واما لاعتبار اخر مناسب مثل اغناء الاضافة
عن تفصيل متعذر او عن تفصيل تركه اولى لجهة ككون التفصيل مستلزما ذما او اهانة
او حرفا او ملالا او ان امكن استيفاء التفصيل كقوله بنو مطر يوم اللقاء كانهم اسود لها
فى غيل خفان اشبل فان الاضافة فيه يحتمل ان يكون من الوجهين اللقاء الحرب والغيل
بالكسر الاجمة ومأوى الاسد ايضا وخفان موضع وهو مأسدة واشبل جمع شبل بالكسر
ولد الاسد وكقوله قومى هم قتلوا اميم اخى فاذا رميت يصيبنى سهمى فقوله
قومى بالاضافة هم الذين يحبونى حتى فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية فى
نفسى لان عز الرجال بعشيرتهم ولو فصل فاتك الغيبة لحقد ولنفروا عنه ولان التفصيل

تصريحاً بذم قومه وعدّ معايبهم بخلاف تركه **قال** اما تنكيره فللافراد الى القصد
اقول اما تنكير المسند اليه فللافراد كقوله تعالى وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى اي فرد من اشخاص الرجال او للنوعية كقوله تعالى وعلى ابصارهم
غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله تعالى او للتعظيم او للتحقير اي ارتفاع شانه او انحطاطه الى حد لا يمكن معه
ان يعرف كقوله له حاجب في كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب
اي له حاجب اي حاجب عظيم وليس له حاجب ما او للتكثير كقولهم ان
له لابلا وان له لغنما يريدون الكثرة وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى قالوا ان
لنا لاجرا عليه او للتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري
من تحتها الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر اي وشيء
ما من رضوانه اكبر من ذلك كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح وقد جاء
التنكير للتعظيم والتكثير جميعا في كلمة واحدة كقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك اي رسل اي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام واعمار طويلة ومن
تنكير غير المسند اليه للافراد والنوعية قوله تعالى والله خلق كل دابة من
ماء اي خلق كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه ومن تنكير غير المسند اليه للتعظيم قوله تعالى فان لم
فأذنوا بحرب من الله ورسوله اي حرب عظيم لا يكتنه كنهه ومن تنكيره للتحقير
قوله تعالى ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا واما لاعتبار آخر مناسب مثل ما اذا كان العلم
غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف من المسند اليه الا ذلك القدر وهو انه رجل

او

او تجاهل وترى انك لا تعرف منه الا جنسه ولعله عند الشهرة من الشمس كقولك
هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت اي كلاما فاسدا باطلا تكرر
متجانبا ان تقول في فلان تشبيها كانك لست تعرف منه الا الصورة واللازم ان لا تعرف
كما في تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك واما لان في تعيينه مانعا يتعلق
قال المؤلف جعل صاحب المفتاح التنكير في قولهم شر اهر ذا ناب للتعظيم
وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للحقارة وفي كليهما نظر اما الاول فلما
سيأتي واما الثاني فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة اما ص
لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من قولهم نفح الطيب اي فاح اي
فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذ اصله ان يستعمل في الخير
يقال له نفحة طيبة اي هبة من الخير وذهب ايضا الى ان قوله تعالى يا ابت اني اخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة اما للتهويل او لخلافه
والظاهر انه لخلافه واليه ميل الزمخشري فانه ذكر ان ابراهيم عليه السلام لم يخل هذا
الكلام من حسن الادب مع ابيه حيث لم يصرح فيه ان العذاب لاحق له ولاصق
به ولكنه قال اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس ونكر
العذاب هذا كلامه ونظره مدفوع اما الاول فلما سيأتي واما الثاني فلان قوله
خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة ممنوع انه مستفاد منهما
بل من التنكير بقرينة لفظ المس الدال على شيء يسير وانما يكون مستفادا من البناء
للمرة ان لو كان نفحة في الاصل للمرة وليس كذلك بل هو من قولهم نفحه من العذاب اي
قطعة منه وذلك لا ينافي ان يكون في الآية مستعملة للمرة وان كان في الاصل للمرة بل

الظاهر انه في الادب لما ذكرناه لا لئن وايضا المس يقتضي ان يكون الماس غير النفحة
التي هي المس لانها مصدر ولا يصح ظاهرا نسبة المس اليها فيكون مستفادا من جوهر
الكلمة انه لو استعملت النفحة في الادب بمعنى اصله الذي هو نفح الريح او نفح الطيب
وظاهره ليس بهذا المعنى وحدوث الاستعمال واصل استعماله في الخير ليسا بثبت
ثبت وايضا لا نم ان جوهر معنى الكلمة التي يقتضي خلاف التعظيم لانه يقال نفحت
الريح اذا هبت ونفح الطيب اذا فاح اعم من ان يكون محبوبا او نوحا عظيما او خلافه
وقوله جنة او نوحه من تفسير المولف واما الثالث وهو قوله والظاهر انه خلاف
وهو ان كان كذلك نظرا الى لفظ المس لا ان ظهوره فيه لا ينافي ان يكون للتهويل ايضا
وكلام الزمخشري لا يدل عليه بل يدل على ان ابرهيم راعى في الكلام المذكور حسن الادب
مع ابيه من حيث انه لم يصرح فيه ان العذاب لاحق له لاحق به بان لم يقل بان
ان عذاب الرحمن لاحق بك لا من حيث انه نكر ابرهيم العذاب بخلاف التعظيم
فانه ليس من حسن الادب في شيء وقول الزمخشري ونكر العذاب يحتمل ان
يكون معناه انه ونكر العذاب تنكير التحمل التعظيم وخلافه احتمالا متساويا ولم يتكلم
تنكيرا ظاهرا في التعظيم مع ان تنكير العذاب للتعظيم في الادب لا ينافي حسن الادب
وان كلام صاحب المفتاح اما للتهويل او لخلافه اعم من ان يكون بطريق التساوي بينهما
او بطريق الظهور في احدهما في اكثر الاعتبارات التي ذكرت في تنكير المسند اليه
نظر فيه انه لا يقتضي تنكير ملاحظة الحالة التي يقتضي تنكير المسند اليه هي ان يكون
المقصود احضاره في ذهن السامع لا بعينه لفوائد منها كذا ومنها كذا الكائن صوابا
قال واما وصفه الى اخ **اقول** اما وصف المسند اليه فلكون

الوصف

٧

الوصف مبينا للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله ولا يخفى ان الوصف الذي هو الطويل العريض العميق كاشفا عن ماهية
الجسم وهو مبتدا او يحتاج خبره وتحرا المثال المذكور في تنزيل الوصف منزلة الكاشف
للحوى عليه قال اوس الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا
قوله الذي يظن بك الى اخره كاشف عن معنى الالمعي والالمعي هو الذكي المتوقد وهو في
البيت يرفع على انه خبر ان التي قبله وينصب على انه نعت لاسم ان وقبله ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
ولم يزد وقوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه
الخير منوعا قال الزمخشري الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن احمد بن يحيى قال
لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى او لكون الوصف
مخصصا للمسند اليه غير الكشف والمدح نحو زيد التاجر عندنا او لكونه مدحا له
كقولك جاء زيد العالم او لكونه ذما له كقولك جاء زيد الجاهل حيث يتعين فيه زيد
عند السامع قبل ذكر العالم والجاهل وان لم يكن مخصصا لا مدحا ولا ذما او لكونه
تاكيدا له مجردا كقولك امس الدابر كان يوما عظيما وقوله تعالى نفخة واحدة على
راي اعلم ان الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها ان يكون خبرية لان الصفة في المعنى
حكم على موصوفها لان الصفة قبل العلم بها خبر في الحقيقة فاذا علمت سميت صفة
فيكون في المعنى خبرا عنه والخبر يستلزم ان يكون انشائيا لان من لوازم معنى
الخبر ان يكون نسبته الى اخر اعتبار مطابقة الخارج فيمتنع ان يكون الانشاء خبرا

١٥

او صيغ الانشاء اللازم معناهما عنه لان النسبة الانشائية لا يكون لها عبارة مطابقة للخارج
لما مر في تحقيق معنى الخبر والانشاء قال صاحب المفتاح حق الوصف ان يكون
معلوم التحقق للموصوف عند المتكلم وعند السامع لانه مميز ويمتنع ان يميز الشيء بما لا
يعرف تحققه له وان حق كل وصف هو ان يكون في نفسه ثابتا متحققا وان حق كل
ما يقصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه ثابتا وهذا كله فما لا يكون ثابتا كذلك او متحققا
يمتنع مثل جعله وصفا وكذا خبرا ايضا بحكم عكس النقيض اقول لزوم مثل
دليله بعد تسليم مقدماته ان بعض الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق للموصوف
لانه ليس كل وصف مميزا وح لا يلزم منه امتناع وقوع الانشاء وصفا مطلقا بل
لزم منه ان لا يقع وصفا مميزا وايضا لا يخفى ان يريد بالوصف ما يجعل وصفا
او ما هو وصف في الواقع فان كان المراد الاول سواء كان المراد بالحق الوصف او غير
فالمقدمة الاولى مسلمة والثانية والثالثة ممنوعتان اذ لا نم ان حق كل ما يجعل وصفا
هو ان يكون في نفسه ثابتا متحققا وان حق كل ما يقصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه
ثابتا لجواز ان يكون ممتنعا في نفسه ثابتا عندك وان كان المراد الثاني فالمقدمة الاولى
ممنوعة اذ ليس من حق ما هو وصف في الواقع ان يكون معلوم التحقق للمتكلم
او للسامع قوله لانه مميز قلنا مميزا اذا كان منصورا فيتميز الموصوف به في نفسه
لا انه مميز بالنسبة الى من لا يتصوره هذا اذا كان المراد من الثبوت والتحقق
في نفسه بحسب الخارج اما اذا كان المراد منه اعم منه فلا منع للثانية والثالثة بوجه بلغ
اذ يمتنع اثبات او ثبوت ما لا ثبوت له اصلا للغير ضرورة وايضا ليس قوله فلا
يكون ثابتا كذلك او متحققا يمتنع مثل جعله وصفا وكذا خبرا ايضا عكس النقيض لما ذكر

قبله

قبله ولا لازما لعكس نقيضه بل هو ملزوم لعكس نقيضه فوضع ملزوم عكس النقيض
موضعه وبين النقيضين مصادفة في نفس الامر لكن نقيضها يمتنع بعد الالزام
منه ومما يعلم من ان الانشاء الطلبي ليس بثابت عندك لانه سعي في التحصيل
وتحصيل الحاصل ممتنع ان يمتنع جعل الانشاء وصفا او خبرا ولو لزم لزم ان يمتنع
جعل الانشاء الذي هو الطلب وصفا او خبرا اما الانشاء الذي لا يكون طلبا كقولنا
نعم الرجل زيد وربما يفعل بكر وكم غلام شريت وعسى ان يجيء زيد وما احسن
خالدا وصيغ العقود مثل بعت وشريت فما لزم منه ان يمتنع جعله وصفا او
خبرا واذا ثبت امتناع جعل الانشاء وصفا وخبرا بالدليل القاطع الذي ذكرناه
فما ظاهره يجب تاويله ولذلك يؤول نحو قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن بقولنا
مقولا عندها لا تصيبن وقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط بمقول
عنده هل رايت وقولنا زيدا ضربه او لا تضربه نهيا وكذا كل ما وقع من الانشاء
حالا او مفعولا مثل وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا في حقهم اخبر تقله الهاء
في تقله للسكت وليس بضمير قال واما توكيده فللتقرير الخ اقول
اما توكيد المسند اليه فللتقرير كما سياتي في باب تقديم الفعل وما يجيء من قولنا
انا كفيت مهمك لا عمرو ولا غيري او وحدي او لدفع توهم التجوز والسهو او
النسيان كقولك جاء الملك وقدم زيد فان السامع يجوز ان يظن بك انك تجوزت
في الاول بان يكون الجائي بعض غلمان الملك وسهوت في الثاني بان لا يكون قدم
زيد بل عمرو او نسيت بان يكون القادم غيره ونسيت فاكده وقلت في الاول
جاء الملك الملك او نفسه او عينه وفي الثاني قدم زيد زيد او نفسه او عينه وكقولك

عرفت انا وعرفت انت او لدفع توهم عدم الشمول كقولك عرفني الرجلان كلاهما والرجال
كلهم فان النسبة في هذا النوع من التاكيد محققة عند السامع لكنه يجوز ان يتوهم عدم شمولها
لجميع افراد المسند اليه فاكّده بما يرفع هذا التوهم كما ذكرا اعلم ان كلام المولف تصريح
بان تاكيد المسند اليه الذي هو للتقرير قسيم لما يكون لدفع توهم التجوز او السهو او
عدم الشمول وليس كذلك لان التاكيد لو لم يكن للتقرير لم يكن تاكيدا لانه هو
ما تقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فيحمل كلامه على انه قد يكون لمجرد التقرير وقد
يكون للتقرير مع غيره مما ذكر قال صاحب المفتاح ومنه كل رجل عارف
وكل انسان حيوان اي ومن التاكيد الذي يقصد به الشمول والمحاط لكن في كل واحد
منهما تاكيد من حيث المعنى فقط لا من حيث الصورة ولهذا فصله عما قبله لينظر منه
اما بيان انه تاكيد من حيث المعنى فلان وضع كل لتاكيد المعرفة وذلك علم بالنقل
في كل موضع يمكن حمله على موضوعه الحقيقي يجب حمله عليه واذا كان كذلك فالاصل
فيما اضيف اليه كل ان يكون معرفة تحقيقا لاصل وضعه وان اضيف الى نكرة هي
في معنى المعرفة وان كان نكرة صورة فيجوز ذلك كما يجوز ان يكون المثنى معرفة صورة نكرة
معنى وذلك كثير فاذا قلت كل رجل فمعناه كل الرجال فهو في معنى الرجال كلهم
فيكون كل رجل تاكيدا من حيث المعنى والذي يؤكد ما قلناه قول ابن الحاجب في
شرح المفصل في النحو انما وجب ان يكون ما يضاف اليه كل معرفة لان وضعه
للتاكيد فناسب ان يكون المضاف اليه معرفة كما في كلهم وانما اضيف كل في
الصورة الى نكرة كقولك كل رجل لافادة الجنس فكان في معنى المعرفة من حيث المعنى
لا يقال اذا كان ما اضيف اليه كل من النكرات في معنى المعرفة لم يجز ان يوصف بالنكرة

لعن

لان التعريف والتنكير انما هما بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فما كان معرفة معنى
يقال له انه معرفة وما كان نكرة معنى يقال له انه نكرة وان كان نكرة او معرفة صورة لكنه
يجوز وصفه بالنكرة بالاتفاق مثل كل رجل يأتيني فله كذا وهذا يدل على انه نكرة معنى لانا
نقول جواز ذلك باعتبار الصورة لا باعتبار المعنى وان كان باعتبار المعنى فمن حيث انه
مسند للجنس في المضاف اليه والجنس يراعى فيه جهتا التعريف والتنكير لا الافراد
والجمع اما التعريف فباعتبار اللفظ واصل معنى الجنس واما التنكير فباعتبار تعدده
بحسب الوجود الخارجي فهو في معنى النكرة من هذا الوجه فان قلت اجماع النحويين على
ان نحو غير التاكيد الاصطلاحي لا التاكيد مطلقا واذا ثبت ذلك فيكون كل
رجل عارف وكل انسان حيوان في معنى الرجل كلهم عارف والانسان كله حيوان
فهو تاكيد معنى وان كان تاسيسا صورة ويخرج منه جواب عن المولف فيما
ذكر من المثالين وحيوان كلمة كل ان تقع تاسيسا وكذلك اذا افادت الشمول من
اصله حتى لولاها لما فهم المعقول فان تقع تاكيدا وكذلك اذا لم تفد من اصل بل
منع ان يكون اللفظ المقتضي له مستعملا في غيره اما الاول فهو ان يكون مضافا
الى نكرة كقوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون واما الثاني فما عدا ذلك كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول
لا الثاني لانها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول اصلا فهذا نظره فجعل كلمة كل فيه
للتاسيس فان للتاكيد واغاية فيه انه لو كانت للتاسيس معنى ايضا لكن لم يدل
عليه دليل الا وقوعه للتاسيس لفظا وذلك لا يلزم منه ان يكون للتاسيس معنى
مع ان الدليل الذي ذكرناه يدل على انها للتاكيد صورة او معنى فلا يكون للتاسيس معنى

او في الوارد هو

وهو المطلوب **قال** واما بيانه الى اخر **الاول** اما بيان المسند اليه
وتفسيره فلايضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد لا يخفى ان خالدا موضح صديقك
ولا يتوهم ان عطف البيان لا بد وان يكون اوضح من متبوعه ابو حفصه كما زعم الزمخشري
انه لا بد من زيادة وضوحه على وضوح متبوعه بل ينبغي ان يحصل باجتماعه مع الاول
زيادة وضوح لا انه اعرف واشهر من الاول لجواز ان يحصل الاجتماع من زيادة الوضوح
ما لا يحصل حال الانفراد كقولك جائني ابو عبيد الله زيد فيصح ان اللقب اشهر واوضح من
الاسم لجواز ان يتعدد كل واحد منهما فيكون فيه خفاء عند ذكره منفردا ويرتفع ذلك الخفاء
بذكر الثاني مع الاول ولانه جعل سيبويه ذا الجمة في قولهم يا هذا ذا الجمة عطف
بيان مع ان هذا اخص واعرف من المضاف الى ذي اللام والفرق بينه وبين الصفة
انها وضعت لتدل على معنى ذلك المعنى في متبوعه وهذا لم يوضع لذلك بل وضع ليدل
على الايضاح وان دل على معنى في متبوعه فلم يكن صفة لفقدان معنى الوصفية فيه ولا
يتوهم ايضا اختصاصه بالمعرفة لانه اجاز الاكثر عطف البيان نكرة تابعا لنكرة كقولك
ثوبا جبة والذي يدل على ذلك جعل صاحب المفتاح اثنين واحدا في قوله تعالى لا
تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من قبيل عطف البيان والتفسير على احد
الاحتمالين مع انهما نكرتان مستدلا على ذلك بان لفظ الهين يحتمل الجنسية التي
هي الالهية والعدد المخصوص الذي هو اثنان واله يحتمل الجنسية والوحدة والذي
له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله
بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض والاحتمال الاخص هو ان قوله وقوله علت
كلمته من هذا القبيل يكون معناه من قبيل التفسير والتبيين فيكون في معنى عطف

البيان

البيان لا انه بيان اصطلاحي لانه ليس مما يخصه من الاسم وقد قال واما الحالة التي تقتضي
بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يختص من الاسم كما اذا كان رجل
عارف انه تأكيد في المعنى فعلى هذا يجوز ان يكون اثنين وواحد صفتين لا عطف بيان
اصطلاحي كما قاله ابن الحاجب فيكون هذا الوصف للبيان فيزيد على اقسام
الوصف المذكور قسم اخر وقد زعم بعضهم ان كلا من اثنين وواحدا تأكيد ان
اراد انه بحسب المعنى فصحيح لان الغرض الاصلي والمقصود بالذات من الهين
واله هو العدد في الاول والوحدة في الثاني وما جيء به بما يؤكدها وان اراد انه تأكيد
اصطلاحي فليس كما زعم لان التأكيد الاصطلاحي تابع يقرر معنى المتبوع في النسبة
او الشمول والمتبوع في الاية هو الهين واله ومعنى الهين هو الالهية والاثنان
ومعنى اله هو الالهية والوحدة وليس في التابع ههنا ما يقرر معنى المتبوع بل
على بعض ما دل عليه متبوعه ولا يصح ان يكون بدلا لان المنهي عنه ليس اتخاذ
اثنين مطلقا ولا المثبت ثم ليس الوحدة مطلقا بل المنهي عنه في الاول هو اتخاذ
الاثنين من هذا الجنس والمثبت في الثاني هو الوحدة في هذا الجنس وقول
صاحب المفتاح ومن هذا الباب نوع من قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه يحتمل باب البيان والتفسير الاحتماليين المذكورين في الاية الاول
احتمالا ظاهرا المتوله من هذا الباب ويحتمل ان يكون معنى من هذا الباب
من باب لا تتخذوا الهين اثنين احتمالا غير ظاهر اما وجه الاحتمال الاول
فلان قوله دابة وطائر يحتمل الجنسية والنوعية او الفردية لكونهما نكرتين الجنسية
يحتمل المتعارفة وغير المتعارفة لقوله تعالى بعد ذلك الا امم امثالكم فانه

بوهب هذا الوهم الى ان الجنسية من غير المتعارفة لكن المقصود منهما هو الجنسية
المتعارفة فذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد
انما هو الى الجنسية المتعارفة والى تقريرها لا الى غيرها لانهما من خواص الجنسية
المتعارفة ومن وجه آخر من غير نفي المجاز وهو ان يحمل على الصنيع للبيان او على
الوجه الذي ذكره الزمخشري وهو انه يفيد زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل
وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما
يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظ احوالها غير مهمل امرها واما وجه الاشكال
الثاني فهو اشتراك الآيتين في وجه وافتراقهما في وجه آخر فالوجه المشترك هو ان المقصود
فيهما بيان ما هو من خواصه فان المقصود في الآية الاولى لما كان العدد بينه بخواصه والمقصود
في الآية الثانية لما كان الجنس بينه بخواصه والوجه المفترق هو اختلاف المقصود
في الآيتين. **قال** واما الابدال منه الى الخ **اقول**
اما الابدال من المسند اليه فهو اذا كان المراد منه تكرير الحكم لزيادة التقرير والايضاح
نحو جاء زيد اخوك في بدل الكل وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه
في بدل الاشتمال ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لم يات لزيادة التقرير والايضاح
ولانه لم يات في كلام البليغ ولا يكون فيه. واما العطف بالحرف على المسند
اليه فهو اذا كان المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار من طي الفعل من
المعطوف نحو جاءني زيد وعمرو ولا تفصيل للمسند ههنا وهو المجيء لجواز
ان يكون مجيئهما في زمان واحد او المراد تفصيل المسند كذلك اي مع اختصار من
حذف الفعل من المعطوف نحو جاء زيد فعمرو او جاء زيد ثم عمرو فلكون الفاء للتعقيب

وثم للتراخي يوجبان ههنا تفاوتا في ازمنة الحكم الذي لتفصيل المسند ونحو جاء القوم حتى خالد ولابد
في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار
ابليس من جندي. وحتى الاربعة تشرك بين المتبوع والتابع في الحكم لكن الواو للجمع المطلق
والفاء للترتيب والتعقيب والترتيب قد يكون في المعنى وقد يكون في الذكر وما في الذكر
نوعان احدهما عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى كتوضأ فغسل وجهه ويديه
ومسح رأسه ورجليه والثاني عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو
كقوله امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل والتعقيب فيها بما يعد في
العادة تعقيبا فرب شيئين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان
كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فكسونا العظام لحما وثم
للترتيب والتراخي وذلك اما بحسب المعنى او بحسب الذكر كقوله تعالى فك رقبة او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان وما
بعده متراخ في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا في الوقت لان الايمان هو
السابق المتقدم على كل عمل صالح وحتى معناها الغاية والتدريج ومعنى التدريج ان
ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى المعطوف فلذلك وجب ان يكون المعطوف
جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا كما مر او تقديرا كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها فعطف نعله وليست جزءا مما قبلها تحقيقا لكن قدر ان معناه
القى ما يثقله حتى نعله ولا تقتضي الترتيب بل المطلق الجمع كالواو ويشهد له قوله
عليه السلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ ليس في القضاء ترتيب انما
الترتيب في ظهور المقتضيات او لرد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب كقولك

جاء زيد لا عمرو ولمن اعتقد ان عمرًا جاء كل دون زيد او انهما جاءا كل جميعا وكقولك
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدًا جاء كل دون عمرو او لصرف الحكم عن
محكوم له الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فصرف بل في المثال
الاول المجيء المثبت عن زيد واثبت لعمرو وفي الثاني المجيء المنفي عن زيد واثبت
المجيء المنفي لعمرو حتى يكون عمرو جائيا دون زيد او المنفي حتى يكون عمرو غير جاء
فلفظة لا تثبت الحكم للاول دون الثاني وصحة بل اثبات الحكم للثاني دون الاول
وبقية ان بان لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها بخلاف بل فانها ليست
بشرطية قال ابن الحاجب اذا صرف بل عن الحكم الذي قبلها مثبتا او منفيا
واثبت ذلك الحكم لما بعدها فهو من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام
فصيح وفيه نظر لجواز ان يكون من باب النسيان او السهو فهو يجوز وقوعه في كلام
فصيح وان لم يجز وقوعه في القرآن او للشك في الحكم او لتشكيل المتكلم السامع
فيه وان لم يكن المتكلم شاكا كقولك جاء زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او اما زيد
او عمرو ومن الامثلة للشك والتشكيك او للتقسيم كقولك الكلمة اسم او فعل
او حرف او للابهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او
للاباحة او التخيير في الامر ووضعها لاثبات الحكم لاحد الشيئين او الاشياء تجب
الاباحة ان حصلت قرينة يفهم معها ان الجمع غير مانع عن الآخر مثل جالس الحسن
او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو يسمى اباحة والا يسمى تخييرا وهو لا حد له مرتب
في الموضع اما في التخيير فلا اشكال واما في الاباحة فلان الخ اولست تعلم الفقه او النحو
فيعلم المامور احدهما فانه ممتثل لا محالة وانما اخرجت نفي المنع عن الآخر من خارج

عن ذلك

عن ذلك او للاضراب في رأى الكوفيين وابو علي وابن برهان نحو انا اخرج او اقيم اضربت
عن الخروج واثبت الاقامة كانك غلبت على امر اقيم وربما تكون بمعنى الواو كقوله
جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر اذا امن اللبس وقد حمل بعضهم
او في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا على انها بمعنى الواو ولهذا لو انتهى عن احدهما
لم يعد ممتثلا وانما يعد ممتثلا بالانتهاء عنهما جميعا والاولى ان تحمل بقي في الآية
على بابها وانما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي
تعم لان المعنى قبل وجود النهي يطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد
على ما كان ثابتا في المعنى فيصير ولا تطع واحدا منهما فيجيء التعميم فيهما من جهة النفي وهي على
بابها فيما ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات
فانه قد يفعل احدهما دون الآخر ومن جملة الحروف العاطفة ام ولم يتعرض لها لانه المبحث
في احوال الجملة الخبرية وهي لا تقع الا في الاستفهام في غير المنقطعة واما الفصل
من المسند اليه والمسند فلتخصيص الحكم المسند بالمسند اليه وهو صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا متوسط بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل وبعد اذا
كان الخبر معرفة نحو زيد هو المنطلق اي دون غيره او افعل من كذا نحو زيد
من عمرو اي لا افضل منه غير زيد وزيد هو خير منه اي لا خير منه غير زيد و
حكم افعل لانه بمعناه او الخبر فعلا مضارعا نحو زيد هو يذهب اي لا غير زيد
ونحو قوله تعالى اولئك هم المفلحون وانا لنحن الغالبون وان ربك هو اعلم بالمهتدين
وان الله هو يقبل التوبة اي من شانه ان يقبلها واخر المؤلف بحث التوابع والفصل
عن بحث تنكير المسند اليه وهو انسب من تقدمهما عليه كما فعله صاحب المصباح

وللثالث ولما تقدمه الى اخر **اقول** اما تقديم المسند
اليه على المسند فلكون ذكر المسند اليه اهم ثم كونه اهم يقع بوجوه كثيرة اما
لكون ذكره مقدما هو الاصل لا مقتضي للعدول عن ذلك الاصل لكون
المسند صالحا لصدر الكلام واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع اذا ورد لان في
المبتدا تشويقا للسامع الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث
من جماد اي والذي تحير الناس فيه ولم يهتدوا بعقولهم لوجهه امر الحيوان
المخلوق من الجماد وهو الذي يحيى فيه وهو آدم عليه السلام او ناقة صالح
او عصا موسى قال المولف وهذا اولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا
كما فعل السكاكي قلت ما فعله صاحب المفتاح هو قوله وربما قصد بجعل الموصول
مسندا اليه ان يوجد ذهن السامع الى ما يخبر به عنه منتظرا لوروده عليه
حتى ياخذ منه مكانه اذا ورد وليس فيه ما ينافي معنى الاولوية ويجوز ان يستشهد
بالبيت لمعنيين وكون الاستشهاد به لاحدهما اولى منه للاخر واما لتعجيل
المسرة او المساءة للسامع لكونه صالحا للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك
والسفاح في دار صديقك وهو لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني العباس
تطيرت به لقال سفحت دمه اي سفكته وهو اولى مما قاله صاحب المفتاح واما
لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتتيمن او تسوءه
اذ ليس فيه ظاهر اما يقتضي تقديم المسند اليه على المسند بخلاف ما قاله المولف
فان لفظ التعجيل يقتضيه واما لايهام ان المسند اليه لا يزول عن الخاطر نحو
ليلى ... بذكرها او انه يستلذ فهو الى الذكر اقرب من ذكر المسند كان

من احب

قال من احب شيئا اكثر ذكره كل ذلك من اسلوب تقدم ذكره واما باعتبار اخر فهنا
صاحب المفتاح واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب واما لانه يفيد
زيادة تخصيص اي لان تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص للمسند به دون
تاخيره عنه كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم بهم خفوف والمراد هم خفوف
فان تقديم هم على خفوف يقتضي زيادة تخصيص الخفة ببني قطن بالنسبة الى
الضيف الملم بهم متى تهزز بني قطن اي تحركهم ورزان جمع رزين بمعنى وقور
من الرزانة الوقار وخفوف جمع خاف بمعنى خفيف كظروف في ظريف قال
المولف وفيه نظر لان قوله لا نفس الخبر يشعر بتجويز ان يكون المطلوب بالجملة الخبرية
نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها انما هو
تصديق وان اراد ان ذلك وقوع الخبر مطلقا فهو صحيح ايضا لما سياتي ان
العامل عن مثله لا يتعرض فيها الى غير المسند اليه كقولك في العنوان ثم في
مطابقة الشاهد الذي اتى به للتخصيص نظر لما سياتي بان ذلك شرط ... الخبر فعليا وقوله والمراد هم خفوف تفسير للشيء باعادة لفظه قلت بعد تحقيق
معنى كلامه لا يتعين ما ذكره المولف وهو ان معنى قوله واما لان كونه متصفا بالخبر
يكون هو المطلوب اي واما لان المطلوب والغرض الاصلي من الجملة الخبرية
التي يكون فيها المسند اليه والمسند اتصاف المسند اليه بالخبر اي بالمسند على سبيل
الاستمرار ولا يحصل ذلك الا باتصاف بعد تأخر المسند اليه عن المسند لان

يكون الغرض منه انه ليس الخبر اي نفس حصول المسند وثبوته له مطلقا بل للمسند
اليه اعم من ان يكون متصفا به على سبيل الاستمرار اولا وظاهر ان المعنى الاول
يقتضي تقديم المسند اليه ليحصل الاتصاف المذكور المطلوب من نفس
التقديم ليصير الجملة اسمية لانه لو جيء به مؤخرا لم يحصل هذا المطلوب من
مجرد التأخير لصيرورة الجملة فعلية وان المعنى الثاني لا يقتضي تقديمه لانه
يحصل على تقديري التقديم والتأخير والمعنى الاول مستلزم للمعنى الثاني من غير
عكس فلا اشعار بما ذكره المؤلف بالارادة وقوع الخبر مطلقا ووقع نظير في
مطابقة الشاهد الذي انشده للتخصيص على ان شرط التخصيص هو ان يكون الخبر
فعليا كما سيأتي والذي سيأتي سواء منع مثالا اورده صاحب المفتاح في افادة التخصيص
اذا كان الخبر غير فعل نحو قوله تعالى وما انت علينا بعزيز لكونه منهم لجواز ان
يكون شعيب عليه السلام فهم كون رهطه اعز عليهم من قولهم ولولا رهطك
لرجمناك لا من قولهم وما انت علينا بعزيز حتى يصح التخصيص في غير الفعلي ولو
حمله على هذا المنع انه ظن ان معنى قول الشيخ عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه
ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي انه يجب ان يكون الخبر فعلا وظن ايضا ان ايراده مثله
للتخصيص يكون الخبر فيها فعلا انحصار التخصيص فيه وانت تعلم ان منع مثال
لا يستلزم اختصاص التخصيص بالخبر الفعلي مع وجود غيره من هذا الباب في
القرآن متوفر مثل وما انت بهادي العمي عن ضلالتهم وما انت بمسمع من في القبور
وايضا لا يجب في صحة التخصيص ان يكون فهم المخاطب ثبوت الفعل لما هو ثابت له
في الواقع من التركيب المفيد للتخصيص بل فهم انحصار ثبوته فيه حينئذ يكون منه

واما فهم ثبوته له فيجوز ان يكون مستفادا من خارج وذلك التركيب لجواز ان يكون ذلك
التركيب للرد على من زعم مشاركة غيره في الفعل الثابت له في الواقع معه نحو اللهم
الا اذا امتنع ما ذكر من قوله تعالى ان يكون منه وايضا ايراد امثلة للتخصيص بحيث
يكون الخبر فيها فعلا لا يقتضي انحصار التخصيص في الخبر الفعلي لان الشيخ عبد القاهر
ما مثل في تخصيص الفاعل المعنوي فيما يلي حرف النفي بالمسند الا بالمضمر وذلك لا يقتضي
انحصاره في المضمر بل قال المؤلف ايضا يجري في المضمر والمظهر معرفة كان او نكرة وقول
عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لا يقتضي انحصار
التخصيص فيما اذا كان الخبر فعلا اذ ليس فيه ما يدل على الانحصار ولان
الفعلي اعم منه اذ المراد به ما اذا كان الخبر ما دل على معنى الفعل من الحدث
قوله هم سواء كان فعلا او غيره وقرينة النسبة تدل عليه وقوله والمراد بهم صفوف نفسي
للشيء باعادة لفظ ليس كذلك لان معنى قوله والمراد من الاستشهاد بالبيت لكون
التقديم يفيد زيادة التخصيص لفظ هم في هم صفوف فالتخصيص **قال**
عبد القاهر وقد يقدم الى نفي **اقول** قال الشيخ عبد القاهر وقد يقدم
المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي المسند اليه حرف النفي
سواء كان مضمرا او مظهرا معرفا او منكرا نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول فافاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا في شيء ثبت انه مقول
وانت تريد ان تنفي كونك قائلا له ولهذا اي ولكون التخصيص المذكور مفيدا لنفي الفعل
المخصوص عن المسند اليه المقدم وثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري ولا
ما انا رايت احدا ولا ما انا ضربت الا زيدا اما الاول فلمناقضة منطوقه ومفهومه

مفهوم ما انا قلت والحال ان مفهوم ما انا قلت واقع بل ما قلت قلت وما قلت انا ولا
لحصل غيري واما الثاني فلان المنفي فيه هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد سبق ان افادة التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور والمنفي عن
المذكور هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس فيلزم منه ان يكون انسان غير
المتكلم قد رأى كل واحد من الناس وهو محال عادة بل يقال ما رأيت او ما رأيت انا احدا
من الناس واما الثالث فلان المنفي فيه هو الضرب الواقع على كل احد من الناس
سوى زيد فيقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم وهو محال
بل يقال ما ضربت او ما ضربت انا الا زيدا وعلل الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
امتناع الثالث بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته وذلك تناقض لهما قلت ان تقديم
الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته لا ما تقول المقتضي في الثالث
ذلك مع كون الاستثناء فيه مفرغا وذلك يقتضي ان لا يكون ضربت احدا من الناس
فيلزم نفي ان يكون ضربت زيدا وفيه نظر اذ لا نسلم الاستلزام لان نفي ذكر من
انتفاء نفي الضرب انما يكون بالنسبة الى غير زيد لا بالنسبة اليه ايضا هذا اذا ولي
المسند اليه حرف النفي وان لم يل المسند اليه حرف النفي وهو معنى قوله والا فقد يأتي
من ان يكون المسند اليه معرفة او لا فان كان معرفة سواء كان مضمرا او مظهرا فهو
على قسمين احدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غير المسند
اليه بالمسند او مشاركة غير المسند اليه مع المسند اليه في المسند نحو انا سعيت
في حاجتك ترد دعوى الانفراد بالسعي وترد بذلك على من زعم ان ذلك كان من غيرك

فيستلزم

او ان غيرك يشاركك فيه وتؤكد على الاول نحو لا غيري او لا عمرو وعلى الثاني
نحو وحدي او منفردا اذا قلت انا سعيت في حاجتك وحدي في تقوية انا سعيت في
حاجتك لا غيري ثم اختص كل منهما بوجه من التاكيد دون وجه احسب
بان جدوى التاكيد لما كانت اماطة شبهة خالجت قلب الزاعم وكانت في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بشركة الغير لاجرم اكدت
واطبقت الشبهة في الاول بقولك لا غيري وفي الثاني بقولك وحدي لانه تحقيق ولو
عكست اخطأت وذلك لان التاكيد انما يحسن حيث يدل على المقصود بالمطابقة لا
بالالتزام المقصود وثانيهما ما لا يفيد الا تقوي الحكم وتقرره في ذهن السامع نحو
هو يعطي الجزيل اي العطاء العظيم لا تريد ان غيره لا يعطي الجزيل ولا ان
تعرض بانسان لمعرفة السامع ما عطاء غيرك الجزيل ولكن تريد ان تقرر في ذهن
السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا
عطف على مقدر تقديره وقد ياتي لتقوية الحكم ان كان الفعل مثبتا وكذا ان كان
منفيا نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب لكون انت لا تكذب
مؤكدا بانت دون لا تكذب وكذلك من قولك لا تكذب انت لان انت لتاكيد
المحكوم عليه بنفي الكذب عنه تجوزا او سهوا او نسيانا لا لتاكيد الحكم وتقويته
فانت في لا تكذب انت يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب ليست بالسهو
والنسيان والمجاز لا على ان الكذب عنه منتف البتة وفي قوله انت لا تكذب
بالعكس وسبب تقوي الحكم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه الى نفسه فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان

منفصلا الضمير حرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسى الحكم قوة نعلم ان نحو انا سعيت في حاجتك
وانت لا تكذب يستعمل كل منهما للتخصيص ولتقوى الحكم فان رجح كل منهما على الاخر وجود
قرينة دالة حمل عليه والا احتملهما قوله والتخصيص بانى التخصيص عطف على قوله
ان ولى حرف النفي وهو منتقض بالكلام السابق عليه ولو قيد المعطوف به لم يستقم ويمكن
ان يعتذر عن هذا بان المعطوف عليه مقدم على السابق عليه من حيث المعنى ولكن
التقدير ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفي يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي والا اي وان
لم يله حرف النفي وهو معرفة فقد ياتي للامرين فيستقيم العطف حينئذ قال
وان بني الفعل لا الغير اقول ما ذكرناه من القسمين اذا بني الفعل على
معرفة فان بني الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد بالفعل كقولك رجل
جاءني اي لا امرأة او لا رجلان وذلك لان اصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع
القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف ان قد اتاك
آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا
عرف ان من اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان
قوله ووافقه السكاكي على ذلك يحتمل ان يشير به الى الحكم المذكور قبله اي ووافق
صاحب المفتاح الشيخ عبد القاهر على ان الفعل المبني على منكر افاد التخصيص
المذكور سواء كان المنكر مخصصا نحو رجل طويل جاءني او لا كما مر ويحتمل ان يشير الى
اصل الاحكام المذكورة التي نقلها عن الشيخ الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان
جاز تقدير كون المقدم لفظا مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط اي لا لفظا نحو
انا قمت فان انا وان كان مقدما لفظا لكنه جاز تقديره مؤخرا لان اصله قمت انا على
ان

ان انا تاكيد في الاصل للضمير المتكلم الذي في قمت قوله وقدر عطف على قوله ان جاز
اي ان جاز التقدير وقدر للتخصيص وبيان ان صاحب المفتاح اشترط في افادة التقديم
الاختصاص امرين احدهما ان يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا بان كان فاعلا في
المعنى فقط وثانيهما ان يقدر كونه في الاصل مؤخرا بان كان فاعلا في المعنى فقط قوله
والا فلا يفيد الا تقوى الحكم اي وان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط او قدر يعني وان انتفى هذا المجموع فلا يفيد التقديم الا تقوى الحكم وانتفاء
هذا المجموع اما بانتفاء الامر الثاني وهو قوله او قدر مع ثبوت الاول وهو ان جاز
التقدير المذكور فيتحقق جواز التقدير مع عدم التقدير كما مر من نحو انا قمت فحمله
على الظاهر وهو ان يتعد الكلام من الاصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر
تقديم وتاخير واما بانتفاء الامر الاول وهو يستلزم انتفاء الامر الثاني اصلا لانه
اذا لم يجز التقدير لا يقدر وهذا معنى قوله او لم يجز مثل زيد قام فانه لم يجز تقدير
زيد مؤخرا في الاصل واستثنى صاحب المفتاح المسند اليه المنكر المبني عليه الفعل
مثل رجل جاء فانه يفيد التخصيص بسبب التقديم بان جعل بدلا في الاصل لا تاكيدا
مثل انا سعيت في حاجتك فان انا في الاصل تاكيد فقدر اصله جاءني رجل على
ان رجل فاعل جاءني بل على انه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني
كما قيل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا بدل من الواو في
واسروا وانما قدر ان اصل المنكر ذلك لئلا ينتفي تخصيصه اذ لا سبب لتخصيصه سوى
التقديم المذكور ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ لانه ليس على شرط المبتدأ
بخلاف المعرف مثل زيد قام فانه لا يقدر ان اصله قام زيد ثم تقدم لانه على شرط الابتداء

لكونه معرفا فلا يفيد الا التقديم والتاخير قال صاحب المفتاح وشرط التقدير

المذكور في المنكر هو ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر من

ارادة تخصيص الجنس او الواحد فان منع من التخصيص مانع مثل قولهم شر اهر

ذا ناب فلا يفيد التقديم والتاخير لان التقدير المذكور لاجل التخصيص

فاذا لم يكن تخصيص لوجود مانع فلا تقدير اما المانع في هذا المثال على التقدير الاول

وهو ارادة المنكر تخصيص الجنس فهو امتناع نسبة الاهرار الى الخير فيمتنع ان لا يتعلق

ان يراد المهر شر لا خير لان تخصيص الجنس انما يصح ان لو صح نسبة ما نسب الى

المقابل لينتفي نسبته اليه وهذا منتف هاهنا وفي المثال لا يصح نسبة الاهرار الى مقابله

الذي هو الخير فلا يصح تخصيص الجنس واما المانع على التقدير الثاني وهو ارادة

تخصيص الواحد بالفعل الذي بعده فهو نبوة تخصيص شر واحد بالاهرار عن مظان

استعمال المثال المذكور نعم لو حمل شر في المثال على ان معناه شر واحد لا شران

يكون هذا المانع عن استعمال المثال المذكور في مواضع يظن صحة استعماله فيها اي

في المواضع التي صح استعماله فيها ويستعمل فيها وهي المواضع التي فيها تفظيع

شان الشيء المهر لا ان يكون واحدا لا اثنين واذ قد صرح الائمة بتخصيص شر

في المثال المذكور حيث تاولوه على اهر ذا ناب الا شر وهذا التاول حتى التخصيص موجه

فالوجه اي فوجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بعدمه للمانع حمل

وهو على النوع ليلا ينافي ما نفيناه من الجنس والواحد وذلك النوع هو شر وطبع

اي شديد شنيع جاوز المقدار اهر لا غير وطبع فيرجع التخصيص الى النوع لا الى

الجنس الذي هو شر لا خير ولا الى الواحد وهو شر واحد لا شران فصح ملاحظة

وما

وما قلناه من الجملة من قوله التقديم يفيد الاختصاص الى هاهنا معنى كلام صاحب المفتاح

الذي نقله المولف قال المولف وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر

لان ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفي القطع بانه يفيد التخصيص مضمرا كان او مظهرا

معرفا او منكرا من غير شرط لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في انه لا يفيد

الا اذا كان مضمرا او منكرا بشرط تقدير التاخير في الاصل فنحو ما زيد قام يفيد

التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحو ما انا قمت يفيده

على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ ان المعرف

اذا لم يقع بعد النفي نحو زيد مثبت ومنفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان او مظهرا

لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في انه لا يفيد الا المضمر نحو زيد قام

قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي قلت

كلام صاحب المفتاح الذي نقله المولف معناه ما ذكره بلفظ ليعلم ما هو الحق

وهو انه قال واذا سلكت من الطريقة سلكت اعتبارين مختلفين احدهما ان

يجري الكلام على الظاهر وهو ان مبتدا وعرفت خبر وذلك كلما اذا عرفت وهو ان مع

عرف ولا يقدر تقديم وتاخير وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت

انت وعرف هو ثم يقال قدم انا وانت وهو ونظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد

الا تقوي الحكم والاعتبار الثاني يفيد التخصيص وسياتي بيانه في فصل التقديم

والتاخير ثم ذكر امثلة وذكر بعدها واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا

من قبيل ما هو موقوف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي

الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص ثم من وجه انتزاع الحكم في الصور الثلث

وقال في اخص فلا يكون لقولنا زيد عرف سبب احتمال الابتداء اللهم الا ولكل الوجه
البعيد فلا يترك عند المعرّف لكونه على شرط المبتداء واما يترك عند المنكر
لفوات الشرط اذا لم يمنع عن التخصيص مانع اقول منه الطريقة في قوله
واذا كان من الطريقة اشارة الى ما مر قبله من ان المسند يستند الى ما بعد
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه وسواء من
ان يكون المسند اليه المقدم مضمرا او مظهرا معرفة او نكرة ولي حرف النفي او لا لكن هنا
ولي حرف النفي لم يتعرض له ههنا بالتصريح وانما بحث افادة التخصيص الى
فصل التقديم والتاخير وقد ذكر ثمة انه ولي حرف النفي من الفاعل المعنوي
يفيد التخصيص ولم يفرق ثمة بين كونه مضمرا او مظهرا معرفة او نكرة وان لم يمثل له الا
بالمضمر علم منه ان ما ولي حرف النفي يفيد التخصيص مطلقا عنده وجاء بدل من كلامه
على انه ههنا لم يقصد ما ولي حرف النفي انه قال كما مر ذكره وانما يترك عند المنكر
لفوات الشرط لا مانع فيما ولي حرف النفي منه ومن الشيخ عبد القاهر فيفيد التخصيص
[illegible] اعتبارين [illegible] فيما لم حرف النفي اعم من ان يكون مضمرا او مظهرا معرفة او
نكرة لكن احتمال الاعتبارين في المضمر على السواء كما علم من قوله وكذا عند عدم
القرينة الدالة على رجحان احدهما وفي المظهر المعرفة احتمال تقوية الحكم راجح
عنده وفي النكرة احتمال التخصيص راجح عنده فالمظهر المعرفة التي ولي حرف
النفي فيفيد التخصيص الا انه مرجوح عنده والنكرة التي لم يل حرف النفي يفيد
تقوية الحكم لكنها مرجوحة عنده ويعلم هذا من قوله بل حق المعرف حمله على الوجه
الراجح كما قال حق المبتداء ان يتقدم وحق الفاعل ان يتقدم على المفعول وصفة الوضع

وقال

وقال صاحب المفتاح

وقال صاحب المفتاح ونظم الكلام بالاعتبار الثاني وهو ان يقدر التاخير يفيد التخصيص
ولم يعلم الرجحان والتقدير من كلام الشيخ عبد القاهر الذي نقله المؤلف ولعل نظر
صاحب المفتاح في التقدير للتخصيص وعدم التقدير للتقوية لاجل ان التركيب الواحد
يحتمل ان للتخصيص وان للتقوية كما صرح الى ما اشار به في ذلك التركيب وان
جاز ان يكون وجه الافتراق غير ما ذكره ايضا لكن التقدير المذكور في المضمر غير بعيد
اذ تاكيد المضمر بالمضمر كثير ولا يلتبس بغير التاكيد واما في المظهر فبعيد اذ لا يصلح
الا ان يكون بدلا من الضمير الغايب وذلك بعيد علم بالاستقراء وايضا يلتبس
بالفاعل اللفظي فلاجل ذلك الراجح ان لا يقدر في المظهر المعرفة لانه علم بالاستقراء
ان استعماله لغير التقوية بعيد وان كان ذلك يقتضي ان لا يقدر في النكرة ايضا
لكنه علم بالاستقراء ايضا ان استعماله لغير التخصيص بعيد فلذلك افترقا
في الحكم المذكور لعلم ان المسند اليه المقدم في الطريقة المذكورة فاعل
معنى وللحسن لان الفعل يسند اليه للحسن فيكون من هذه الجهة يجوز تقديره
تاخيره عنه سواء كان للتقوية او للتخصيص لكن ان كان للتقوية لا يقدر لما مضى
لما ذكر وعلم منه ان ما نقله المؤلف عن صاحب المفتاح من انه اولم يجر كونه
فاما ليس كذلك لانه قال في التقوية ان لا يقدر وفي التخصيص ان يقدر ولم
يشعر كلامه في موضع ما بعدم جواز التقدير **قال** وفيه نظر الى اخر
اقول قال المؤلف فيما احتج به صاحب المفتاح لما ذهب اليه نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي سواء في امتناع تقديمهما على عاملهما ما دام الفاعل اللفظي
والمعنوي فاعلا لفظيا وفاعلا معنويا يجوز تقدم الفاعل المعنوي دون الفاعل

اللفظي تحكم اى ترجيح بلا مرجح وايضا لا تم انتفاء التخصيص في صورة المنكر
لولا التقدير انه كان في الاصل مؤخرا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بغير
التقدير المذكور كما ذكره صاحب المفتاح في شراهر ذا ناب وهو شر قطع
فان التخصيص فيه حاصل بغير التقدير المذكور وايضا لا تم امتناع المهر شر
لا خير لجواز نسبة الاهرار الى الخير قلت الاول مدفوع لان الفاعل
المعنوي الذي اذا كان مؤخرا له جهتان جهة كونه فاعلا وجهة كونه تابعا والشيء
قد يكون فاعلا ولا يكون تابعا وبالعكس في الجملة بخلاف الفاعل اللفظي فانه ليس
له جهة التبعية وتقديم الفاعل المعنوي ليس باعتبار كونه فاعلا بل باعتبار الجهة الاخرى
لكن لا تقدم حال كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم بل تقدم بعد قطعه عن التبعية وجعله
غير تابع ومثل ذلك كثير في كلام العرب كقوله والمؤمن العائذات الطير
واخلاق ثياب وجرد قطيفة فانه جرد عن التبعية وقدم بخلاف الفاعل اللفظي
فانه ليس له الا جهة الفاعلية وايضا لو قطع الفاعل اللفظي عن الفعل حتى يتقدم بقي
الفعل بلا فاعل ولم يوجد ذلك في كلام العرب بخلاف الفاعل المعنوي فانه
لو قطع عن فعله لا يبقى الفعل بلا فاعل وهذا هو الذي يدفع التحكم والثاني ايضا
مدفوع لان صاحب المفتاح تخصيص المنكر على الاعتبار الثاني الذي ذكر اولا
وهو انه قال ونظم الكلام بالاعتبار الثاني وهو ان يقدر التاخير بعد
التخصيص ولا يلزم منه انه لولا التقدير لا يبقى التخصيص غايته ان التخصيص لا يتم
التقدير لكنه على هذا يتوجه المنع على قوله فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد
الا تقوى الحكم فينبغي ان يقول فنظم الكلام بالاعتبار الاول يفيد تقوى الحكم كما
قال

في الاصل بل يتقوى بما هو لان الثانية يعني لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد كما تر
فيما افادت النفي عن الجملة اى عن جملة الافراد والا يلزم الثبوت لبعض الافراد فلا
يصدق النفي عن كل فرد واذا جعلت الثانية بعد دخول لفظ كل على الثاني اى محكي
النفي عن جملة الافراد لا يكون تاسيسا بل يكون تاكيدا ولان النكتة المنفية في قولنا
لم يقم انسان اذا عممت كانت سالبة كلية لانه حينئذ يصدق السلب عن كل واحد واحد
لا سالبة مهملة وقد جعلها سالبة مهملة قلت الكل مدفوع اما الاول فلان المسند اليه
في المهملة في الصورة الاولى جملة افراد الانسان وفي المسور ايضا فيهما جملة
افراد الانسان لان الغرض ان الكل فيهما مجموعي فيكون المسند اليه فيهما واحدا
وهو جملة الافراد لكنه عبر عنه في المهملة بلفظ انسان وفي المسور بلفظ كل
واختلاف المعبر به مع اتحاد المعبر عنه لا يؤثر في زوال الاسناد بل يمنع
اذ الغرض انه لا اختلاف بينهما في شيء الا في المعبر به واما امتناع زوال الاسناد
الذي في المهملة من المسور في الصورة الثانية فظاهر لان الاسناد فيها الى
كل احد من الافراد لكن في المهملة ما دل عليه لفظ انسان وفي المسور ما دل
عليه لفظ كل فالمختلف هو اللفظ الدال وقوله لان التاكيد لا يرد النسبة التي
في الاصل بل يتقوى بما قلنا اذ الها لفظا لا معنى وذلك شرط في التاكيد الاصطلاحي
لا المعنوي بل المنع المتوجه ان يقال الحكم في المهملة في الصورة الاولى اما على
الطبيعة من حيث هي كما ذهب اليه البعض او على الافراد كما ذهب اليه
البعض الاخر فان كان الاول فالمهملة ليست في قوة الجزئية ولا يلزم التاكيد لان
موضوع قولنا انسان لم يقم طبيعة الانسان من حيث هي وموضوع كل انسان

لم تعم بى الافراد وان كان الثانى فالمراد بكون الموجبة المهملة المعدولة المحمول
فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد فان
اريد بها معنى المسند اليه فيهما واحد فهو ممنوع لان المسند اليه فى السالبة
الجزئية مثل ليس كل انسان قائم يحتمل الاعتبارات الثلث بحسب الوضع
اللغوى على تقدير ان لا يدل التقديم على العموم ظاهرا وهى اما ان يراد
بلفظ كل بعض الافراد دون البعض او يراد بها مطلق الشمول الاعم للعددى
والمجموعى او يراد بها المجموعى والمسند اليه فى المهملة المذكورة يحتمل اعتبارا
فقط اعتبار كل احد واعتبار البعض دون البعض فلا يكون معناهما واحدا
فيكونا متساويا وان اريد به غير ما ذكر فظاهر انه لا يلزم التأكيد واما فى الصورة
الثانية فلا يلزم التأكيد ايضا لان قولنا لم يقم انسان يفيد عموم السلب لكل
الافراد بالفعل ويلزم منه السلب عن كل احد بالقوة وقولنا لم يقم كل انسان
يفيد خصوص السلب الفعل عن كل احد ويلزم منه عمومه لكل الافراد بها
بالقوة وايضا المسند اليه فى قولنا لم يقم كل انسان لو لم يدل على المجموعى ظاهرا
لا يلزم ان يكون ظاهرا فى العددى بل اما فيه او فى البعض دون البعض او فى مطلق
الشمول الاعم للعددى والمجموعى بخلاف المسند اليه فى قولنا لم يقم انسان فانه يحتمل
اعتبارا واحدا وايضا لا يتم انتفاء اللازم وهو رجحان التأكيد لان التأكيد يرجح
بكون ورود لفظ كل للتأكيد فى كلام العرب اكثر منه لغيره فيحمل على الاكثر اولى
ويكون وضعه للتأكيد وحمل اللفظ على موضوعه الحقيقى اولى منه على غيره
بل هو متعين للتأكيد لما مر فى التأكيد قال وقال عبد القاهر الى اخره

ومن عموم السلب الكلى لسائر الافراد بالفعل

اقول

قال فى الاعتبار الثانى ونظم الكلام بالاعتبار الثانى يفيد التخصيص من غير ان يذكر
لفظ يدل على الحصر ويمكن ان يحمل قوله لا يفيد الا تقوى الحكم على انه لا يفيد الا تخصيص
تقوى الحكم وما يشعر به من كلامه قوله بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم
فضلا عن المنع وقول صاحب المفتاح وانما يرتكب عند المنكر لافادة التخصيص معناه
ان ارتكاب الوجه البعيد فى المعرف غير بعيد ارتكابه فى المنكر لافادة التخصيص فلا
يلزم منه ان التخصيص فى صورة المنكر لا يستفاد الا من ارتكاب المذكور بل يلزم
منه انه عند الارتكاب يلزم التخصيص وجاز ان يكون للتخصيص اسباب متعددة
احدها الارتكاب المذكور وما نقله المؤلف عنه لا ينتفى التخصيص اذا انتفى سبب
سواه شئ لم ينقله والثالث ايضا مدفوع لان نسبة الاحراز الى الشر على سبيل
الحقيقة والى مقابله على سبيل المجاز وعلم ذلك بنقل اللغة واذا كان كذلك يمتنع
نسبة الاحراز الى مقابله على سبيل الحقيقة واذا امتنعت فلا يصح الشركة فى الاحراز
ليصح التخصيص لان الذهن لا ينتقل الى المجاز عند عدم القرينة الدالة على ارادته
قوله ثم قال اى قال صاحب المفتاح ويقرب من هو قام زيد قائم فى اعتبار
تقوى الحكم لتضمن قائم فى زيد قائم ضميرا يسند اليه قائم ثم بواسطة عوده كل الضمير
الى زيد يسند قائم اليه كما فى هو قام وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظير
لان قائما لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى انا قائم وانت قائم وهو
قائم اشبه الخالى عن الضمير وكانه لا ضمير فيه فلذلك لا يكون من قبيل تقوى الحكم كلام
الفعل فانه يتفاوت فيها ولكونه اشبه الخالى عن الضمير لم يحكم على قائم فى زيد قائم
بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم ورجلا قائما او رجل قائم

اى الابتدا بكل المسند والتخصيص الذى ظاهر

واما اذا اسند الى الضمير فلم المسند الى الظاهر في نحو زيد قائم ابوه في الافراد بدليل تغير
اعرابه بحسب قيل اين رجلا قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه فلو كان اسم الفاعل مع
فاعله جملة لما تغير اعرابه لان جزء الجملة لا يتغير اعرابه بدخول العامل عليها والحاصل
ان اسم الفاعل مع فاعله ضميرا كان او مظهرا لا يكون جملة الا في بعض الصور وقد حل
المولف قوله واتبعته في حكم الافراد بانه واسم عارف عرّف في الافراد اذا اسند الى
الظاهر مفردا كان او مثنى او مجموعا ولعل لفظ عرف وقع من النساخ او من المولف
سهوا او مما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل وغير في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى
انت لا تبخل وانت تجود وذلك اذا استعمل لفظها كناية من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب اي لغير ما اضيف اليه لفظ مثل وغير ولكن في رواية المثل ان من كان
على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل ما ذكر معه
او لعكس ما يؤديه فيلزم ان يكون في حقه ابلغ وقد كشف المتنبي عن هذا المعنى بقوله
مثلك يثني الحزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه ولم اقل مثلك اعني به
سواك يا فردا بلا مشبه وقال غيري باكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم
انه لم يرد ان يعرّض بواحد هناك فيصفه انه ينخدع بل اراد انه ليس ممن ينخدع واما اذا
من غير ارادة تعريض بلفظي المثل والغير لغير ما اضيف اليه اذ لو اريد بهما تعريض
لغير كما ذكر من المثالين لا تقلب المدح غيبة مدح واما يرى تقديم لفظ مثل وغير
في مثل ما ذكر كاللازم لان التقديم اعون للمعنى المراد بهما وهو نفي البخل واثبات الجود
للمخاطب فيما ذكر من المثالين بطريق التحقيق والتاكيد لان تقديمهما اشد تقوي الحكم
كما سبق وسياتي ان المطلوب بالكناية في مثل قولنا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود

هو الحكم

هو الحكم وان الكناية ابلغ من التصريح فيما قصد بها فكان تقديمهما اعون للمعنى المراد
بهما **قال** قيل وقد يقدم للاخص **اقول** قيل وقدم المسند
اليه على المسند لانه دال على العموم نحو كل انسان لم يقم مقدم لتفيد نفي القيام
عن كل واحد من الناس بخلاف ما لو اخر المسند اليه نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد والاول كلي عددي والثاني كل مجموعي وفي بيان
ان التقديم يفيد العموم دون التاخير بالمعنى العددي اذ لو اريد مطلق العموم فذلك
ليس مما يقتضيه التقديم فقط بل هو انه لو استوى الامران بان كان التقديم لا يفيد العموم
والتاخير يفيد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم منتف فينتفي الملزوم
اما بيان الملازمة في صورة التقديم فلان الموجبة المهملة المعدولة المحمول يعني قولنا
انسان لم يقم بدون لفظة كل فيه في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم
عن الجملة دون كل فرد يعني في قوة قولنا ليس كل انسان قائما بمعنى ان كل
واحد منهما يستلزم نفي القيام عن الجملة دون كل فرد لان نفي القيام في كل واحد
منهما يحتمل ان يكون عن كل واحد من افراد الانسان ويحتمل ان يكون عن جملة افراد
الانسان من حيث هي الجملة يعني عن البعض والاول يستلزم الثاني من غير عكس
فيحمل على ما هو المحقق وهو النفي عن الجملة فيكون نفي القيام في كل واحد منهما
عن الجملة دون كل فرد فلو ادخل لفظ كل في انسان في قولنا انسان لم يقم وقلنا
كل انسان لم يقم وافاد الجملة دون كل فرد لزم التاكيد لان معنى قولنا انسان
لم يقم ومعنى قولنا كل انسان لم يقم حينئذ واحد فيلزم ان يكون تاكيدا لا تاسيسا
واما بيان الملازمة في صورة التاخير فلان السالبة المهملة يعني قولنا لم يقم انسان

بدون لفظ كل فهو في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد بعينه في قوة
قولنا لا شيء من الانسان قائم بمعنى ان كل واحد منهما يستلزم نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان اما الثاني فظاهر واما الاول فلان انسان فيه نكرة
وقع في سياق النفي فيفيد العموم فيكون قولنا لم يقم انسان في معنى قولنا لم يقم
واحد من آحاده واذا كان قولنا لم يقم انسان في معنى السالبة الكلية فلو ادخل
عليه لفظ كل وافادت كل ما افاده لكان معناه معنى قولنا لم يقم انسان فيكون
تاكيدا لا تاسيسا واللازم في كلتا الملازمتين منتف لان التاسيس والتاكيد فرع
عليه وحمل اللفظ على الفائدة الاصلية اولى واظهر منه على غيرها وذلك في قوله ودليل
لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اشارة الى ان تقديم المسند اليه على المسند
الدال على العموم بخلاف ما لو أخّر عنه فانه يفيد النفي عن جملة الافراد لا عن كل فرد
وقولنا انسان لم يقم انما يكون موجبة ان لو قدّم الرابط اذا كانت في اللفظ على لم يقم
وقيل هكذا انسان هو لم يقم وان لم يكن في اللفظ تكون موجبة بالنية وان كانت في اللفظ
واخّرت عن حرف السلب فهي سالبة وسميت مهملة لاهمال المحكوم عليه عن اقتران
لفظ السور به وهو لفظ دال على كمية الافراد وانما كانت معدولة اذا جعل حرف
السلب جزءا من المحمول اي من المسند قال المؤلف وفيه نظر لان النفي
عن جملة افراد الانسان في الصورة الاولى وهي انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية وهي لم يقم انسان انما افاده ذلك الشيء اسناد لم يقم الى ما اضيفت
اليه لفظ كل وقد زال ذلك الاسناد لم يقم الى لفظ كل فيكون تاسيسا لا تاكيدا لان
الاسناد الذي في الاصل لحصول الاسناد آخر فلا يكون تاكيدا لانه لا يزيل النسبة التي

اقول هذا المؤلف قول القائل المذكور من كون كل في النفي يفيد
العموم تارة ولا يفيد اخرى لما تريد ان نذكر ما تعرض له الشيخ عبد القاهر وعين
فيه قال الشيخ كلمة كل في النفي ان كانت داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداة النفي ولا تكون معمولة للفعل كقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او كانت معمولة للفعل المنفي سواء كانت على جهة
الفاعلية نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم او على جهة المفعولية نحو
عن الفعل المنفي نحو لم آخذ كل الدراهم لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة
اي لا يتوجه الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل لبعض المشمولين في
غير جهة الفاعلية وفي جهتها افاد الكلام ثبوت تعلق الفعل ببعض المشمولين
وان لم تكن كل داخلة في حيز النفي على ما مر ولا معمولة للفعل توجه النفي الى
اصل الفعل وعمّ ما اضيف اليه كل كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له
ذو اليدين عند سلامه عليه عن ركعتي الصلاة الفرض الرباعي اقصرت الصلاة
ام نسيتها يا رسول الله كل ذلك لم يكن ولا حد منهما لا القصر ولا النسيان وكقول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع كله في البيت روي مرفوعا
ومنصوبا فان كان مرفوعا فمن امثلة ما نحن فيه فيدل على براءة الشاعر عن كل
واحد من الذنب وان كان منصوبا فمن امثلة ما مر قبيل ذلك فيدل على براءة
الشاعر عن بعض الذنوب لا عن كله اعلم ان المعتمد في كون كلمة كل في النفي
مفيدا للعموم تارة وغير مفيد اخرى هو وقوعها في كلام البلغاء والذي يدل
على ان كلمة كل في الحديث وشعر ابي النجم للعموم المذكور اما في الحديث فوجهان

أحدهما أن السؤال بأم المتصلة لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم
على الإبهام فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل منهما وقد ذكر في الحديث نفي كل منهما
وثانيهما ما روي أنه قال رسول الله صلى الله عليه والسلام كل ذلك لم يكن
قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان والإيجاب الجزئي نقيض السلب
الكلي فلولا أن ذا اليدين فهم السلب الكلي لما ذكر في مقابلته الإيجاب الجزئي
وأما في قوله النجم فأشار إليه الشيخ عبد القاهر وهو أن السلو فصل والسابع
في مثل قوله نصب كل لأنه لا يلزم منه حذف ومعمول الفعل أصل لأن الفعل منصب
إلى معمول عنس ووقوع كل غير المبتدأ أكثر في كلام الفصحاء من وجه مبتدأ به
وليس فيه ما يلتمس في نثر وسياق كلامها أنه لم يأت بشيء مما ادعيت عليه هذه المرأة
فلو كان النصب مفيدا لذلك أو الرفع غير مفيد له لم يعدل عن النصب إلى الرفع
من غير ضرورة اعلم أن تقديم الشيء على الشيء نوعان أحدهما تقديم على نية
التأخير وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر
على المبتدأ أو تقديم المفعول على الفاعل نحو قائم زيد وضرب عمرا زيد وثانيهما
تقديم لا على نية التأخير ولكن لأن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل له إعراب
غير إعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له كمثل زيد
المنطلق والمنطلق زيد **قال** وأما تأخيره [illegible] **أقول**
وأما تأخير المسند إليه عن المسند فلاقتضاء المقام تقديم المسند عليه وسيأتي
وجه تقديمه اعلم أن جميع ما ذكر من الأحوال المقتضية لاختلاف أحكام
المسند إليه من كونه محذوفا إلى كونه مؤخرا هو مقتضى الظاهر وقد يخرج

المسند إليه

المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من
غير جري ذكر لفظا أو قرينة حال نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان نعم الرجل
وبئس الرجل على قول من لا يرى الأصل في زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا إذ على
هذا القول يكون الضمير في نعم راجعا إلى زيد وفي بئس إلى عمرو فلا يكون من
هذا الباب وأما على القول الآخر فيكون منه لعدم جري ذكر لفظا أو قرينة
حال وقولهم هو زيد عالم أو هي زيد عالم مكان الشأن زيد عالم أو القصة زيد
عالم وهذا الضمير هو ضمير الشأن والقصة أي ضمير يرجع إليهما ويذكر ويؤنث
باعتبار الشأن والقصة سواء كان في الجملة التي بعده مؤنث أو لا والجملة التي
بعده مفسرة له ويصدق عليها الشأن والقصة وإنما وضع المضمر موضع المظهر
ليتمكن ما يعقب الضمير في ذهن السامع لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى
انتظر ما يعقبه كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر
في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة وقد يعكس فيوضع المظهر موضع
المضمر فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه
بحكم بديع عجيب الشأن والشيء البديع العجيب لا يغيب عن الخاطر فيكون كالحاضر
وإما فيشار إليه كقوله ــ كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ــ هذا الذي ترك الأوهام حائرة
وصير العالم النحرير زنديقا ــ والاستشهاد هو قوله هذا والنائب هو
لكونه إشارة إلى الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا في
البال قوله أعيت مذاهبه أي أعيته من عيت بأمري إذا لم تهتد لوجهه ودرك

ترك موضع ... والنحو مرا

ترك موضع بوع والنحو المتقن المتفطن والزنديق ههنا هو الكافر القائل بالنور
والظلمة والنافي للصانع بانه لو كان له وجود لما كان الامر كذا او لما للتهكم بالسامع
وهو الاستهزاء كما اذا كان السامع فاقد البصر او لم يكن ثمه مشار اليه فيستحرجنه
ويقال له هذا يتصع واما للنداء على كمال بلادة السامع بانه لا يدرك غير
المحسوس بالبصر فيشار الى غير المحسوس عنده ما يشار الى المحسوس حتى
ان يدركه او على كمال فطانة السامع بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس
عند غيره واذا كان كذلك فيشار الى غير المحسوس عنده ما يشار الى المحسوس
لانه يدركه كالمحسوس ولما لادعاء كمال ظهور المسند اليه حتى كانه محسوس
بالبصر واذا كان كذلك فيشار اليه باسم الاشارة لا بالمضمر وعلى الادعاء
المذكور من غير باب المسند اليه قوله تعالى كى اشجى وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اى بقتلي وكان القياس ان يقول به ولكن لما
كان قتله بادعاء الشاعر كانه ظهر ظهور المحسوس بالبصر اشار اليه باسم الاشارة
لا بالضمير واما النحو ولكن وان كان المظهر الذي يوضع موضع المضمر غير اسم
اشارة فالعدول اليه عن المضمر اما لزيادة تمكين المسند اليه في ذهن السامع
كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد دون هو الصمد ونظيره وضع المظهر الذي هو
غير اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه وبالحق نزل والقياس وبه نزل ولا يخفى ان الاستشهاد انما يتم
به ان لو كان الحقان بمعنى واحد واما لادخال الروع في ضمير السامع وتربية
المهابة في عينه واما لتقوية داعي المامور فان داعيته الى الفعل مثوى سماع
المظهر

احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الاول والاخرى باعتبار الانتقال
من الغيبة في الثاني قال المولف وفيه نظر لان الانتقال انما يكون من شيء
حاصل ملتبس فيه واذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الاول الى
الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال الى التكلم في
الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعا فلا يكون في البيت الثالث
على هذا الا التفات واحد وفيه النظر مدفوع بانه وان سلم انه لم يبق الخطاب
حاصلا ملتبسا به حين حصول الانتقال منه الى الغيبة لكن لا يلزم منه انه لم يبق مطلقا
لان الانتقال ان اعتبر من الغيبة فقط لم يبق الخطاب حينئذ وان اعتبر منهما
فلا انه لم يبق لان الانتقال الى واحد من الثلثة اعم من ان يكون بعد التعبير بواحد
منها او باثنين منها وايضا انما يكون ذلك شرطا في الالتفات البسيط لا مطلقا
فعلى هذا يلزم ان يكون في قول امرء القيس ثلث من الالتفاتات وقيل
احدهما في قوله وذلك لانه التفات من الغيبة الى الخطاب والثانية في قوله
جاءني لانه التفات من الخطاب الى التكلم قوله مثال الالتفات من التكلم الى
الخطاب قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون فان ترجعون
خطاب وما قبله التكلم وفيه التفاتان على قول صاحب المفتاح ومثال الالتفات
من التكلم الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك والنحو
ولم يقل فصل لنا ونعلم منه ان المراد بالغيبة في تعريف الالتفات اعم من كل
واحد من المضمر والمظهر ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قوله
طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب. التفت من الخطاب وهو
بك الى التكلم وهو تكلفني وفيه التفات واحد على المشهور وعلى قول صاحب المفتاح
التفاتان احدهما في تطاول اذ القياس تطاولت والثاني ظاهر وتطاول من قولهم تطاول به قلبه
اذا ذهب به في كل شيء والباء في بك للتعدية في الحسان طروب اي قلب طروب في طلب الحسان
ونشاط في مراودتهم بعيد الشباب صفة للقلب اي بعد زمان الشباب يعني حين ولّى
الشباب وكاد ينصرم واقبل الشيب وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعهدها وعادت
اي رجعت عواد جمع عادية وعوادي الدهر عوائقه وخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم
ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
والقياس بكم ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه والقياس فساقه ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين
اياك نعبد والقياس اياه نعبد ووجه الالتفات في الكلام وحسنه هو ان الكلام
اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
لنشاط السامع واكثر ايقاظا لاصغاء السامع اليه من اجرائه على اسلوب واحد وهذا
المعنى يعم جميع مواقع الالتفات وقد تختص بعض مواقع الالتفات بلطائف معان
قلما تتضح الا لافراد البلغاء او للحذاق المهرة والعلماء النحارير كما في سورة الفاتحة
فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة بقوله الحمد لله الدال
على اختصاصه بالحمد وانه حقيق به لان الحمد لا يكون الا على التفضل والاختيار
وهو مبدأ كل فضيلة فلا فضيلة لغيره تشابهها تجد من نفسه محركا للاقبال على
الحقيق بالحمد فاذا انتقل خاطر القلب ذاكر النفس الى قوله رب العالمين الدال على

انه

انه مالك العالمين ومربيهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوي ذلك المحرك ثم اذا
انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه منعما على الخلق بانواع النعم جلائلها
ودقائقها لدلالة الرحمن على الاول والرحيم على الثاني فان زيادة المبنى ونقصانه
يتفاوتان بتفاوت كثرة الحروف وقلتها تضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا الوصف
ثم اذا انتقل الى خاتمة من الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على
انه مالك الامر كله يوم الجزاء تناهى قوة ذلك المحرك واوجب ذلك المحرك الاقبال
على الحقيق بالحمد الموصوف بالصفات المذكورة والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة بالمهمات بقوله اياك نعبد واياك نستعين فذكر الله اولا ما يحصل في
الذاكر محركا ضعيفا للاقبال عليه ثم ما يقويه ثم ما يقتضي تضاعف قوته ثم ما
تناهت قوته بحيث لا يستطيع معه ان لا يقبل عليه هذا هو الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لطيفة معنى مختص ببعض مواقعه **قال** ومن خلاف المقتضى تلقي
اقول من خلاف مقتضى الظاهر ما سماه صاحب المفتاح الاسلوب الحكيم
وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على ان خلاف
مراده اولى بالقصد اليه كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له متوعدا بالقيد
لاحملنك على الادهم يريد القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب فابرز
وعيده في معرض الوعد وتلقى الحجاج بغير ما يترقبه كاراه بالطف وجه ان من
كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد لجدير بان يصفد اي يعطي المال اي حو
وهب لا ان يصفد يشد ويوثق وان يعد لا ان يوعد وتلقي السائل بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله تنبيها على ان السؤال الذي هو غير سؤاله

او لبى حالة او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج
اي معالم لهم يوقتون بها امورهم ومعالم الحج وغيرها من العبادات الموقتة يعرفون
بها اوقاتها فانهم قالوا للنبي في السؤال ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا بما ترى لما ذكر
وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصرف
لما ذكر ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه وان ما هو للوقوع كالواقع كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فصعق من
في السموات ومن في الارض الا من شاء الله جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة
الواقع وهو الصعقة يوم نفخ الصور ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل
او بلفظ اسم المفعول في كونه خلاف مقتضى الظاهر مثال اسم الفاعل قوله تعالى
وان الدين لواقع ومثال اسم المفعول قوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس
وذلك يوم مشهود جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه وهو الجزاء والجمع والشهود
يوم القيمة بمنزلة الواقع ولذلك ذكر بما دل على حصوله ومن خلاف مقتضى الظاهر
القلب كقول العرب عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على
الناقة ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس وادخلت الخاتم في الاصبع
يريدون الراس في القلنسوة والاصبع في الخاتم ورد القلب قوم مطلقا وقبله
مطلقا قوم منهم صاحب المفتاح والحق انه ان تضمن القلب اعتبارا لطيفا
قبل كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه اي كأن لون سمائه

لغبرتها

المظهر دون المضمر مثاله قول الخلفاء امير المؤمنين يامر كذا دون انا آمر
كذا وعلى نقل المضمر الى المظهر لتقويه داعي المامور قوله تعالى فاذا عزمت
فتوكل على الله اي اذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله
ولم يقل علي فترك ضمير المتكلم وهو الياء الى المظهر وهو الله للامرين وأما الاستعطاف
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فلم يقل انا
العاصي وبعده فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
واما لنحو ذلك كالتمكن من الوصف كقوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول
الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت
فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه
لعلكم تهتدون فانه قال فآمنوا بالله ورسوله ولم يقل بالله وبي لكي يجري
عليه الصفات التي اجريت عليه ليعلم ان الذي وجب الايمان به والاتباع له
هو هذا الشخص الموصوف بانه النبي الامي الذي يؤمن بالله وبكلماته كائنا من
كان انا او غيري اظهارا للنصفة وتفاديا عن التعصب لنفسه قال
السكاكي هذا غير مختص بالمسند اليه اقول قال صاحب المفتاح هذا غير
مختص يعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة المظهر كما هو في وضع المظهر موضع
المضمر المتكلم لا يختص بالمسند اليه بل يجري في غيره ايضا ولا يختص ايضا بهذا القدر
اي عن الحكاية الى الغيبة بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى
الآخر قوله مطلقا اي اعم من ان يكون النقل بعد التعبير عنه بطريق آخر منها
او لا يكون تعبير اصلا ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء علم المعاني وهو ستة اقسام

وهكذا باعتبار الانتقال من كل واحد من الثلثة الى كل واحد من الآخرين منها والّا
فالالتفات ازيد منها كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد اسم موضع
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك
وذلك من نبأ جاءني وخبّرته عن ابي الاسود التفت في البيت الاول من
التكلم الى الخطاب والّا فالواجب ان يقول تطاول ليلي ولم ارقد وفي البيت
الثاني من الخطاب الى الغيبة اذ القياس على تلك ان يقول وبتّ بالخطاب
وباتت لك وفي البيت الثالث من الغيبة الى التكلم اذ القياس على بات ان يقول
جاءه لا جاءني قال الالتفات عندهم خلاف مقتضى الظاهر كما مرّ فلا يكون في البيت
الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر الذي هو الحكاية عن نفس المتكلم
لانا نمنع انحصار الالتفات عندهم في خلاف مقتضى الظاهر لما مرّ من تعريف الالتفات
عنده على وجه يعمّها ولو سلم انحصاره فيه فكل الالتفات في البيت الثالث بالنسبة
الى البيت الثاني خلاف مقتضى الظاهر وان كان على مقتضى الظاهر بالنسبة
الى نفسه وقال المؤلف المشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها وهذا اخص من تفسير
صاحب المفتاح لانه اراد بالنقل ان يعبّر بطريق من هذه الطرق عما عبّر
عنه او كان مقتضى الظاهر ان يعبّر عنه بغيره منها فعلى قول صاحب المفتاح
التفت في الابيات الثلثة وعلى المشهور لا التفات في البيت الاول وفي
الثاني التفاتة واحدة وقال الزمخشري في قول امرئ القيس ثلث التفاتات
فتعين على المشهور ان يكون في الثالث التفاتتان فيصل بهما في قوله جاءني

احديها

علم

لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه للمبالغة الدالّ عليها القلب فجعل لون الارض
مشبها والسماء مشبها به فكأنّ لون السماء اصل في الغبرة ومَهْمَه اي مفازة مغبرة
من اغبرّ الشيء اغبرارا اذا تلوّن بالغبرة وهي لون الاغبر وهو شبيه بالغبار
ارجاؤه اي اطرافه جمع الرجا مقصورا وان لم يتضمن القلب اعتبارا لطيفا
رُدّ القلب كقوله فلما ان جرى سِمَنٌ عليها كما طيّنت بالفَدَن السِياعا
اراد كما طيّنت الفدن بالسياع وروى كما بطّنت وكذا ضبط الصغاني وليس
في تقدير البيت فيه اعتبار لطيف وبعده امرتُ بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظنّ ان لن تستطاعا الفَدَن القصر والسياع الطين بالتبن
الذي يُطيّن به يصف ناقة اي صارت حينئذ بطينة كالقصر الذي يطيّن
بالسياع وقد ظهر من هذا ان قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا
وقوله ثم دنا فتدلّى وقوله اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون
تعالى انه دخل عليها من كوّة فالقى الكتاب اليها وتوارى في الكوّة ليست واردة
على القلب اذ ليس في تقدير البيت فيها اعتبار لطيف فان قيل لو لم يحمل
على القلب فيها لم يستقم المعنى لان الاهلاك بعد مجيء البأس والدنوّ بعد
التدلّي لانه هو تكلّف طلب القرب والتولّي بعد رجع الجواب قلنا ذلك
ممنوع على تقدير عدم القلب اما الآية الاولى فلان معناها اهلكناها
تحكيما واخبرنا بان البأس جاءها فالحكم او الاخبار بمجيء البأس متأخر عن الاهلاك
او هي محمولة على انه لما اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا ولا شك ان مجيء البأس متأخر
عن ارادة اهلاكها ولو قيل تقدير عدم القلب يوجب خلاف الاصل وهو

انه لا بد من الحذف لاستقامة المعنى على هذا التقدير وتقدير القلب لا توجيه فالقلب اولى بذلك تعارض ذلك بان تقدير القلب يؤدى ايضا الى خلاف الاصل الذى لم يؤده اليه عدمه وهو التقدم والتاخير ويمكن ان يرجح احد الكلامين على الاخر واما الآية الثانية فلان الانوس لامور الغيبيه فيصح ان تقدر شدتها على التدلى واما الآية الثالثة فجوابها يعلم من الحكاية التى ذكرت فيها واما قول خداش وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر الضياطر جمع ضيطار كالبياطر فى بيطار والضيطار الرجل الضخم الذى لا غناء عنده والاحمر الذى لا سلاح معه فى الحرب والجمع حمر فقد ذكر له بلوى القلب وجهان احدهما ان يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسر ما يطعنهم بها فاذا كسرت تشقى ولما كان استعارة لان الشقاء وضعه للحقيقى ان ينسب الى الانسان كالسعادة نسبته الى الرماح مجاز والثانى ان يجعل نفس طعنهم بها شقاء لها تحقيرا لشانهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها كقولهم شقى الخز بجسم فلان اذا لم يكن اهلا للبسه قال احوال المسند اما تركه فلما مر الخ

اقول لما فرغ عن احوال المسند اليه شرع فى الباب الثالث فى احوال المسند منها ترك المسند لما مر فى باب المسند اليه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة او مقدار تنبهه ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اما مع ضيق المقام كالشعر ومحافظة الوزن فى كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب اى وقيار غريب حذف من الثانى لدلالة الاول عليه

وقيل

ای دل بکام خویش جهان را تو دیده گیر

٣٦

وقيل غريب صالح للتعدد فلا حاجة الى تقدير الحذف قلنا لا يقال الرجلان صبور وان صح فى الجمع دون التثنية وقيار جمل او فرس ظهر والرحل ههنا المسكن كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف اى نحن بما عندنا راضون حذف من الاول لدلالة الثانى عليه والفرق من المثالين هو ان المحذوف فى الاول من الثانى وهو مفرد وفى الثانى من الاول وهو جمع واما بدون الضيق فكقولك زيد منطلق وعمرو فلو قلت وعمرو منطلق يلزم العبث لدلالة العطف صريحا على ان خبر المعطوف هو خبر المعطوف عليه فحذف من الثانى لدلالة الاول عليه وقولك خرجت فاذا زيد اذا ههنا للمفاجاة وهى تدل على الوجود المطلق فان اريد به الزمانى حذف ههنا اذا كان موجودا مطلقا لئلا يلزم العبث وان كان الخبر خاصا مثل قائم او قاعد لا يحذف لعدم الدلالة وان اريد به اذا المكانى فلا حذف لانه هو الخبر بعينه ومن حذفه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام قوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا مرتحلا عنها الى الاخرة والسفر جمع سافر كصحب وصاحب وان فى السفر الراحلين عن الدنيا مهلا اى امهالا اى طولا لا يرجعون الينا ومن حذف المسند قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون تكرر للتاكيد فاضمر تملك الاول اضمارا على شريطة التفسير وابدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو انتم لسقوط

مایتصل به من اللفظ فانه فاعل للفعل المضمر ویکون تفسیرا واما قوله
تعالى فصبر جميل فيحتمل الامرين اي حذف المسند تقديره فصبر جميل
اجمل اي احسن واليق بحالي من الجزع وحذف المسند اليه تقديره فامري
صبر جميل قيل حذف المسند اليه ههنا اولى من حذف المسند لوجهين
احدهما ان حذف المسند اكثر وحمل الشيء على الاكثر اولى من حمله على الاقل
والآخر ان الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له فجعل المبتداء محذوفا
يحصل هذا المعنى دون الخبر لان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت تكون والآخر صح
على معناها وهي منصوبة وهي في النصب اذا قلت صبرت صبرا جميلا
كانت مخبرة بحصول الصبر لك فحذف المبتداء يوافق معنى النصب دون
حذف الخبر وكذا قوله تعالى طاعة معروفة يحتمل الامرين اي حذف المسند
اي طاعة معروفة امثل واولى بكم من هذه الايمان الكاذبة وحذف المسند
اليه اي امركم او الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا
يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطنهم ظاهرهم لا ايمان
تقسمون بها بافواهكم وقلوبكم على خلافها او طاعتكم طاعة معروفة اي بانها
بالقول دون الفعل ومن المشكل في هذا الباب قوله تعالى وقالت اليهود
عزير بن الله في قراءة من قرأ باسقاط التنوين صورة وجعلى بناء على الابن ان صح
صفة والمحذوف في الكلام اما المبتداء اي هو عزير بن الله او الخبر اي
عزير بن الله الهنا وقدر الخبر خطأ لما تقرر انه اذا اخبر عن مبتداء
موصوف بخبر فان التكذيب فيه ينصرف الى الخبر ويبقى الصفة على اصل

التنوين

التنوين فيجب كونه ابن الله ثابتا تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا
والذي يمكن في تصحيح هذه القراءة ان يقال ليس الغرض الا الدلالة على ان
اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد في هذا الشرك الى حيث انهم يقولون عزير
بن الله كما اذا حاولت ان تصف قوما بالغلو في تعظيم صاحبهم فانك تقول
ان الامر قد اعتقدوا فيه امرا عظيما حتى انهم يقولون زيد الامير وهذا
التاويل انما يستقيم اذا لم يقدر خبرا معينا ويكون المراد انهم ذكروه كان الا صح
ذكرهم له هكذا فيكون القول في الآية بمعنى الذكر واذا لم يقدر له خبرا معينا
فكان كانه لا خبر له فيكون التكذيب راجعا الى اطلاق الصفة عليه هذا
على تقدير ان يكون ابن الله صفة لعزير اما لو كان خبرا له وقراءة غير
عاصم والكسائي بغير تنوين عزير يحتمل ان يكون غير منصرف للعلمية
والعجمة فحذف التنوين على هذا هو القياس ويحتمل ان يكون منصرفا لانها
قراءة بالتنوين اما لانه عربي الاصل او لانه اصله عازر وعيزار ثم صغر
تصغير الترخيم حين عرب فصرف لصيرورته ثلاثيا اذ لا اعتداد بياء التصغير
لكن نوح ولوط صغر لسكون وسطه ولان سيبويه قال لو صغروا ابرهيم واسمعيل
لقيل بريه وسميع مصروفين وانما حذف تنوينه على انه منصرف لالتقاء
الساكنين ولتشبيهه بتنوين العلم المنعوت وحذف التنوين ههنا احسن
من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث قل هو الله احد الله الصمد لان
اتصال عزير بابن الزم من اتصال احد بالله لانهما جزآ جملة واحدة وههنا
اي احد الله جزآ جملتين ولان حذف تنوين عزير في الاخبار عنه بابن

شبهة لحذفه في النعت لحذف تنوين احد ولان صرف تنوين عزير لخلص
من ثقل لا يلزم مثله بثبوت تنوين احد وكذلك لان تنوين عزيرا اذا لم
يحذف يحرك لالتقاء الساكنين فيلزم من تحركه وقوع كسرة بين ضمتين
اولهما في حرف مكرر قبله يا ساكنة ولا يلزم ذلك اذا لم يحذف تنوين
احد فكان حذف تنوين عزير احسن او اولى واذا كان كذلك فلا حاجة
الى حذف المبتدا او الخبر والتمحلات التي ذكر وها وحذف التنوين
في النثر قراءة من قرأ ولا تكتم شهادة الله بنصب الله وحذف التنوين
من شهادة وكذا قرئ ولا الليل سابق النهار بنصب النهار وحذف التنوين
من سابق قيل له ما تريد فقال اريد سابقٌ النهارَ يعني بالتنوين
قيل فهلا قلته قال لو قلته لكان اوزن اي اثقل قال ولا بد
من قرينة الى اخره اقول لا بد من حذف المسند من قرينة تدل
عليه ويكون القرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق نحو قوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي ليقولن خلق الله
فحذف المسند المحقق ههنا لدلالة السؤال السابق عليه واما مقدر
كقول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
تقدير يبكيه ضارع فحذف المسند ههنا لانه وقع جوابا للسؤال المقدر
الذي هو من يبكيه الدال عليه قوله ليبك روى ليبك مبنيا للمفعول
فيزيد مفعول اقيم مقام فاعله وضارع فاعل الفعل المحذوف والضارع
الذليل والمختبط السائل ومما متعلق بمختبط ومن فيه ابتدائية اي ابتداء

الاحتباط

الاختباط مما يطيح او للتعليل اي لاجل اطاحة الطوائح وما في مما تطيح اي
تهلك مصدرية اي من اطاحته او موصولة او بمعنى شي والراجع محذوف اي
ما يطيحه والطوائح جمع مطيحة على غير قياس لان قياس جمع مطيحة مطيحات
ولا يستقيم ههنا ان يكون جمع طائحة لان معنى طاح يطيح ويطوح هلك و سقط
ولو فسر الطوائح بالهالكات والساقطات لفسد معنى البيت ومعنى البيت
انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل لانه كان ناصرا له وكل سائل فقير اصابته حوادث
الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يغيثه ويجبر ما اصابته فان يزيد كان ناصرا
كل ذليل وجابر كل فقير وروى ليبكِ يزيدَ بفتح الياء وكسر الكاف ونصب
يزيد فعلى هذا يخرج عن الاستشهاد ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال وكذلك يوحى اليك ببنا الفعل للمفعول في الاتي
وفضل التركيب الذي فيه جواب لسؤال مقدر اذا كان فيه فعل مبني للمفعول
كاشتر على خلافه اي على التركيب الذي فيه الفعل مبنيا للفاعل مثل ليبك يزيد
ضارع ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه احدها ان هذا التركيب
يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اولا اجمالا وثانيا تفصيلا وفي خلافه
يفيد اسناد الفعل اليه مرة واحدة ولا شك ان العلمين افضل من علم واحد
وايضا سواء وقع في النفوس من ان يكون مفصلا او لا وما هو اوقع فيها افضل
لان لذة العلم فيه ازيد مما لم يكن كذلك وثانيها ان نحو يزيد في المبني للمفعول
يقع غير فضلة وفي خلافه يقع فضلة وسوق الكلام على وجه لا فضلة فيه افضل
منه على وجه فيه فضلة وثالثها ان اول الكلام في هذا التركيب غير مطمع للسامع

يمكن ... من الوجوه ... افضل

في ذكر الفاعل فاذا ورد السامع يكون معرفته الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة وفي
خلافه يكون اول الطمع ولا شك ان تيسر حصول نعمة غير مترقبة في تفريح النفس
اقوى من تيسر ما مترقبة فهو افضل من خلافه ومن الحذف الذى قد يترقبه ووقوع
الكلام جوابا عن سوال مقدر قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجه فان لله
شركاء ان جعلا مفعولي جعلوا فلله مفعول ثان وشركاء مفعول اول فالجن
يحتمل وجهين احدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر وهو ان يكون منصوبا بمحذوف دل
عليه سوال مقدر كانه قيل من جعلوا لله شركاء فقيل الجن اى جعلوا الجن شركاء
فيفيد الكلام وهو جعلوا لله شركاء انكار الشريك له مطلقا لان الآية مسوقة للانكار
على مطلق الشريك له فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الانكار دخول اتخاذه
من الجن فيه والثاني ما ذكره الزمخشري وهو ان ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد
انكار الشريك مطلقا ايضا كما مر وفيه نظر لان الجن هو المقصود بالنسبة دون شركاء
فيكون الانكار متوجها اليه ولا يلزم منه نفي الشريك مطلقا لانه بدل البعض وان
جعل الظرف الذى هو قوله لله لغوا غير مستقر كان شركاء الجن مفعولين قدم
ثانيهما على الاول لاستعظام ان يتخذ لله شريك من كان ملكا او جنيا او غيرهما
ولذلك قدم اسم الله على شركاء لان التقديم اذا كان على خلاف الاصل لا يقع في
الكلام البليغ الا لاستماع المعنى الا لغاية والاهتمام بالمقدم من جملة اسباب التقديم
والمعنى الذى ذكر صالح لان يكون الاهتمام من اجله يحمل عليه ولو لم يبن الكلام
على التقديم وقيل جعلوا الجن شركاء لله لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء ومن الجواب
للسوال المقدر المخصوص في باب نعم وبئس على احد القولين . قال

وهو الاستعظام المذكور

واما

اى دل بكام خويش جهانرا تو ديده [illegible] هزار سال چو نوح

٧

واما ذكره فلما مر اى لنحو الاول من احوال المسند ذكره فاما النحو ما مر في
باب المسند اليه من زيادة التقرير اى لما يدل عليه المسند اليه كزيد حاتم جواد
والتعريض بغباوة السامع فانه ليس ممن يتنبه عند قرائن الاحوال مثل الاسلام
دينا فذكر دينا مع الاسلام للمسند تعريض بانه لا يفهم شيئا الا اذا ذكر صريحا ولانه
ذكر المسند كقول المعتزلي التوحيد والعدل مذهبنا استحقارا بانا لا نستنكف
من مذهبنا بل نستلذ بذكره لكونه مذهبا حقا ويعظم المسند اليه بذكر المسند كقولك
عند المخالف الخلفاء الراشدون ائمتنا واهانة المسند اليه بذكره كقولك زيد ابن الزانية
وبسط الكلام بذكر المسند اليه والمقام مقام بسط اما لكون الكلام مع الاغبياء
وهو غير لازم من التعريض بغباوة السامع لان التعريض بغباوة السامع
لا يستلزم كونه غبيا واما لكون الكلام مع المخالف واقتضاء المقام تعدد كالادب
المسند اليه كقولك عند المخالف اى الخلافة ناصرنا [illegible] خليفتنا والدعاء له
والثناء عليه وظيفتنا والتشعب بالذكر كون المسند اسما نحو زيد عالم فيستفاد منه
التجدد قال الامام عبد القاهر ان المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وان كان
الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل كقوله تعالى هل
من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض فان المقصود لا يتم بمجرد كونه معطيا للرزق
في كل حين واوان والاخبار بالفعل اخص من الاخبار بالاسم او كونه ظرفا نحو زيد
في الدار فتورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وهما حاصل او حصل
واما النحو ذلك كقصد التعجب من المسند اليه بذكر المسند كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد

الثبوت صريحا او كونه فعلا مستفادا منه

بل لكونه معطيا للرزق

ح دلالة قرائن الاحوال كسلّ سيفه وتلطّخ ثوبه بالدم ونحوه قال المولف وفيه نظر
لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة قلت ذلك مدفوع لان
القرينة بدون ذكر المسند المخصوص لا توجب حصول التعجب من شجاعته وكمال الاسد
لجواز ان تكون تلك القرينة منفكة عن ذكر المسند معها تدل على شجاعته وكمال الاسد
ايضا فلا توجب حصول التعجب من شجاعته ومن احوال المسند الافراد اي كونه
غير جملة وهو ان يكون المسند غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعلم
ان المسند الخبري انما يكون جملة في موضعين احدهما ان يكون المسند سببيا
قال المولف والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق ومن معناه بالمثال
فقط ومن المثال المذكور زيد انطلق ابوه لا نحو زيد منطلق ابوه فانه ليس سببي
هو المراد ههنا فيكون المسند فيه وفي امثاله مفردا وثانيهما ان يكون المقصود
من نفس التركيب تقوي الحكم نحو زيد عرف وقد مر معنى تقوي الحكم ولان
المسند انما يكون مفردا اذا انتفى عنه ما يوجب كونه جملة وقد نفى الموجب الاول
بقوله غير سببي والثاني بقوله عدم افادة تقوي الحكم فتحصل ما يوجب
كونه مفردا قال صاحب المفتاح واما الحالة المقتضية لافراده فهي اذا كان
فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واعني بالمسند الفعلي ما
يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك زيد منطلق
والكر من البر بستين وضرب اخوه عمرو ويشكرك بكر ان تعطه وفي الدار خالد اذ
تقديره استقر او حصل في الدار على اقوى الاحتمالين لتمام الصلة بالظرف كقولك
الذي في الدار اخوك قال المولف وفيه نظر من وجهين احدهما انه ذكر في

تفسير

تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا للمسند مطلقا والظاهر انه انما قصده الاحتراز
عن المسند السببي اذ المسند فيشتمل المسند السببي بعد هذا ما يقابل تفسير المسند
الفعلي ومثله بقولنا زيد ابوه انطلق او منطلق والبر الكر منه بستين فجعل كلا من
امثلة السببي مقابلا لامثلة الفعلي مع الاشتراك في اصل المعنى والثاني ان الظرف
الواقع خبرا اذا كان مقدرا بالجملة كما اختاره كان قولنا الكر من البر بستين تقديره
الكر استقر بستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوي الحكم كما مر وكذا اذا كان
في الدار خالد تقديره استقر في الدار خالد كان المسند جملة ايضا لكونه اسند مسندا
الى ضمير خالد لا الى خالد على الاصح لعدم اعتماد الظرف على شيء قلت
ذلك مدفوع اما قوله يجب ان يكون تفسيرا للمسند مطلقا فليس كذلك بل هو تفسير
للمسند الخبري المقابل للسببي الشامل للمفرد والجملة التي يكون المقصود منها
تقوي الحكم ولذلك قيد صاحب المفتاح الفعلي بنفي الجملة بقوله لينفتح كونه مفردا
اما كونه مقابلا للسببي فلان الفعلي هو ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه وهو اعم من الجملة التي يكون المقصود منها تقوي الحكم ومفهوم
ان مفهوم المسند الفعلي يجب ان يكون محكوما به بالثبوت للمسند اليه اي انه معنى
قائم به او بالانتفاء عنه وفي السببي يجب ان لا يكون كذلك كما علم من امثلته ومن التعريف
الذي ذكره صاحب المفتاح له بل هو مطلوب التعلق بالمسند اليه تعلق اثبات او
نفي لكنه يرد على صاحب المفتاح مثل زيد ضارب ابوه فانه يلزم ان
لا يكون مفردا لصدق تفسير الفعلي عنه ولا يكون جملة ايضا لما مر واما انه من الخبر
فلانه قال محكوما به بالثبوت او بالانتفاء وذلك لا يكون الا في الخبر دون الانشاء

[illegible] الفعلي

وانما الكلام في الخبر بحذف لدلالة القرينة عليه فبقوله ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه خرج المسند السببي عنه فان اريد بالاشتراك في اصل المعنى
في هذا المعنى فليس كذلك وذلك ظاهر جاسر وان اريد غيره وهو التطبيق بالاثبات او
نفي بالاشتراك في هذا المعنى لا بما في جعل امثلة السببي مقابله لامثلة الفعلي لجواز ان يكون
المتقابلان مشتركين في جامع بينهما من ذاتي او عرضي واما التمثيل للمسند الفعلي بالظرف
الذي وقع خبرا فهو صحيح سواء قدر جملة او مفردا لما مر من شمول تعريف الفعلي
لها وان قلنا هو مثال للمسند المفرد به لا للفعلي فقط فهو صحيح ايضا اذ يجوز التمثيل
على غير المختار لان المقصود من التمثيل هو زيادة ايضاح وكشف فالمثال لما
يحصل منه هذا المعنى يجوز التمثيل به وان كان غير مختار بل يجوز وان كان غير
موجود وكذا التمثيل بخبر نحو في الدار خالد على تقدير ارتفاع خالد بالفعل فلما في
الدار نيابة عن الفعل المقدر الذي هو استقر او حصل كما هو مذهب الاخفش فان
الظرف يعمل من غير اعتماد على شيء فيكون الفعل المقدر فيه مسندا الى خالد
لا الى ضمير ومن احوال المسند كونه فعلا وهو اذا كان المراد تقييد المسند باحد الازمنة
الثلثة على اخصر وجه مع افادة التجدد قوله على اخصر وجه مع افادة التجدد
لخروج الاسم لان الفعل بصيغته يدل على الزمان الذي هو داخل في مفهومه بالوضع
المؤذن بالتجدد لانه غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه معا فلا ينفك عن الزمان
الا لعارض بخلاف الاسم فانه لا يدل على الزمان او ان دل عليه لا يدل بصيغته
بل بالمادة كالمتقدم او بامر خارج عنه كما في قولك زيد ضارب عمرا الآن او غدا
فلا يكون على اخصر وجه تقييد التجدد كقوله او كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الي

عريفهم

الازم المسند الفعلي مفهوم محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه

عريفهم يتوسم اي يطلب بتأمل ونظر يصدر من العريف هناك ومن احواله
كونه اسما وهو اذا كان المراد منه افادة عدم التقييد باحد الازمنة الثلثة وعدم
التجدد لاغراض تتعلق به كالمدح والذم وغيرهما مما يدل على الثبوت كقوله
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق اي الانطلاق
ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه **قال** واما تقييد
الفعل بمفعول ونحوه الى آخره **اقول** من احوال المسند فعلا كان او شبهه
تقييده بشيء من المفاعيل الخمسة ونحوه من الملحق به كالحال والتمييز وغيرهما من
الملحقات وهو اذا كان المراد زيادة فائدة الخبر لان التقييد لازدياد
التخصيص به يزداد الحكم بعدا بحسب الوقوع وكلما ازداد بعد وقوع الحكم
ازدادت فائدة الخبر كما مر مثاله في المصدر ضربت ضربا شديدا او ضربة و
المفعول به ضربت زيدا ومررت بزيد وظرفي الزمان ضربت يوم الجمعة
والمكان ضربت امامك والمفعول له ضربت تأديبا والمفعول معه جلست
والسارية اي مع السارية وهي الاسطوانة والحال جاء زيد راكبا والتمييز
طاب زيد نفسا والاستثناء ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا وفي نحو
كان زيد قائما من الافعال الناقصة مسندان احدهما الفعل وهو ههنا
كان والآخر خبره وهو ههنا قائما والمقيد فيه هو الخبر والفعل قيد
الخبر وليس المقيد هو الفعل والخبر قيد له لان المسند بالحقيقة هو الخبر
لا الفعل فان الفعل فيه جيء به لكونه رابطة له بالمسند اليه على سبيل
التقرير في الزمان المخصوص ودالا على نسبة المسند الى المسند اليه

في الزمان المخصوص فهو ليس بجعل مسند حقيقي بل مسند له فيكون مسند الخبر
الذي هو المسند الحقيقي فيكون قولنا كان زيد قائما في قوة قولنا زيد قائم في
الزمان الماضي ولا شك ان في الزمان الماضي ليس بمسند بل هو قيد للمسند
الذي هو قائم ومما يؤكد ذلك هو انه قيل الافعال الناقصة سميت بها لكونها
لا تدل على الحدث الذي هو مصدرها وان كان هذا ضعيفا بل لا يدل بعضها
على الحدث المخصوص ومن احوال المسند ترك تقييده وهو اذا منع من تربية
فايدة الخبر مانع من قرب كون الفضاء الفرصة او عدم العلم بالتقييدات او
عدم الاحتياج اليها او بعيد لخطور توهم سوء بال المتكلم لتوهمه ان المخاطب
منصور ان الله [illegible] او زيادة على الكلام يتولد منه علاوة واما تقييد المسند
بالشرط مثل يضرب زيد ان ضرب عمرو وان ضرب عمرو يضرب زيد فلاعتبارات
لا تعرف تلك الاعتبارات الا بمعرفة ما بين كلمات الشرط من تفصيل معانيها
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو ولانه لا بد من معرفة معانيها حتى يعرف
منها انه حالة تقييد فيها الفعل بان وانه حالة تقيد باذا وانه حالة تقيد بلو وكذا
البواقي والمؤلف اهمل ذكر غير ان واذا ولو من كلمات الشرط واحال بيان
معانيه الى علم النحو ولا علينا ان نذكر معانيه ايضا ههنا فنقول عند النحويين
رحمهم الله ان اذ في اذما مسلوب الدلالة على معناه الاصلي وهو المضي منقول
بادخال ما الى الدلالة على الاستقبال ولا فرق بين اذ واذما في باب الشرط
من حيث المعنى فان كلا منهما يطلب شيئين في الاستقبال الا في الابهام لان التركيب
قد يحدث للكلمة ما لم يكن قبل فالكل اذا قلت اتيك اذا طلعت الشمس لا يدل الا على

طلوع

طلوع غلة غير ولهذا لا يجزم بها لعدم مشابهتها في الابهام بان التي هي الاصل
في عمل الجزم في باب الشرط بخلاف اذا ما فانها تدل على طلوع من الطلوعات في
الزمان الاستقبال ولهذا يجزم بها كقوله ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا
اذا ما خبت نيرانهم تتقد ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال بمعنى انه يدل على
وقت ما من الاوقات المبهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما اعم منه فانه
لا يدل على كل وقت من الاوقات في الاستقبال ولهذا يتكرر وقوع الطلاق المعلق
على الشرط الذي دخل عليه متى ما عند بعض العلماء كما اذا علق على كلما وان
لتعميم الامكنة والاحياز والحيث اعم من المكان عند المتكلمين فانه محل الجوهر
الفرد وغيره والمكان محل الجسم لا غير واينما اعم وتعريهما كما في متى ومتى ما
وحيثما نظير اينما ومن لتعميم اولي العلم وما لتعميم الاشياء ومهما اعم من ما وجه
اذ قيل الاصل ما ما كما هو الظاهر لما سبق من افادة ما الشرط انها ما وعوملت ما الوقت
اصله مه ما فط ثم قال ابو البقاء معناه اكفف عن كل شيء ما تفعل ولا يخفى
على من له ادنى ذوق في العربية ان ما في هذا التركيب يقتضي ان لا شيء من الاشياء
يفعل الا وانا افعل بخلافه لو كان مجردا عن الكف عن كل شيء فانه يدل على شيء
تاما علا على قول التركيب واما على القول بانه اسم مفرد موضوع للعموم مثل
كلمة اعم منه اوضح نظرا الى ان الزيادة في البناء تدل على زيادة المعنى وذلك كثير
النظير واي لتعميم ما يضاف اليه من ذوي العلم وغيرهم واني لتعميم الاحوال
الراجعة الى الشرط كما تقول لا تفعل اني اي على اي حال توجد القراءة من
جهر ما او همسا او غير ذلك اوجد ما انا والمطلوب بهذه المعممات ترك تفصيل

الى اجال مع الاحتراز عن تطويل لا تعيين واقف بالحصر لعدم التناهي وانما عمل للكثير
وعموم هذه الكلمات يختلف بحسب المقامات ويا يتضاف اليها من قرائن الاحوال
فان قولك من يأتني اكرمه وان كان للعموم فقد يقتضي عددا محصورا لدلالة القرينة على
ان المراد من يأتي من اولادك او علمائك او فقهاء المدرسة الفلانية ويكون عاما
في كل واحد منها الا ان بعضها اعم من بعض وكذلك قولك متى تأتني أُرْبِطْ البستان
قد يقتضي وقتا محصورا يمكن استيعابه لدلالة القرينة على ان المراد متى تأتني في اوقات
تفرج البستان لا في اى وقت كان وعلى هذا فانما امكن استيعابه يستعمل فيه متى وما لم
يمكن يستعمل فيه حينما ونحو سائرها على ما ذكر وذكر المولف منها كلمة ان واذا ولو
بناء على انها اكثر دورانا في كلام البلغاء وخصوصا في كلام الله العزيز مع ما يتعلق بها من
الابحاث الشريفة والمعاني اللطيفة المشتمل عليها كلام اللطيف الخبير دون غيرها
قال ره وارادات يشير اليها قوله ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو واذا الشرط
في الاستقبال اى تعليق الفعل على الفعل في الزمان المستقبل لكنهما تفترقان
في شيء وهو ان الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فيها كما تقول لصاحبك
ان تكرمني اكرمك وانت لا تجزم بانه يكرمك والاصل في اذا الجزم بوقوع الشرط فيها
حتما كما تقول اذا طلعت الشمس آتيك او تقديرا اى ظنا كما اذا قلت اذا جاء مجيء
فاني افعل كذا فان مجيء المحب ظني بناء على ان الحب يزور المحب ولكون اصل
قال ره ان عدم الجزم بوقوع الشرط كان الحكم النادر موقعا لان النادر غير مجزوم
بوقوعه في غالب الامر كالسيئة في المثال الذي سياتي ولكون اصل اذا الجزم
بوقوع الشرط غلب لفظ الماضي على المضارع مع اذا لكونه اقرب الى الجزم بالوقوع
نظرا

نظرا الى اللفظ الدال صريحا على الوقوع وان كان معناه في حال وقوعه شرطا لاذا
مستقبلا قال الله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا
بموسى ومن معه اى اذا جاء قوم موسى الخصب والرخاء قالوا لنا هذه مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يتشأموا بموسى ويقولوا هذه بشوم
موسى ومن معه من المرسلين ولولا مكانهم فينا لما اصابتنا اتى في جانب الحسنة
بلفظ اذا لان المراد بها الحسنة المطلقة ولهذا عرفت تعريف الجنس لانه
المطلقة الحسنة ولم يقيد بغير نفس الحسنة والاصل بقاؤها على اطلاقها
ولان لام التعريف وضعت لتعريف الجنس وحمل اللفظ على موضوعه الحقيقي
اولى من تخصيص ما لم يوجد ما يعارضه والاصل عدم المعارض ولا يقال المعارض
ههنا موجود وهو نسبة المجيء الى الحسنة فان الحسنة من حيث هي يمتنع مجيئها لان
المراد منه حصولها لهم ولا يمتنع حصول المطلق في الخارج فان قيل الحاصل
في الخارج ليس جنس الحسنة من حيث هي بل هو فرد من افرادها قلت
يمتنع حصول فرد منها بدون الجنس من حيث هو الجنس لانه جزء له ويمتنع
وجود الكل بدون وجود الجزء فان قيل الجنس مع الوجود لا يكون موجودا
او معلوما فهو مع الوجود فرد من افراده لا هو من حيث هو قلت
لا نعتبر الجنس الموجود في كونه جنسا من حيث هو مع الوجود بل نعتبر من حيث
هو هو من غير اعتبار شيء معه وان كان معه الف شيء فثبت ان المراد بالحسنة
في الآية هو الحسنة المطلقة وهي مقطوع بوقوعها لانه لولا ان جنس الحسنة وقوعه
كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة

فانه لا يكثر كثرة جنسها واذا تعرف ذلك فقوله فجوز ان يكون اللام
في الحسنة لتعريف الجنس من غير تعهد كما في حق بل لكون للمعهود الذهني من غير اعتبار
العهد معه ويجوز ان يكون لتعريف الجنس مع العهد الخارجي على معنى ان الحسنة
المطلقة التي هي وجود تعهد وجودها في ضمن نوع منها وهو الخصب والرخاء
الذي هو كثير الدور فيهم والجاري بينهم على الاستمرار من غير اعتبار وجودها
كذلك وتعهد بها فان كانت موجوده معهودة اذا جاتهم في ضمن اي فرد آخر
منها قالوا لنا هذه والثاني اقتضى لمعنى البلاغة بالنظر الى لفظ الشرط الذي
هو جاء الدال صريحا على الحصول في الخارج فان قيل هل يصح حمل
الحسنة على نوع منها حتى يكون الالف واللام فيها لتعريف جنس
الحسنة بل لتعريف نوع منها وهو ما ذكر ويوافق الاصل حينئذ اذ هو
الجزم بوقوع الشرط قلت يصح ويوافق لانهم فسروها بالخصب
والرخاء الذي هو كثير الدور والجاري بينهم على الاستمرار فيجزم بحصوله
في الزمان المستقبل والاول اعني الذي المراد به الجنس ادل على انهم اسوء
الناس معاملة واقبحهم اعتقادا لانهم يخصون كل واحد من افراد الحسنة
باعتبار اشتماله على مطلقها بانفسهم استحقاقا ولا يشكرون الله تعالى عليه
استحقاقا بخلاف الثاني الذي هو النوع فانهم فيه يخصون نوعا من الحسنة
من انفسهم ولا يلزم منه اختصاص جميع ما العدمية في الخبر واتي في
جانب السيئة بلفظ ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت السيئة لان التنكير يدل على التقليل والندرة وايضا

لهو

السموات والارض عن الخالق التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز ان يفعله
الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة هذا لفظه وفيه نظر اذ لا نعلم ان انتفاء السبب
لا يدل على انتفاء المسبب بل يدل اذا لم يكن للمسبب غير سبب واحد ولو سلم فنحن نقول
لكن لكون لو في كلام العرب انما يستعمل في الشرط الذي لم يكن للمسبب سواه
فاذا حصل حصل واذا انتفى انتفى وذلك علم بالاستقراء والنقل فانتفاء السبب
بعد لو يدل على انتفاء المسبب وايضا لا نعلم ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب
وانما يلزم ذلك ان لو كان التعدد فسادا وليس كذلك مطلقا وبالجملة من كون لو لامتناع
الشيء لانتفاء غيره انما هو في الغالب وقد جاء على خلاف الغالب في قوله نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ومقصود المتكلم مثل ذلك ان هذا المشروط لازم
لهذا الشرط الذي يتوهم تعلقه عنه فهو لازم لنقيضه عنه اولى واذا استلزم
نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف نفي العصيان اولى وقد يكون
بمعنى ان الشرطية كقول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب وقد يكون لغير الشرط فهو اما للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب
واما بمعنى ان الناصبة للفعل وذلك اذا وقع لو بعد ودوا واخواته كقوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون اي ان تدهن وعلى التقديرين اعني على تقدير ان يكون
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما هو مذهب غير ابن الحاجب من النحويين او على
تقدير ان يكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فانه لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ويلزم
منه عدم الثبوت في جملتيها اعني الشرط والجزاء لكن الثابت مع ان لو يكون منفيا
حال الثبوت فيمتنع ان يكونا اسميتين او احدهما اسمية فيجب ان يكونا فعليتين

ولزم منه ايضا المضي في جملتيها اللتاسب معنى لو فدخول لو على المضارع في نحو قوله تعالى
واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لاثمتم او لشق عليكم
لوقوعكم في الجهد والهلاك تقال فلان يتعنت فلانا اي يطلب ما يؤديه الى الهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا اذ المعنى لو استمر طاعة النبي عليه
لكم والعمل برأيكم وقتا بعد وقت لاستمر عنتكم ساعة بعد ساعة لكن لما استمر
امتناع النبي عليه عن طاعتكم وقتا فوقتا امتنع بسببه عنتكم ساعة بعد ساعة
والفعل الماضي وان دل ايضا على التجدد وقتا فوقتا لكن المضارع يدل على الاستمرار
دون الماضي فانه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المضارع فان زمان الاستقبال
لا ينقطع الى الابد فالحاصل ان العدول الى المضارع في الدلالة على استمرار التجدد
كقصد استمرار الفعل في قوله تعالى الله يستهزئ بهم اي حالا فحالا على الاستمرار
بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون وكذا دخول لو على المضارع في نحو قوله
ولو ترى اذ وقفوا على النار اي لو رأيت امرا شنيعا لتنزيل المضارع منزلة الماضي
المعلوم في قولك لو رأيت لما كان لفظ الماضي انما ذكر ليدل على التحقيق بصدور
المضارع عمن لا خلاف في اخباره فكانه وقع كما نزل المضارع وهو يود منزلة
الماضي وهو ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا اي يوم القيمة لو كانوا مسلمين
اي انهم كانوا مسلمين في الدنيا فهو بمعنى ان الكون المترتب من الله تعالى محققه كالماضي
وكانه قيل ربما ود هذا اذا كان ما في ربما كافة لتحتاج الى تاويل يود بود لوجوب
كون الفعل الذي يتعلق برب ماضيا لان المرتعل تقليل او تكثير محقق وفعلها
محذوف غالبا وقد يظهر في مثل قولك رب رجل كريم تحقق او حصل وهو قليل

ولحقه

ولحقه ما الكافة فتدخل على الجمل لتقليل النسبة مثل ربما قام زيد وربما زيد قائم فيكون
لتقليل نسبة القيام الى زيد وقد يستعمل رب حين المكفوفة بالتحقيق النسبة الواقعة
بعدها كما في الآية المذكورة ولو كان ما في ربما في الآية نكرة بمعنى شيء موصوفة بما
بعدها وهو يود فلا يكون يود هو الفعل المتعلق برب كما في رب رجل يسافر غدا
ولا يحتاج الى تاويل وقيل ان رب في الآية للتكثير وقيل للتقليل وذلك لانه اذا شاهدوا
اهوال يوم القيمة مذهب عقولهم فاذا ثاب اليهم عقولهم وذلك قليل تمنوا الاسلام
وعند الكوفيين هو اسم وتقدير الآية عندهم رب ما كان يود وعليه بعض البصريين •
او يستهو ولكن ان تورد الغرض من لفظ ترى ويود في الآيتين الى استحضار صورة رؤية الموقفين
على النار واستحضار صورة ودادة الكافرين لو اسلموا لان المضارع يدل على
الاستحضار لانه يدل على الحال الذي من شانه ان يبصر ويشاهد مانع فيه فكانه
يطلب من السامعين الحضور ومشاهدة ذلك الحال بخلاف الماضي فانه لا يمكن
رؤيته ما فيه كما قال الله تعالى اي ولكن ان ترد الغرض من لفظ ترى ويود الى
الاستحضار كالاستحضار في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
تقريره الى بلد ميت فاحيينا به الارض بعد موتها اذ قال فتثير ولم يقل فاثارت عطفا على
فارسل استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة الربانية
من اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض تبدو في الاول كانها قطع قطن مندوف
ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى يعدن ركاما اي سحابا متراكبا بعضه على بعض وقد
عدل عن الماضي الى المضارع للاستحضار مع ان الاصل فيه هو الماضي قول
تابط شرا الا من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى بطان باني قد لقيت •

الغول تهوي بسهب كالصحيفة صحصحان   فتنبذ شدة نحوي فاهوت
لها كفي بمصقول يمان   فاضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجران
اذ قال فاضربها ولم يقل فضربتها بلفظ الماضي قصدا الى ان يصور لقومه الحالة
التي تشجع فيها بضرب الغول كانه يبصرهم تلك الحالة ويطلب منهم مشاهدتها تعجيبا
من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة وفهم قبيلة تابط شرا ورحا بطان
مكان والغول بالضم من السعالي وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول
تهوي اي تسرع بسهب اي بفلاة والصحيفة القرطاس والصحصحان المستوي
اي بفلاة مستوية كالقرطاس فتنبذ اي حملت اهوت بالشيء اذا اومأت به بمصقول
اي بسيف مصقول يمان فخرت اي سقطت صريعا حال عن ضمير الغول في
خرت لليدين اي على اليدين والجران هو مقدم عنق البعير من
مذبحه الى منحره ومنه قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه
من تراب ثم قال له كن فيكون حيث قال فيكون دون فكان استحضارا
لصورة تكونه وقوله فيكون حكاية حال ماضية وثم لترتيب اللفظ لا لترتيب المعنى
كقولك زيد عالم ثم هو كريم وقيل لترتيب المعنى اي صوره طينا ثم قال
له كن حيا قوله او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله منزلة الماضي
وقوله استحضارا مفعول له لتعلقه قال في قوله كما قال الله فتثير اي قال
فتثير ولم يقل فاثارت استحضارا قال واما تنكيره فلارادة عدم الحصر
والعهد الدال عليه تعريفه اقول اما تنكير المسند فلارادة عدم حصر المسند
في المسند اليه وعدم عهد المسند كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر واما التفخيم
شان

فنحو المسند وتعظيمه كقوله تعالى هدى للمتقين اي هو هدى لا يكتنه كنهه
او لتحقير شانه وانحطاطه كقولك ما زيد شيئا اي شيئا يعتد به او لكون المسند واردا
على حكاية المنكر والحكاية ان تجيء بالقول بعد نقله على استيفاء صورته الاولى
كما اذا اخبر عن رجل في نحو قولك عندي رجل تصديقا لك فيقال الذي عندك رجل
او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيلة كذا حاضر فان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب واما تخصيص المسند بالاضافة مثل
زيد غلام رجل او بالوصف مثل زيد رجل عالم فليكون الفائدة اتم كما مر
في تعريف المسند اليه واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة او الوصف
فظاهر مما سبق من ترك تقييد المسند واما تعريف المسند فلافادة السامع
اما حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله اي معلوم له
باحدى طرق التعريف واما لازم حكم بين امرين كذلك اي كل واحد منهما معلوم
له باحدى طرق التعريف تنبيه مثاله ان يكون للشيء صفتان من صفات
التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحديهما دون الاخرى فاذا اردت
ان تخبره انه متصف بالاخرى فتعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله
مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع
ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه
بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه واردت ان تعرفه انه اخوه فتقول
له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان
له اخا اصلا وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت

اخوك زيد لما لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين
على من لا يعرفه المخاطب اصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد اخوك وبين قولنا
اخوك زيد وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف انه
كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه كان من زيد او غيره فاردت
ان تعرفه ان زيدا هو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وان اردت
ان تعرفه ان ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد وكذا اذا عرف السامع
انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق واردت
ان تعرفه ان زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وان اردت ان تعينه
عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد وعكسهما مجرور معطوف
على المثالين المذكورين اي ونحو عكس المثالين المذكورين وهما اخوك زيد
والمنطلق عمرو وفي الجملة يجعل ما علمه السامع مسندا اليه وما جهله مسندا
قوله والثاني وهو ان يكون المعرف تعريف الجنس سواء كان المسند
او المسند اليه قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء
اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانه لا يفيد قصر الحسن
على بكاء المخاطب بل يكون لغيره ايضا وقد يفيد قصره كما اذا قلت زيد
الامير اذا لم يكن امير سواه واما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه
نحو عمرو الشجاع اي الكامل الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم ان
الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
الكمال ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا اي من غير اعتبار

تقييده

تقييده بشيء كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف او غيره كقولك
في الوصفين هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا فان المقصود هو الوفاء
في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا وكقول الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما
مخاضا واما عشارا فانه قصر هبة المائة من الابل في احدى الحالتين لا هبتها
مطلقا ولا الهبة مطلقا وهذه الوجوه الثلاثة اعني العهد والجنس للقصر تحقيقا والجنس للقصر مبالغة
مما انفرد به مع جواز العطف بالواو ونحوها مما هو موجب للجمع في حكم على ما
حكم عليه بالمعرف بخلاف المنكر وغير الموجب فلا يقال زيد المنطلق
وعمرو ولا زيد الامير وعمرو ولا زيد الشجاع وعمرو للزوم التناقض
وهو القصر وعدمه ولا يمتنع ان يقال زيد المنطلق لا عمرو ولا زيد منطلق
وعمرو وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر
نسبي لتضمنها الضمير ورد بان الصفة قد تجعل مبتدأ والمعنى الشخص
الذي له الصفة وانه بهذا المعنى لا يجب ان يكون خبرا والاسم قد يجعل
خبرا بمعنى صاحب الاسم وانه بهذا المعنى لا يجب ان يكون مبتدأ
قال واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا كما مر الى اخر الباب
اما كون المسند جملة فهو اما للارادة تقوي الحكم بنفس التركيب نحو انا عرفت
وقد سبق تحقيق تقوي الحكم لا بتكرير التركيب نحو ضربت ضربت ولا بتكرر
ان قلنا مثاله واما لكون المسند سببيا وقد تقدم ذلك واما كون الجملة
التي هي المسند اسمية او فعلية او شرطية فلما مر من افادة الثبوت والتجدد

واعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات الشرط من التفصيل كما يرد عليك
والجملتين الفعلية والاسمية قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام اذ اصل
الاول نسلم عليك سلاما وتقدير الثاني سلام عليكم كان ابرهيم عليه
قصد ان يحييهم باحسن مما حيوه به اخذا بادب الله تعالى في قوله واذا حييتم
بتحية فحيوا باحسن منها وقد ذكر له وجه اخص على اصول الفلاسفة
وهو ان التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا اطلق
وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لان حصوله بالفعل مقارن لوجودهم
فناسب ان يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الانسان يتجدد
لانه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدريج فناسب ان يحيى بما يدل على التجدد
دون الثبوت فان قيل هذا انما يصح ان لو علم ابرهيم عليه السلام ان
المسلم عليهم وقت الرد هم الملائكة وليس كذلك بدليل قوله بعده قوم منكرون
قلنا ان ابرهيم عليه السلام وان لم يكن عالما بذلك لكن الله تعالى اجرى على
لسانه ما هو مناسب لهم في نفس الامر تعظيما لهم عليهم السلام **واما** ظرفية
الجملة التي هي المسند فلاختصار الفعلية اذ هي مقدرة بالفعل على الاصح
لان الصفة تتم بالظرف ولولا انها مقدرة بالفعل لما تم بها الا على ان
اسم الفاعل مع فاعله مظهرا كان او مضمرا ليس بجملة الا في بعض الصور وفي
التعليل نظر **واما** تاخير المسند عن المسند اليه فلان ذكر المسند اليه اهم
كما مر في باب المسند اليه **واما** تقديم المسند على المسند اليه فاما لتخصيصه
بالمسند اليه نحو قوله تعالى لا فيها غول اي ليس في خمور الجنة غائلة اي
صلع

صداع بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول ولكون تقديم الظرف المسند
يفيد تخصيصه بالمسند اليه لم يقدم الظرف في قوله تعالى لا ريب فيه لئلا
يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى **واما** للتنبيه من اول الامر على
انه خبر لا نعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت كقوله له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر فتقدم له على همم لما ذكر ويمكن ان يحمل
التقديم ههنا على التخصيص ايضا **واما** للتفاؤل كما مر وكما يقال عليه من الرحمن
ما يستحقه فتقدم عليه على ما يستحقه لما ذكر ويمكن حمله على التخصيص ايضا بحسب
الادعاء **واما** للتشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلاثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فقوله ثلاثة هي المسند المتقدم وتشرق
الدنيا صفة لها قدم لتشويق السامع الى المسند اليه وشمس الضحى هو المسند
اليه والضمير في ببهجتها للثلاثة **تنبيه** كثير مما ذكر من الاحوال
في باب المسند وفي الذي قبله وهو من باب المسند اليه غير مختص بالمسند
والمسند اليه كالذكر والحذف والافراد والجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية
والتقديم والتاخير وغير ذلك فانه كما يجري فيهما يجري في غيرهما ايضا
من المفاعيل والملحق بها والمضاف اليه والفطن اذا اتقن اعتبار
ما ذكر فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما **قال** احوال متعلقات
الفعل لا اخفى **اقول** لما فرغ عن بيان احوال المسند شرع في الباب
الرابع في بيان احوال متعلقات المسند اذا كان فعلا او متصلا به اعلم
ان الفعل قد يذكر ويراد منه تعلقه بكل واحد من الفاعل والمفعول في حال

الفعل مع المفعول كحال الفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكر الفعل مع
كل واحد منهما تلبس الفعل وتعلقه بكل واحد منهما لكن تعلقه بالفاعل على
جهة وقوعه منه وتعلقه بالمفعول على جهة وقوعه عليه ان كان مفعولا به
وليس الغرض من ذكره مع كل واحد منهما افادة وقوعه مطلقا اي حصوله
في نفسه فقط مع قطع النظر عن الجهتين المذكورتين والا لم يكن ذكرهما معه
لا يتعين فعمل الفعل الرفع في الفاعل ليعلم ان تلبسه به من جهة حصوله منه
والنصب في المفعول به ليعلم ان تلبسه من جهة وقوعه عليه وقد يذكر الفعل
والمراد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة ان تعلم ممن وقع او على
من وقع فالعبارة عنه ان يقال كان ضرب او وقع ضرب او وجد ضرب
او نحو ذلك من الفاظ تفيد مجرد الوجود وقد يذكر ويراد تعلقه بمفعول
معين من غير ارادة وقوعه من فاعل معين من غير ارادة تعلقه بمفعول
واذا تقرر ذلك فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر معه
المفعول سواء اريد تعلقه به او لم يرد فهو على نوعين احدهما ان يكون
الغرض اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم الفعل في افراده وخصوصه ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فينزل المتعدي منزلة اللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع ان
الغرض هو الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر له مفعول
ايضا لان المقدر كالمذكور وهذا النوع ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال
كونه مطلقا بالمعنى المذكور كناية عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص

ولك

دلت على هذا المفعول قرينة او لا يجعل كناية فهما ضربان الضرب الثاني
هو ان لا يجعل الثاني الفعل المطلق كناية كقوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون اي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث
اثبت في الاول العلم مطلقا للبعض من غير اعتبار عمومه وخصوصه
ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ونفاه في الثاني مطلقا ايضا
عن البعض الاخر قال المؤلف في الايضاح قال صاحب المفتاح ثم
ان كان المقام خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون فرد آخر ترجيح بحقق الشيء فيهما الحكم ثم جعل قولهم في المبالغة
فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي وعن الشيخ
عبد القاهر مما اسند اصل المعنى على الاطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك
قلت اما قوله افاد العموم في افراد الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد
دون فرد ترجيح تحقق الحقيقة فيهما الحكم فقد ذكر صاحب المفتاح في
بحث كيفية استفادة الاستغراق وعدمه من المعرف باللام لما كانت الحقيقة
من حيث هي لا يقتضي شيئا منهما وليس المراد ثمة اسناد الفعل الى الفاعل
مطلقا وما فهمه المؤلف من افادة العموم من قول صاحب المفتاح في الحالة
المقتضية لترك مفعول الفعل وهو اراد القصد الى نفس الفعل الخ بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هيئة للحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق
حاصلا قوله بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق على ما ذكر صاحب المفتاح

في افادة اللام الاستغراق اذا كان المقام خطابيا وهو ما ذكره المصنف هنا من افادة العموم في افراد الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم انما يكون كذلك ان لو حمل قوله بالطريق المذكور على ما حمله المؤلف وح يكون كما فهمه لكن عدم تعرض الشيخ عبد القاهر لافادة العموم في افراد الفعل ح لا يدل على عدمها اما لو حمل قوله بالطريق المذكور على ما ذكره صاحب المفتاح في اخر بحث افادة اللام الاستغراق في حمل المعرف باللام على الانحصار مبالغة كما يقال حاتم الجواد وخالد الشجاع من الجهات الاعتبارية التي تفيد الانحصار مبالغة كاعتبار ان جود غير حاتم وشجاعة غير خالد ليس لهما بالنسبة الى المتكلم والمخاطب اعتبار او اعتبار انه شيء حقير فيكون كالعدم فكذا ههنا تنزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم حتى يكون معنى نحو فلان يعطي على هذا هو انه لا غير يوجد منه الحقيقة لا غيرها فليس كما فهمه الموقف من افادة العموم في افراد الفعل منه بل يكون المقصود هو حقيقة الفعل من حيث هي واما قوله ثم جعل قولهم في المبالغة فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع محتملا لذلك اي للعموم في افراد الفعل ولتعميم المفعول ففيه ان ما ذكره صاحب المفتاح المثال المذكور في تعميم المفعول مرة وفي تنزيل المتعدي منزلة اللازم اخرى ومن حمل قوله بالطريق المذكور على ما حمله كما ذكر ولو حمل على ما حملناه لم يجعله محتملا لذلك وللتعميم ولا شك ان قولهم في المبالغة فلان يعطي من غير قرينة تدل على ارادة التعميم او على ارادة تنزيل المتعدي منزلة اللازم بالطريق المذكور يحتملهما اما عند قرينة ارادة احدهما فلا احتمال الا قوله في التلخيص

افاد

افاد ذلك مع التعميم دفعا للتحكم اي اذا كان المقام الخطابي وهو الذي لا يستدل فيه عن مستنبط بل يقنع فيه بما يورث ظنا التعميم في افراد الفعل مع تعميم المفعول لان المقام الخطابي اذا اطلق الفعل فيه اقتضى الاستغراق فالحمل على فرد في الفعل دون فرد اخر تحكم فيحمل على الاستغراق دفعا للتحكم فيكون قولهم فلان يعطي عاما في افراد الاعطاء وفي كل ما يصح ان يعطى فعلى هذا التقدير لا يكون لقوله ذلك مشار اليه مذكور لفظا ويحتمل ان يكون قوله ذلك اشارة الى اسناد الفعل اثباتا او نفيا من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيكون على هذا قوله مع التعميم على مع التعميم في افراد الفعل هذا هو البحث في الضرب الثاني اما الضرب الاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة فكقول البحتري في مدح المعتز بالله

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيجعل مطلق الرؤية كناية عن رؤيته محاسن الممدوح واثاره ومطلق السماع كناية عن سماع اخباره بيان ذلك ان معنى البيت على حسب ادعاء الشاعر للمبالغة في المدح هو ان محاسن الممدوح واثاره واخباره لم تخف على من له بصر وسمع لكثرتها وجلائها واشتهارها وكفى في معرفة انها سبب لاستحقاقه الامامة دون غيره ان يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك لكل احد فحساده واعداؤه يتمنون ان لا يكون في الدنيا من له بصر يبصر بها كي يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها فلو قال ان يرى مبصر اثاره ويسمع واع اخباره لفات المعنى المقصود وهو اشتهارها

وجلاءً وما لانه يكون معناه ح فيجز حسّاده ان يرى مبصراً آثاره فيجوز ان يرى مبصر
غيره آثاره لان ذكر ما يدل على ذلك اذ ذكر الشي لشخص يدل على خفائه عنده غالبا
خلاف ما اذا حذف فان معناه ح يكون فيجز حساده ان يرى مبصر مطلقا لانه
لو رأى مبصر لرأى آثاره لانها مشهورة غاية شهرة وجلية غاية جلاء بحيث لا يحتاج
الى ذكر ما وعدم ذكر الشي لشخص في حال التكلم معه مع ارادته ان يفهمه ذلك الشي
يشعر باشتهاره عنده وقوله فلا يجدا وفلا يجيدوا منصوب معطوف على قوله
فيدرك. قال والا وجب التقدير بحسب القرائن الى اخره اقول
هذا اذا لم يذكر المفعول مع الفعل والغرض اثبات الفعل للفاعل او نفيه عنه
مطلقا على ما مر اما اذا لم يذكر المفعول مع الفعل والغرض اسناد الفعل الى
الفاعل مع اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل وهو النوع الثاني من النوعين
المذكورين وجب تقدير المفعول بحسب القرائن الدالة على ذلك التقدير
ثم حذف المفعول من اللفظ اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية ما لم يكن
تعلقه بمفعوله غريبا نحو قوله تعالى فلو شاء لهديكم اجمعين فانه حين قال
فلو شاء علم السامع انه علّق المشية بشي فيتوقع في نفسه ان هنا شيئا تعلقت مشيته
بان يكون او لا يكون فاذا قال لهديكم عرف ذلك الشي منه بان تقديره لو شاء هدايتكم
لهديكم فان كان تعلق فعل المشية بمفعوله غريبا ذكر المفعول لتقرره في نفس
السامع ويونس به ولعدم القرينة الدالة عليه كقول الشاعر
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع. قال قوله
لبكيته لا يدل ولا يبين بكاء الدم بل بين بكاء مطلقا واما قول الشاعر
فلم

اي الحسد وهو

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس مما حذف
المفعول للبيان بعد الابهام لانه لم يرد ان يقول فلو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا ولكنه اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني وفيّ غير
خواطري حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها
دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي
وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له
فان قيل يجوز ان يكون من هذا القبيل ويكون معناه اني ضعفت وجلدت
ولم يبق مني ما يكون مادة الدمع من الاخلاط والفضلات بل بقيت الافكار
والخواطر فصرت بحيث اقدر على البكاء التفكري اذا شئته اجيب بانه
لو كان معناه ما ذكر لوجب ان يقال ان ابكي تفكرا لان البكاء المطلق
لا يطلق الا على بكاء الدمع ولقائل ان يقول الكلام السابق وهو قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على ان البكاء ههنا مقيد بالبكاء
التفكري اذ الغرض انه لم يبق منه غير تفكر فيكون من هذا القبيل لكن
الذوق يحكم بان البكاء الاول هو بكاء الدمع واما لدفع ان يتوهم السامع
ابتداء ارادة شي غير المراد كقول الشاعر وكم ذدت عني من تحامل حادث
وسورة ايام حززن الى العظم فلو ذكر اللحم وقال حززن اللحم اي قطعنه
لجاز ان يتوهم السامع قبل ذكر ما بعد اللحم ان الحز كان في بعض اللحم
ولم ينته الى العظم فترك ذكر اللحم لدفع هذا الوهم عن السامع والتصريح
في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم قوله

وكم ذدت اى كم دفعت واما لارادة ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوع الفعل عليه كقول الشاعر
قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا في
السودد والمجد والمكارم فلم نجده فحذف اولا لانه لم يرد ايقاع الطلب عليه
بل يريد ان يوقع نفي الوجود على صريح نفي المثل ويجوز ان يكون سبب الحذف في
البيت المذكور قصد المبالغة في التادب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح
بطلب مثل له واما للتعميم في المفعول والامتناع عن ان يقصره السامع على
ما يذكر معه دون غيره مع قصد الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اى كل احد وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار قوله والله يدعو الى
دار السلام اى يدعو كل احد لان الدعوة الى دار السلام اى الجنة من الله عامة
في حق جميع المكلفين بخلاف الهداية فانها خاصة ولهذا اطلق الدعوة كما ترى
وقيد الهداية بالمشية في قوله والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
واما لمجرد الاختصار عند قيام قرينة تدل على مجرد الاختصار كقولك اصغيت
اليه اى اذني وان قد يعتذر قيام قرينة تدل على الحذف فليس قيد انه
فقط بل هو عام في جميع صور حذف المفعول وعلى حذف المفعول لمجرد
الاختصار قوله تعالى ارني انظر اليك اى ارني ذاتك واما للرعاية على
الفاصلة كقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى
وما قلاك وانما حذف الكاف في قلا للرعاية على الفاصلة اى السجع الا انه لا يقال
في القران السجع بل الفاصلة وفواصل كقوله تعالى كتاب فصلت اياته الضحى

هو اول

هو اول النهار والليل اذا سجى اى اقبل بظلامه وغطى بها ما ودعك ربك اى ما قطعك
قطع مودع وما قلاك اى وما ابغضك واما لاستهجان ذكر المفعول كقول عائشة
رضي الله عنها ما رايت منه ولا راى مني اى ما رايت من النبي عليه السلام
العورة ولا راى اى النبي عليه السلام مني العورة حذفتها لاستهجان
ذكرها فيهما استشهادا وأما لنكتة اخرى مناسبة لحذف المفعول كخوف
ذكره والتحرز عن اظهار اسمه الى غيره فكذلك اعلم انه قد يشتبه الحال في
امر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فانه قد يظن ان الدعاء فيه بمعنى
النداء فلا يتقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لانه لو كان بمعناه لزم الا
شتراك او عطف الشيء على نفسه لانه لو كان مسمى احدهما غير مسمى الاخر
لزم الاول وان كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل في تعالى كلام الله عن ذلك
فالدعاء في الاية بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين حذف الاول اى سموا الله
او سموا الرحمن ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى وفي الدليل المذكور نظر ويجري
في الدعاء بمعنى التسمية ويمكن دفع جريانه فيه قال وتقديم مفعوله الى آخره
اقول اما تقديم مفعول الفعل ونحوه كالظرف والحال وغيرهما على
الفعل فلرد المعتقد المخطي في التعيين الى الصواب وهو المخصص كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد واصاب في الاول
دون الثاني ويقول لتاكيد قولك اولتاكيد الصواب اولتاكيد المردود به
زيدا عرفت لا غيره ولكون التقديم المذكور لرد الخطا في التعيين مع اعتقاد

مع اعتقاد تعلق الفعل بمفعول ما اصاب في ذلك لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
لاقتضائه ان يكون ههنا من اعتقد انك ضربت انسانا واصاب لكنه اخطأ لاعتقاده
زيدا واذا كان مصيبا في ضرب كل انسان فلا يصح ولا غيره لثبوت ضرب واحد منه
فيتناقض كلا الاول والثاني ولا يقال ايضا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان
تعقيب الفعل المنفي باثبات ضده لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ وقع
في الضرب لان الضرب متحقق قطعا فترد الخطأ او المخطئ الى الصواب في
الاكرام بل مبنى الكلام على ان الخطأ وقع في المضروب حين اعتقد انه زيد
فرده الى الصواب ان تقول ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتحتمل التاكيد وتحتمل
التخصيص ان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته فهو
من باب التاكيد بمعنى تكرير اللفظ وان قدر المفسر المحذوف بعد المنصوب
اي زيدا عرفت عرفته افاد التركيب المذكور التخصيص لما مر واما نحو قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر
اما فهدينا ثمود فهديناهم لان اما في حكم كلمة الشرط وفعله ولا يدخل
فعل على فعل ولهذا قال سيبويه اما في تقدير مهما يكن من شيء وكانه عوض
عنهما ولهذا لا بد بعدها من الفاء لانها من جنس الشرط قوله وكذلك قولك
بزيد مررت عطف على قوله كقولك زيدا عرفت اي كما ان تقديم المفعول
الصريح على الفعل لرد الخطأ في التعيين كذلك تقديم المفعول بغير الصريح
على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك بزيد مررت فانه مفيد ان السامع

كان

كان يعتقد مرورك بغير زيد فازلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون
غيره والتخصيص اي اثبات الحكم للمذكور المتقدم ونفيه عما عداه لازم للتقديم
ما حققه الاختصاص غالبا وانما قال غالبا لان التقديم قد ينفك عن التخصيص
بان يكون التقديم ولا يكون ثمه تخصيص كما مر في تقديم المسند على المسند اليه
وكما ياتي امثلته مما نحن فيه ولهذا اي وللزوم التخصيص التقديم غالبا يقال
في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك
ونخصك بالاستعانة بمعنى لا نستعين احدا سواك ويقال في قوله تعالى لالى الله تحشرون
معناه اليه لا الى غيره لافادة التقديم التخصيص ويقال في قوله وكذلك جعلناكم
امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
اي لتكونوا شهداء على الناس يوم القيمة ان الرسل قد بلغتهم ويكون الرسول
اي محمد عليه السلام عليكم شهيدا اي معدلكم مزكيا لكم ولم يقل لكم شهيدا اذ
شهادته لهم لا عليهم لانه لما كان الشهيد كالرقيب جيء بكلمة الاستعلاء كقوله
كنت انت الرقيب عليهم اخرت صلة الشهادة وهي على الناس اولا وقدمت
صلة الشهادة وهي عليكم ثانيا لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم
وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم وفي الحديث انه تعالى
للكفار يوم القيمة الم ياتكم نذير فينكرون ويقولون ما جاءنا من نذير فيقول
الانبياء كذبوا قد بلغناهم البينة وهو اعلم اقامة للحجة عليهم فيوتى بامة
محمد عليه السلام فيشهدون للانبياء بالتبليغ فيقول الامم من اين علموا وقد جاؤا
بعدنا فيسأل امة محمد عليه عن ذلك فيقولون انت ارسلت الينا رسوله وانزلت

الينا كما اخبرتنا فنه فبلغ الرسالة انت صادق ثم يؤتي بمحمد عليه فيزكي امته
ويشهد بصدقهم وقال في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال
موكدة اي ذا رسالة او مصدر اي ارسالا ومعناه لجميع الناس من العرب والعجم
على ان التعريف للاستغراق لا لبعض معين على انه للعهد اي للعرب ولا للمسمى
الناس على انه للجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه بالعرب دون العجم
لاختصاص الناس في الصنفين ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن
لاختصاص من يتصور الارسال اليهم من اهل الارض فيهما وعلى تقدير الاستغراق
لا يلزم شيء من ذلك كذا التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله
كان تقديم الناس على رسولا مفيدا لكونه رسولا لبعضهم خاصة لانه هو المقابل
لجميع الناس لا العرب ولا غير جنس الناس وفيد التقديم في جميع ما قدم فيه
ما قدم كان في الامثلة المذكورة لمجرد رد الخطاء في التعيين الى الصواب نفيا
او اثباتا ورد التخصيص امتناعا بشان المقدم ولهذا اي ولان فائدة الاختصاص
بالمقدم يقدر المحذوف في نحو باسم الله وباسم ربك مؤخرا اعتناء لان الاهم عند
المؤمن من اسم الله فيقصد تأييد الاهتمام فيقدر على نحو باسم الله اقرأ
او اكتب ليطابق التركيب معتقده وادرد قوله تعالى اقرأ باسم ربك فان الفعل
فيه مقدم على المفعول فما باله لم يراع فيه ما ذكرتم من وجوب رعاية قال كلام الاهم
برعاية مطلب رعايته اجيب عنه بوجهين احدهما بان الاهم في قوله تعالى
ذاك القراءة لكونه اول سورة نزلت وتقديم الفعل ادخل لكون الامر بالقراءة اهم وثانيهما
بان قوله باسم ربك متعلق باقرأ الثاني وهو قوله اقرأ وربك ومعنى اقرأ الاول

على هذا اوجد القراءة بتنزيل المتعدي منزلة اللازم من غير متعلق الى معنى وبه
قال وتقديم بعض معمولاته على بعض اقول اما تقديم بعض
معمولات الفعل وما يتصل به على بعض مجردا عن التخصيص فهو اما
لان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وذلك الاصل كالفاعل فان
اصله التقديم على معمولات فعله لانه احد جزئي الجملة اذ كان مع الفعل وما
عداه فضلة وقد وجب تقديم الفعل لئلا يلتبس بغير الفاعل فوجب ان
يكون الاصل ان يلي فعله لانه المحتاج اليه الذي هو الجزء الاخر منها الا
ما اذا كان مع غير الفعل فانه قد يكون احد جزئي الجملة نحو قائم الزيدان
وقد لا يكون نحو زيد قائم ابوه فان ابوه مع المسند اليه احد جزئي الجملة واذا
وجب التقديم في صورة الجزئية وجب في غيرها طردا للباب وايضا
فانه كالجزء من الفعل بدليل انه يمنع من الفعل واعرابه واعراب المثنى والجمع
اللذين بعده تامه وكالمفعول الاول في باب اعطيت زيدا درهما فان اصله
التقديم على المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية لانه آخذ والثاني ماخوذ
واما لان ذكره اي ذكر بعض معمولاته اهم والعناية به اتم فيقدم وان كان تقديمه
عدولا عن الاصل لوجود مقتضي العدول فيقدم المفعول على الفاعل اذا
كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه
كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر به الاذى فقتل
واردت ان تخبر بقتله فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي اذ ليس
للناس فائدة في ان يعرفوا قاتله بل همهم متعلق بقتله ليتخلصوا من شره ومنه تقديم

في

المفعول على التابع في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم
لاهتمام شان التوحيد لانه تعالى اصل في الشهادة على التوحيد والغير كالتابع
على قوله تعالى واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسمعيل كانه لم يقل
واذ يرفع ابرهيم واسمعيل لان ابرهيم اصل في رفع قواعد البيت لانه باشر
واسمعيل ناوله ما به يرفعها وما لان في تاخيره حقه التاخير اخلالا ببيان
المعنى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو
اخر من آل فرعون على تقدير ان يكون حالا عن يكتم ايمانه الذي هو صفة للرجل
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم ان الرجل من آل فرعون فيلزم الاخلال بالمقصود
او اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى فلو
اخر في نفسه خيفة عن موسى الذي هو الفاعل لم توجد لفات الفاصلة
لان اخر الآي التي قبلها الف قال صاحب المفتاح الحالة المقتضية لتقديم
ما يتصل بالفعل بعضها على بعض هي كون العناية بما تقدم اتم وايراده في الذكر
اهم والعناية التامة بتقديم ما تقدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون
اصل الكلام في ذلك التقدم ذلك هو التقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو الى
العدول عنه وذكر من هذا النوع امثلة منها ما يكون في حكم المبتداء كمفعول
باب علمت او في حكم الفاعل كمفعول اعطيت وكسوت وثانيهما ان يكون العناية
بتقديم ما تقدم والاهتمام بشانه لكونه في نفسه نصب عينك وان التفات الخاطر
اليه في التزايد كما تجدك قد عنيت بذكر حبيبك وقيل كلمة الذي تمني تقول
وجه الحبيب اتمنى وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على ان لله شركاء

مفعوله

مفعوله لجعلوا الله بواسطه وشركاء بلا واسطة او لعارض يورث ذلك العارض
التقدم كونه نصب عينك وذكر له امثلة وقال في اثنائها او كالالف عرفت
في الماضي مانحا مثل الذي في قولك رأيت الجماعة من [illegible] التي بارضه
ثم دنيا ومثل الذي في قولك الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى وايد به دين موسى
اذا اخرت المجرور يطول السجع ثم قال وقال في موضع اخر منها اي من سجع
المؤمنين وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم المجرور على الوصف لعارض صير التقديم اولى
وهو انه لو اخر عن الوصف وانت تعلم ان تمام الوصف تمام ما يدخل
في صلة الموصول وتمامه واترفناهم في الحيوة الدنيا وقيل اترفناهم في
الحيوة الدنيا من قومه لاحتمل ان يكون المجرور وهو من قومه من صلة الدنيا
واشتبه الامر في القائلين الذين هم الملأ اهم من قومه ام لا مع انهم من
قومه قوله واترفناهم من الترفه بالضم وهي النعمة اي جعلناهم ذوي نعم
متطغية لهم قال المؤلف فيما ذكر نظر من وجوه احدها انه جعل تقديم
لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك لان الآية مسبوقة للانكار
التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا من غير اعتبار تعلقه
بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا به وكذا يمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بشركاء منكرا من غير اعتبار تعلقه بلله فتعين ان يكون انكار تعلقه به
باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك ينكر باعتبار تعلقه بلله فلم يبق
فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن

الاعتنائي بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى
والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وليسا منه وثالثها ان تعلق
من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره غير معقول المعنى الا على وجه بعيد قلت
الاول مدفوع لان غاية النظر الاول انه لا فرق بين الثلاثة وعكسها في مطلق
العناية والاهتمام بهما وفي الانكار تعلق الجعل بالنسبة التي بينهما لكن اشتراك الشيئين
في مطلق العناية والانكار المذكور لا ينافي كون احدهما اهم والعناية به اتم
لكونه نصب عينه ككلمة في الاية او مسندا اليه دون الآخر كالمفعول الاول
من باب علمت فان تعلقه به من جهة كونه منسوبا اليه وتعلقه بالثاني من جهة
كونه منسوبا فيكون الاول اعنى واهم وان كانا مشتركين في مطلق العناية
لجواز ان يشترك الشيئان في معنى ويكون ذلك المعنى في احدهما ازيد واتم منه
في الآخر وعلم منه ضعف قوله لم يصح تعليل تقديمه بالعناية لان صاحب المفتاح
لم يعلل التقديم بالعناية حتى يتوجه الايراد عليه بل علله بالعناية المتقيدة كما المطلقة
ذكرناه وكذا الثاني لان ايراث الاشتباه من المراد وغير المراد على تقدير
تأخير من جبل عن صفة الجماعة وعدم الايراث على تقدير التقديم امر ظاهر
يوجب كون من جبل نصب العين لكونه اهم وكذا رعاية السجع في تقديم
بالحق وهرون على عيسى وموسى وتقويته على تقدير التاخير يوجب
كون بالحق وهرون نصب العين لكونه اهم وجعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من غير النوع الثاني

من

من هذا الوجه لا ينافي ان يكونا منه من غير هذا الوجه وهو العارض الذي
يوجبهما نصب العين وكذا الثالث لان الدنيا في الآية ليست اسما حتى لو تعلق
من قومه بالدنيا لا يكون معقول المعنى بل هي صفة للحياة كما هي صفة في
الاصل والالف واللام فيها بمعنى الموصول فيكون في معنى في الحياة التي
دنت وتنال دنوت منه ويكون من قومه على هذا الاحتمال ان يتناول الملأ
وغيرهم من قوم نوح وان تخصص بغيرهم فيكون التقدير في مثل الحياة الدنيا
من قومه او يكون المراد بها مطلقها فلا تقتضي ان يكونوا من قومه فلا يكون غير
معقول المعنى ولا وجها بعيدا والحاصل ان كون الشيء اهم واعنى يقتضي
تقديمه مطلقا لكن جهة الاهمية متفاوتة كما ذكر في النوعين فيصح تعليل
تقديم كل واحد منهما **قال** القصر حقيقي وغير حقيقي الى آخره **اقول**
لما فرغ عن الباب الرابع شرع في الباب الخامس في القصر وغيره القصر عبارة
عن تخصيص احد الامرين بالآخر وحصره فيه وهو على قسمين حقيقي وغير
الاضافي وهو القصر على الصفة لا باعتبار صفة اخرى معينة وعلى الموصوف
لا باعتبار موصوف آخر معين وغير حقيقي اي الاضافي وهو القصر على الصفة
باعتبار صفة اخرى او على الموصوف باعتبار موصوف آخر كما سيأتي وكل
من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف والمراد بالصفة هنا المعنوية اي معنى قائم بالغير كالجود والكرم
لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه والاول من الحقيقي وهو
قصر الموصوف على الصفة نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغير صفة الكتابة

والاول من الحقيقي لا يكاد يوجد في الكلام لتعذر الاحاطة بصفات الشيء او تعسرها
واما اذا اريد معنى انه يتصف بها ولا يتصف بما يقابلها فليس لا يكاد يوجد ويكون
من غير الحقيقي والثاني من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف كثير في
الكلام نحو ما في الدار الا زيد اذ لا يتعذر بل لا يتعسر معرفة انحصار صفة معينة
في موصوف معين وذلك كاختصاص كل جسم معين بما فيه بانه شغله في حال كونه
هو فيه ولا يشغله غيره في تلك الحال وقد يقصد به القصر الحقيقي المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور وهو الصفة في الاول والموصوف في الثاني فان غير المذكور
من الصفات لا يعتد به بوجه خطابي وان كان هو ايضا حاصلا للموصوف فنزل
منزلة العدم مثل ما يقال ما حاتم الا جواد وما خالد الا شجاع وكذا غير المذكور من
الموصوفات قد لا يعتد به باعتبار خطابي وان كان ذلك الوصف حاصلا له
ايضا مثل ما جواد الا حاتم وما شجاع الا خالد وهذا قصر حقيقي ادعاء والاول
من القصر الغير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى كقولك لمن يعتقد
ان زيدا شاعر ومنجم ما زيد الا شاعر او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى كقولك
لمن يعتقد ان زيدا منجم لا شاعر ما زيد الا شاعر والثاني من القصر
الغير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر زيد وعمرو
ما شاعر الا زيد او تخصيص صفة بامر مكان امر اخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر
عمرو لا زيد ما شاعر الا زيد فكل واحد من الاول والثاني من غير الحقيقي ضربان
كما عرفت والمخاطب بالاول من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة دون اخرى
وتخصيص صفة بامر دون اخر من يعتقد الشركة اي اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة

وغيرها

وغيرها جميعا في الاول واتصاف ذلك الامر وغيره جميعا بتلك الصفة في الثاني
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد ان زيدا كاتب وشاعر وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان زيدا شاعر لكن يدعي ان عمرا ايضا شاعر وهذا يسمى افراد
لقطعه الشركة من الصفتين في الثبوت للموصوف او بين الموصوفين
في الاتصاف بالصفة والمخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى وتخصيص صفة بامر مكان امر اخر اما من يعتقد عكس ذلك وهو
اتصاف ذلك الامر بغير تلك الصفة عوضا عنها في الاول واتصاف غير ذلك
الامر بتلك الصفة عوضا عنه في الثاني ويسمى هذا قصر قلب لقلبه حكم المخاطب
واما من تساوى الامران عنده اي اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة واتصافه
بغيرها في الاول واتصاف ذلك بتلك الصفة واتصاف غيره بها في الثاني وهذا
يسمى قصر تعيين والمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد ان زيدا قاعد لا قائم
او يعلم انه اما قاعد او قائم ولا يعلم انه بماذا يتصف منهما بعينه وبقولنا ما قائم
الا زيد من يعتقد ان عمرا قائم لا زيد او يعلم ان القائم احدهما دون كل واحد
منهما لكن لا يعلم من هو منهما بعينه قوله او تساويا عطف على قوله يعتقد في قوله
من يعتقد العكس وهكذا يشعر قول المؤلف في الايضاح ويمكن ان يحمل كلامه
هذا في التلخيص على ان تقديره والمخاطب بالاول من ضربي كل اما من يعتقد
الشركة او من تساوى الامران عنده والمخاطب بالثاني من ضربي كل اما من
يعتقد العكس او من تساوى الامران عنده الاول والثاني من ضربي كل عند
تساوي الامرين فيهما يسمى قصر تعيين وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا

عدم تنافي الوصفين المنفي والمثبت حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
او نحو ذلك لا كونه مفحما لا يقول الشعر لتصور اجتماعهما في اعتقاد المخاطب وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او جالسا
او نحو ذلك لا كونه اسود او ابيض او نحو ذلك ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها وقصر
التعيين اعم من ان يكونا متنافيين او لا لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
معينين او كون الوصف لاحد الامرين معينين على الاطلاق لا يقتضي جواز اتصافه
بهما ولا امتناع اتصافه بهما ولا جواز اتصافهما به ولا امتناع اتصافهما به وبهذا علم ان كل
ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب في قصر الموصوف يصلح ان يكون مثالا
لقصر التعيين من غير عكس وقد اهمل صاحب المفتاح القصر الحقيقي وادخل قصر
التعيين في قصر الافراد ولم يشترط في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين
ولا في قصره قلبا تحقق تنافيهما وانما اهمل القصر الحقيقي لوضوح امره وعدم اشتباه
المراد وزيادة البحث فيه ولانه مما لا يكاد يوجد وادخل قصر التعيين في قصر الافراد
ولم يجعله نوعا براسه تقليلا للاقسام فيعتبر وجعله من قصر الافراد ولم يجعله من قصر
القلب لزيادة ظهوره ربما يسمى قصر الافراد افراديا وهو قطع الشركة دون ما يسمى
قصر القلب قلبيا وهو قلب حكم المخاطب اذ ليس فيه قلب الحكم ظاهرا ولو جعله
من قصر القلب ايضا لان يعرف قصر القلب بحيث يتناوله ويتوازن قصر القلب في كلام
يكون المخاطب به اتصافا من يعتقد اتصاف امر بصفة مكان صفة اخرى او مكان امر
اخر او من تساوى الامران عنده لما بقي فرق بين القصرين في قصر التعيين فلذلك
جعله من قصر الافراد دون غيره فقصر الافراد على مذهبه هو قصر في كلام يكون المخاطب

للاعتبار ٣

به من يعتقد الشركة او من تساوى الامران عنده فيكون اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او لا فكل كلام يشترط فيه عدم التنافي منهما واما جعل قصر الافراد
قصرا في كلام يكون المخاطب به من يعتقد الشركة فقط فيشترط فيه عدم التنافي
منهما في اعتقاد المخاطب لانهما لو كانا متنافيين فيه لما استفاد المخاطب العلم
بالقصر في قصر الافراد من كلام المتكلم الذي يدل على القصر بل حصل العلم
له به من غيره لكن المخاطب انما استفاد العلم منه لا من غيره واعلم ان شرط
تنافي الوصفين في قصر الموصوف على الصفة قلبا لان منافيهما ليس شرطا فيه
لعموم الدليل الدال على اشتراطه فيه دخل المؤلف في قصر الموصوف على الصفة قلنا انما
اشترط التنافي ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها والحال ان يحصل من اثباتها بطريق
من طرق القصر اذ لا يمتنع ان يعتقد المخاطب صفة مكان صفة اخرى ويحاول تعاند
مثل ان يعتقد كونه منجما لا شاعرا فيقول له زيد شاعر لا منجم او ما زيد الا شاعر وهذا هو
القصر بالاتفاق وليس واحدا فكل من الامثلة فيلزم ان يكون القصر الذي في الامثلة
فلزم منه ان لا يكون التنافي شرطا بينهما في قصر الموصوف عليها قلبا ولهذا
جعل صاحب المفتاح قولنا زيد شاعر لا منجم مثالا لقصر الافراد تارة واخرى لقصر
القلب وكذا زيد قائم لا قاعد مع عدم التنافي بينهما في المثال الاول والتنافي بينهما في
المثال الثاني وللقصر طرق الى اخره اعلم ان القصر كما يجري
بين الفعل ومتعلقاته يجري بين المبتدأ والخبر ولما منهما طرق ستة قد سبق
طريقان احدهما طريق توسيط الفصل وثانيهما طريق تعريف الخبر باللام وقد بقي
منها طرق اربعة منها العطف كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر

لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد قاعدا بل قائم وتمثيله
في قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز في
كل واحد منهما اشارة بأن احدهما كون المعطوف منفيا والآخر كون المعطوف مثبتا
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا ما شاعر الا زيد وقلبا ما
قائم الا زيد واحد مما يصلح لهما ولهذا اقتصر المؤلف في قصرهما افرادا وقلبا على مثال
واحد ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما زيد كاتب وانما زيد
قائم وفي قصر الصفة على الموصوف انما قائم زيد والدليل على ان انما يفيد
القصر كونها متضمنة معنى ما والا لقول المفسرين في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع التي هي معنى
المحرم عليكم الميتة وهو مثل المنطلق زيد وقد سبق اقتضاؤه الانحصار ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه وهو معنى القصر ولصحة انفصال
الضمير معها كقول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
وهي تنبيه على انها متضمنة معنى ما والا اي ما يدافع عن احسابهم الا انا قال
الامام عبد القاهر رحمه الله لما كان غرض الفرزدق ان يخص المدافع لا المدافع عنه
اخر انا اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى الى انه يخص المدافع عنه وانه
زعم ان المدافعة منه تكون عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما لو قال ولا ادافع
الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه انه يزعم ان المدافع هو
لا غيره ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كالخبر وغيره من المفعول والحال

كقولك

كقولك في قصر الموصوف على الصفة تميمي انا قصر افراد لمن يعتقد انك تميمي وقيسي
او قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا
انا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد انك وغيرك كفيتما مهمه وقلبا انا كفيت مهمك
بمعنى لا غيري لمن يعتقد ان غيرك كفى مهمه دونك وهذه الطرق تختلف
من وجوه اخر هذه الطرق الاربعة تتفق من جهة وهو اشتراكها
في معنى القصر ولا يصح ان يقال هو ان المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطأ وانت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطائه لان هذا
الحكم لا يجري في القصر الحقيقي بل في غير الحقيقي لا غير وتختلف من وجوه
الاول ان دلالة الرابع الذي هو التقديم على القصر بالفحوى وحكم الذوق لا
بالوضع لان التقديم لم يوضع لمعنى ودلالة الثلاثة على القصر بالوضع وحكم العقل
لانها وضعت لمعان اذا نظر العقل اليها حكم بواسطة وضعها لها على استلزامها
التخصيص والثاني ان الاصل في الاول النص على المثبت والمنفي
كما مر من قولك زيد شاعر لا كاتب فلا يترك هذا النص الا لكراهة الاطناب
في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم
النحو وعمرو وبكر وخالد فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير او نحوه مما هو بمعنى
لا غير مثل ليس غير او ليس الا اي لا غير النحو او لا غير زيد وقد يعرض
لسائر المنفيات نصا كما ذكر والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي كما مر من قولك ما زيد الا شاعر وانما زيد كاتب وتميمي انا الثالث
ان النفي الذي هو طريق العطف لا يجامع الثاني الذي هو النفي والاستثناء فلا يصح

ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم الا زيد لا عمرو لان شرط المنفي بلا ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي نحو جاء زيد لا عمرو لان لا للنفي ما اوجب للاول
وضعا فلو انتفى شرطه انعكس وضعها فيكون لنفي ما نفي عن الاول كما في المثالين
المذكورين فان قاعد منفي اولا عن زيد فلا يصح نفيه عنه بلا ثانيا وكذا القيام
منفي عن غير زيد اولا فلا يصح نفيه عن عمرو ثانيا ويجامع النفي الذي هو
طريق العطف الاخيرين يعني طريق انما والتقديم اما مجامعته مع انما كما يقال
انما انا تميمي لا قيسي واما مجامعته مع التقديم فكما يقال هو ياتيني لا عمرو فهو
فاعل معنوي قدم على ياتيني وانما قال انه يجامعهما لان لا فيهما وان نفت شيئا
عن الاول الا ان نفيه اولا غير مصرح به اذ لا نفي في اللفظ فيهما بل هو ضمني
يلزم منهما معنى والنفي المعنوي ليس كاللفظي في جميع الاحكام ولهذا يصح ان يقال
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لان دلالة امتنع على النفي ضمنية مثل كف وعلى الفعل
صريحة مع امتناع ان يقال ما جاء زيد لا عمرو لان دلالة ما على النفي صريحة
ولا ضمنية ولا في النفي اثبات فيكون لا للاثبات وهو خلاف وضعه فان قيل
فهلا يكون معناه النفي ويكون لا في ما زيد الا قائم لا قاعد تاكيد النفي المتقدم
الحاصل اجيب بان لا في النفي اقوى من غيره فلا يوكد به غيره كما لا
يوكد الكل باجمع وفيه نظر قال المولف شرط صاحب المفتاح لمجامعة
النفي الذي هو العطف للثالث الذي هو انما ان لا يكون الوصف بعد انما مختصا
بالموصوف المذكور لعدم الفائدة حينئذ للعطف لانه مختص بالمذكور فغير محتمل
لمشاركة غير الموصوف المذكور فيه لقران الشركة بلا العاطف كقوله تعالى انما

يستجيب

ولا يكون على عكس الثاني كقولك انما اخوك من يعلم ذلك وتقربه تريد ان ترققه
عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الاخ وقوله وكقولك انما هو اخوك عطف على
قوله كقولك لصاحبك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره
فيستعمل له الثالث نحو قوله انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين ظاهر جلي
متضمن انكار المفسدين كلاما بليغا لادعائهم كون الاصلاح منهم ظاهرا جليا فصلح
رده الى التاكيد البليغ ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما ترى
من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتوكيد بحرف التنبيه
ثم بان اعلم ان لطريق انما مزية على طريق العطف وهي انه يعقل منها الحكمان
اي اثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره معا في جميع المواضع بخلاف العطف
فانه يعقل منه الحكمان بالترتيب وبخلاف النفي والاستثناء فانه لا يعقلان
فيهما معا في جميع المواضع مثل ما زيد الا قائم ومن المزية يكون للتقديم ايضا
واحسن مواقع انما موقع يكون الغرض بها فيه التعريض بامر هو مقتضى معنى
الكلام بعدها نحو قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بذم الكفار
وانهم من فرط جهلهم وغلبة الهوى عليهم في حكم البهائم فانتم في طمعكم منهم
ان ينظروا ويتذكروا كمن طمع في ذلك من البهائم وبذلك وجه كون موقعها
للتعريض احسن مواقعها الاخر قال ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما الى اخره اقول القصر كما يقع بين المبتدا
والخبر كما ذكر يقع بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين
وبين ذي الحال والحال وغير ذلك ففي طريق النفي والاستثناء يوخر المقصور

عليه مع كلمة الاستثناء عن المقصور كقولك في قصر الفاعل على المفعول افرادا او
قلبا بحسب المقام ما ضرب زيد الا عمرا ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم لانه ليس المعنى اني لم ازد
على ما امرتني به شيئا اذ ليس الكلام في انه زاد شيئا على ذلك او نقص منه ولكن المعنى
اني لم اترك ما امرتني به الى خلافه لانه قاله في مقام اشتمل على معنى
أكنت يا عيسى تركت ما امرتك ان تقوله الى ما لم آمرك ان تقوله فاني امرتك ان تدعو
الناس الى ان يعبدوني ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوك وامك بدليل قوله تعالى
قبله أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فقلب عيسى عليه
السلام عبادة من هو دون الله الى عبادة الله وكقولك في قصر المفعول على
الفاعل ما ضرب عمرا الا زيد وانما قلنا هو قصر المقصور عليه مع كلمة الاستثناء
عن المقصور في جميع صور القصر الذي تقع بين المبتدأ والخبر وبين الفعل
وفاعله وبين غيرهما مما مر ليحصل القصر المراد ولا يؤدي ظاهرا الى ما ليس
بمراد بيان ذلك في الجميع ان النفي في الاستثناء المفرغ متوجه الى مقدر وهو مستثنى
منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته اما توجهه الى مقدر وهو مستثنى منه
فلاقتضاء كلمة الاستثناء الاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا منه وهو المستثنى منه
واما عموم ذلك المقدر للمستثنى منه فليتحقق الاخراج منه ولعدم المخصص من نوع
او صنف كرجل او فارس واما مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنس المستثنى وهو
ان يكون المستثنى منه بحيث يدخل المستثنى فيه ويتناوله وفي صفته وهو كونه
فاعلا او مفعولا او ذا حال او حالا وعلى هذا القياس واذا كان النفي متوجها

الى

الى مقدر وصفه فاذا اوجب منه شيء بالا او غيرها من كلمات الاستثناء حصل القصر
والمقصور فيه منه في قولنا فاذا اوجب منه شيء يعود الى قوله متعلق بالقصر المذكور
قوله ولا يجوز تقديمهما بحالهما اي ولا يجوز تقديم المقصور عليه مع كلمة الاستثناء على المقصور
ما دام المقصور عليه وكلمة الاستثناء باقيين على حالهما يعني على حال تقديم كلمة
الاستثناء على المقصور عليه نحو ما ضرب الا عمرا زيد فان اصله ما ضرب زيد
الا عمرا ونحو ما ضرب الا زيد عمرا اصله ما ضرب عمرا الا زيد وانما قال ولا يجوز
تقديمهما بحالهما لاستلزام التقديم المذكور قصر الصفة التي هي الضرب قبل تمامها على
الموصوف وهو المضروب في الاول والضارب في الثاني لان الصفة المقصورة على
عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة
على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا فلو قلنا
ما ضرب الا عمرا زيد او ما ضرب الا زيد عمرا لزم قصر الصفة قبل تمامها وذلك يؤدي
ظاهرا الى ما ليس بمراد وان لم يؤد اليه حقيقة ولهذا قل وروده في الاستعمال وقد وقع
منه مع قلته قول السيد الحميري لو خير المنبر فرسانه ما اختار الا منكم فارسا
اصله ما اختار المنبر فارسا الا منكم لان المقصور عليه في النفي والاستثناء انما هو
الذي يلي كلمة الاستثناء واحترز بقوله بحالهما عن ان يقدم كلمة الاستثناء عن المقصور
عليه كما يقال في اول المثالين ما ضرب عمرا الا زيد وفي ثانيهما ما ضرب زيدا الا عمرو
فهو جائز لكن في الاول عن عمرو وفي الثاني عن زيد لان التاخير يؤدي معناه الى
ما ليس بمراد اذ معنى اصل المثال الاول انحصار مضروب زيد في عمرو وجواز ان
يكون عمرو مضروبا لغيره وعلى تقدير تاخير كلمة الاستثناء عن المقصور عليه

وتقديمها على المقصور انعكس هذا المعنى تعلم مما مر انه اذا اريد قصر الفاعل على المفعول
وبالعكس بالنفي والاستثناء يجوز فيه الامران احدهما تقديم المقصور على كلمة الاستثناء
والمقصور عليه وثانيهما تاخير المقصور عنهما مع تقديم كلمة الاستثناء على المقصور
عليه ولا يجوز مع تاخير كلمة الاستثناء عنه لكن الثاني قليل الدور في الاستعمال
والاول هو الكثير فان قيل ينبغي ان لا يجوز تاخير المقصور عن كلمة الاستثناء
والمقصور عليه مطلقا سواء قدم كلمة الاستثناء على المقصور عليه ايضا او اخرت
عنه وقدمت على المقصور اما عدم جواز الثاني فلما مر من انه يودي الى ما ليس
لمراد كما ذكر من الانعكاس واما جواز الاول فلانه لا يخلو اما ان يجوز تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا او لا يجوز فان لم يجز يلزم خلو الفعل المتعدي عن الفاعل او
المفعول به في حال ارادة تعلقه بهما فيه لانه اذا لم يجز يكون اما المقصور فقط
واما المقصور عليه فقط معمولا للفعل المذكور والاخر ليس معمولا له فلزم الخلو
المذكور وان جاز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا يكون لكل من المستثنيين مستثنى
منه مقدر عام مناسب على الوصف المذكور فيكون معنى قولنا ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وهو معنى يغاير معنى ما ضرب زيد الا عمرا
بل ينافيه لان المعنى الاول قصر كل واحد من الفاعل والمفعول على الاخر
بخلاف الثاني فان معناه قصر الفاعل فقط على المفعول فيودي الى التاخير
المذكور الى عدم انحصار ضاربية عمرو في زيد والى انحصار ضاربيه وذلك ظاهر
البطلان قلنا نختار جواز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا ولا يلزم من جواز
وقوعه فيه لا يودي الى شيء مما ذكر او نختار عدم جوازه ولا يلزم خلو الفعل

المتعلق

المتعلق عن الفاعل والمفعول به اذ لا يلزم من عدم جوازه عدم معموليته اصلا
المذكورة لان قيل جواز تركيب ما ضرب الا عمرا زيد يقتضي جواز ان يكون عمرو معمولا
لغير زيد ويقتضي عدم جوازه لجوازه يفضي الى المحال فهو محال قلنا نقتضيهما باعتبارين
وهو ليس بمحال وقيل اذا اخر المقصور عليه والمقصور عن الا وقدم المرفوع كقولنا ما ضرب
الا زيد عمرا فهو كلامين وعمرا منصوب بفعل مضمر فكانه قيل ما ضرب الا زيد اي ما
وقع ضرب الا منه ثم قيل من ضرب زيد فقيل عمرا اي ضرب عمرا ولو قدم المنصوب
على المرفوع لا يجوز تقديره كلامين لا لا تفاق ولا لتقوى الفعل بلا فاعل بخلاف ما لو قدم
المرفوع فانه تقوى بلا مفعول ويجوز بناء الفعل المتعدي بلا مفعول لتنزيله منزلة اللازم
قوله وفي انما عطف على قوله في الاستثناء يريد ان شرائط الحكم بسلوك الطريقة انما بعد
ان تبين سلوكه في النفي والاستثناء وبيان انه يجب تاخير المقصور عليه عن المقصور في
انما تقول انما ضرب زيد عمرو بخلاف النفي والاستثناء وبيان انه يجب تاخير المقصور عليه
عن المقصور في انما تقول انما ضرب زيد عمرو بخلاف النفي والاستثناء فانه يجوز كما مر
والفرق ان الواقع اخيرا هنا هو المقصور عليه ابدا فلو قدم على غيره لادى الى
الالتباس المقصور عليه بغيره بخلاف الاستثناء فانه لا يجب ان يكون الواقع اخيرا
فيه هو المقصور عليه بل دليل حيث الحصر بل المقصور عليه فيه هو ما يلي الا ومن
وجوب تاخير المقصور عليه عن المقصور هنا انما يعلم الفرق بين قوله تعالى انما يخشى الله
من عباده العلماء وبين قولنا انما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم المرفوع على المنصوب
فان الاول يقتضي انحصار خشية الله على العلماء والثاني يقتضي انحصار خشية العلماء على الله
وحكم غير اذا استعمل بمعنى لا في الاستثناء حكم الا في افادة القصرين اي قصر الموصوف

ضرب

على الصفة وبالعكس وكل قصر افراد وقصر قلب وفي امتناع مجامعة غير لا العاطفة
تقول في قصر الموصوف افرادا ما زيد غير شاعر لمن يعتقد ان زيدا شاعر وكاتب
وقلبا ما زيد غير قائم لمن يعتقد ان زيدا قاعد لا قائم وفي قصر الصفة بالاعتبارين
بحسب المقام ما شاعر غير زيد ولا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر
غير زيد لا عمرو **قال** الانشاء الى آخره **اقول** لما فرغ عن الباب الخامس
شرع في الباب السادس في الانشاء وقد سبق معنى الانشاء والكلام هنا في اقسام
الانشاء وانواعه الانشاء قسمان طلب وغير طلب اما غير الطلب فقد يكون
مثل نعم الرجل زيد وربما يفعل كذا وكم غلام ملكت وعسى ان يجيء زيد وما احسن
خالدا وصيغ العقود مثل بعت واشتريت واما الطلب فيستدعي مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل ولا بد للطالب من تقدم تصور المطلوب اجمالا كالشيء
ما او تفصيلا كالانسان وهو المقصود بالنظر هنا وانواعه كثيرة منها التمني واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط في المتمنى امكانه بل قد يكون ممكنا مثل ليت زيدا يجيء فتطلب
مجيء زيد في حال لا يتوقع ولا لك طماعية في وقوعه اذ لو توقعت او طمعت لاستعملت
لعل وعسى وقد يكون ممتنعا مثل ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك
بانه لا يعود وتقول ليت زيدا جاءني فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه
مع حكم العقل بامتناعه وقد يتمنى بهل كقول القائل هل لي من شفيع حيث يعلم
ان لا شفيع فيه اما بان لا يكون له ثمة شفيع اصلا او ان كان له لم يكن يعلم وجوده البتة
فيصح حمله على الاستفهام لما يستدعيه مطلوبه امكان حصوله واذا استعمل هل
في مقام يعلم ان لا شفيع ثمة امتنع امكان التصديق بوجود الشفيع فامتنع اجراء

الاستفهام

... الاستفهام

الاستفهام على اصله بمعناه ويولد بمعونة قرائن الاحوال معنى التمني فكانه قال ليت
لي من شفيع وقد يتمنى بلو ايضا نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب فتحدثني فكانك قلت
ليتك تأتيني فتحدثني لان النصب ههنا لا يكون الا باضمار ان في جواب الاشياء
الستة فيتضمن لو معنى التمني لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره وفرض غير الواقع
واقعا بكلمة لو وكذا في التمني يطلب ما لا يمكن حصوله او يمكن حصوله لكن ليس للطالب
توقع ولا طمع في حصوله فناسب ان تضمن فيها معنى التمني وانما قال بالنصب
لانه يقتضي ان تتمنى بلو بناء على ما ذكرنا والرفع لا تقتضيه بل هو اما على العطف على
تأتيني واما على الاستئناف وجواب لو على التقديرين محذوف قال السكاكي
كان حروف التنديم الى آخره تشير به الى انه قال كأن هل ولو حين يتمنى بهما وان
حروف التحضيض مركبة منهما ومن ما ولا ويتمنى بها لتضمنهما معنى التمني وتشير به
الى انه كانه تمنى بهل ولو فقد تمنى بعينها من حروف التنديم والتحضيض وهي
هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما فكانها ماخوذة من هل ولو مركبتين مع لا
وما المزيدتين لتضمن هل ولو معنى التمني ليتولد منه التنديم في الماضي فاذا قيل
هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم وهو التندم
على انه لم ما اكرمت زيدا ويتولد في المضارع التحضيض نحو هلا تكرم زيدا فكان المعنى
ليتك تكرمه متولدا منه معنى السؤال والتحضيض اي اكرمه ولم لا تكرمه قد
يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وهو ان ينصب المضارع في جوابها بتقدير ان نحو لعلي
احج فازورك بالنصب وانما اعطي حكم ليت حيث يكون المرجو بعيد الحصول
في قلة التوقع والطمع في حصوله فيقرب من معنى التمني فلذلك يعطى حكمه والمرجو

من امتناع ... العطف

وهو ان يكون ... محذوف ... تحدثني

ما دام

في المثال المذكور هو الحج المتعقب له الزيارة وسواء كان بعد الحصول نعطي
لعل حكم الفعل لنصب فاذ ذلك بعدها وعليه قراءة عاصم في رواية حفص لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بنصب فاطلع قال
ومنها الاستفهام الى اخره اقول ومن انواع الطلب الاستفهام والالفاظ
الموضوعة له الهمزة ... وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني
ومتى وايان فمنها الهمزة وكررها قبل السؤال وهذه الكلمات ثلثة انواع احدها
تختص بطلب حصول التصور وثانيها تختص بطلب حصول التصديق
وثالثها لا تختص وهي الهمزة من النوع الاخير فيطلب بها التصديق في
حملتين كقولك اقام زيد وازيد قائم ويطلب بها التصور اما تصور المسند
اليه كقولك ادبس في الاناء ام عسل واما المسند كقولك افي الخابية دبسك
ام في الزق ولكون الهمزة لا تختص لم يمتنع ازيد قام وامرا عرفت لامكان
حملها فيهما على طلب التصور وثمة لو حملت على طلب التصديق لكان
التخصيص يستدعي حصول التصديق هنا اذا حمل المثال الاول على التخصيص
اما لو لم يحمل عليه فلا يمتنع فيه مطلقا والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في الفعل نفسه واردت بالاستفهام ان تعلم
وجوده وكالفاعل في انت ضربت اذا كان الشك في الفاعل من هو وكالمفعول
في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو وهل من النوع الثاني لا تطلب
الا التصديق اما في الجملة الفعلية نحو هل قام زيد او في الاسمية نحو هل عمرو قاعد
ولاختصاصه بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو ولان ام اذا كانت متصلة

فهي

فهي لطلب التعيين بعد العلم للطالب بحصول النسبة الى احد الامرين فلا يبرح حقه
الطلب اليها لامتناع طلب الحاصل وهل لطلب التصديق فلا يكون النسبة حاصلة
للطالب لاستدعاء الطلب عدم حصول المطلوب فالجمع بينهما هو الجمع بين المتنافيين
واما ام المنقطعة فلانها ليست لطلب التعيين المنافي لطلب هل بل لطلب الوجود
الموافق لطلب هل فلا يكون الجمع بينهما جمعا بين المتنافيين وقبح هل زيدا ضربت
لان تقدم المفعول على الفعل يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل وهل
تقتضي ان لا يكون التصديق حاصلا وقت الطلب فبينهما تدافع واما قال وقبح
هل زيدا ضربت ولم يقل امتنع مع ان الجمع بين هل وبين التقديم جمع بين المتنافيين
كما سبق لان زيدا في المثال المذكور يحتمل ان يكون مفعولا لفعل محذوف ويكون
من باب التأكيد تقديره هل ضربت زيدا ضربت فلم يمتنع على هذا لكن هذا الاحتمال
مرجوح لان ضربت ما اخذ مفعوله ولم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المحذوف
المفسر مقدما على المفعول الذي هو زيدا فيكون التقدير هل ضربت زيدا ضربته
فيقبح على هذا وهذا التقدير مرجوح فلا يحمل عليه مع وجود الراجح وجعل صاحب
المفتاح قبح هل رجل عرف كذلك اي لما قبح هل زيدا ضربت وتقديرت
وجه قبحه قال المؤلف ولزمه ان لا يقبح هل زيد عرف لامتناع تقدير التقديم
والتأخير فيه عنده على ما سبق في بحث تقديم المسند اليه وعلل غير صاحب
المفتاح قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل في الاصل بمعنى قد كقوله
تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا استعمل في الاستفهام فينبغي ان يؤتى
معه بالهمزة الا انهم تركوا الهمزة قبل هل لكثرة وقوعها في الاستفهام واذا كان

في الاصل بمعنى قد وقبح قد رجل عرف وقد زيد عرف فكذا قبح هل قلت انما المرضية
ان لا يقبح هل زيد عرف ان لو انحصرت جهة القبح عندك في تقدير التقديم والتاخير
ولم قلت انه كذلك ولو سلم جهة الانحصار فيه لكن لا نسلم انتفاء اللازم عندك
وكذلك عند صاحب الكشاف فانه قال في المفصل في النحو في فصل حذف فعل
الفاعل والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل يفسره الظاهر وجعل من
جملة ما يجب فيه حذف الفعل وذكره مع الامثلة التي لا شذوذ فيها وهذا منه
تصريح بانه لا قبح فيه كما لا قبح في ازيد عرف وان كان هل زيد عرف قبيحا
عند البعض وهل تخصص المضارع بالاستقبال ولهذا لا يصح ان تقال
هل تضرب زيدا وهو اخوك ويراد به الحال كما يصح ان تقال اتضرب زيدا
وهو اخوك ويراد به الحال لان الهمزة اصل في الاستفهام والتصرف في الاصل
اكثر منه في غيره ولاختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر كالفعل اما الثاني
فهو ان يكون لها مزيد اختصاص بالفعل على تقدير تخصيصها المضارع بالاستقبال
فظاهر واما الاول فهو ان يكون لها مزيد اختصاص بالفعل على تقدير اختصاصها
بالتصديق فلان الفعل لا يكون الا صفة لكونه عرضا والمطلوب بهل في
التصديق لا يكون الا صفة لان المطلوب بها هو الثبوت للشيء وانتفاؤه عنه
وهما صفتان والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات لا الى الذوات من حيث انها ذوات لان الذوات من حيث
هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل فلا تثبت ولا تنفى الا باعتبار

الوجود

الوجود والعدم وهما صفتان فعلم ان هل لا يتعلق الا بالصفة والفعل لا يكون الا صفة
بخلاف غير الفعل فانه قد يكون ذاتا فلكونها للتصديق خاصة يكون لها مزيد اختصاص
بالفعل ولهذا كان قوله تعالى فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من قولنا
فهل تشكرون ومن قولنا فهل انتم تشكرون لان ابراز ما سيتجدد وهو الفعل
بعد هل في معرض الثابت وهو الجملة الاسمية بحيث يكون المبتدأ والخبر فيها
اسمين ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله وهو ابرازه في معرض المتجدد
وكذا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من قولنا افانتم شاكرون وان كان
افانتم شاكرون لثبوت الشكر واستمراره كما فهل انتم شاكرون لان هل كما علم ادعى
للفعل من الهمزة فترك الفعل مع هل ادل على كمال العناية بحصوله اثباتا مستمرا
من ترك الفعل مع الهمزة ولكون هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد
منطلق الا من البليغ لانه اذا كان من البليغ فهم ان السؤال عن استمرار الانطلاق
لان البليغ لا يستعمل هذا التركيب الا حيث يكون المراد عدم التجدد والاحاطة
بما يقتضيه هل من الفعل وان تركه معها ادخل في الاباء عن استدعاء المقام
عدم التجدد بخلاف نحو ازيد منطلق فانه ليس لا يحسن هذا التركيب الا من البليغ
لان الهمزة لا تستدعي الفعل استدعاء هل لم يقبح ترك الفعل مع الهمزة وان
لم يكن ادعى له الاستدعاء للمقام عدم التجدد وهل قسمان بسيطة وهي التي يطلب
بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء
لشيء كقولنا هل الحركة دائمة فيطلب بها ههنا وجود الدوام للحركة قال
والباقية لطلب التصور فقط اي لغير اقول الباقية من كلمات الاستفهام

غير الهيئ وهل من النوع الاول وهو ان يكون لطلب التصور فحسب اما ما
فيطلب بها اما شرح الاسم اى شرح معنى الاسم لغة او شرح ماهية مفهوم
الاسم اصطلاحا كقولنا ما المطلوب معنا شرح هذا الاسم كما ذكر واما ماهية
الشيء الموجود كقولنا ما الحركة فيسأل عنها بعد العلم بوجودها والقسم الاول
من مطلبي ما يتقدم على مطلبي هل جميعا لان السؤال عن وجود الشيء بعد
العلم بنفس ذلك الشيء لانه لو لم يتصور لا يكون به شعور فلا يسأل عن وجوده
والقسم الثاني منها يتقدم على مطلب هل المركبة لان السؤال عن حقيقة الشيء الموجود
في نفسه يتقدم على السؤال عن وجود حقيقته لموجود آخر ويتأخر عن مطلب
هل البسيطة لانها لطلب العلم بوجود الشيء في نفسه وهو متقدم على طلب حقيقة
الشيء الموجود في نفسه لان هذا المطلب لا يكون الا بعد العلم بوجوده واذا كان
كذلك فهل البسيطة تقع في الترتيب بين قسمي ما اعني الذي لشرح الاسم والذي
لماهية المسمى فالسؤال بما الذي يطلب به شرح الاسم والجواب عنه
يتقدم على هل البسيطة ثم السؤال بهل البسيطة مع الجواب يتقدم على السؤال
بما الذي يطلب به ماهية المسمى هذا يتقدم على السؤال بهل المركبة لما علم واما أي
فيطلب به العارض المشخص لذي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما
يفيد التشخيص ان اريد بالعارض المشخص العارض المفيد التعيين الشخصي فلا يكفي
ان يطلب من ذلك لانه قد يطلب به المبتدأ الذي يتعين معه المؤول عند
الطالب وان كان كليا مثل الكريم والفاضل والجواد وان اريد به اعم منه فهو صحيح
وقال صاحب المفتاح يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء

عندك

عندك وجوابه كتاب او فرس او نحوهما او عن الوصف وتقول عن الجنس من ذوى
العلم تقول من جبرئيل بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني قال المؤلف وفيه
نظر ولعل نظره ان ما ذكر في السؤال بما هو عن الجنس او الوصف ليس كذلك اذ
يسأل عنه السؤال بما هو عن الماهية النوعية اللهم الا اذا اراد بالجنس الكلي
الذي هو غير الوصف فالنظر ساقط لكنه يخالف ما ذكره غيره فيما ولا يسأل
به عن الوصف ولزمه ان لا يصح الجواب على ما ذكره في من بالشخص وليس كذلك
لما ذكرناه من صحة الجواب به ولا نم صحة الجواب به ولا نسلم صحة الجواب بغير شيء
او جني مثلا اذا كان مراد صاحب المفتاح بقوله يسأل بما عن كذا ويسأل بمن
كذا الحصر فيه اما اذا لم يرد الحصر فيه فالنظر ساقط والظاهر من البحث السابق عليهما
والآتي بعدهما ان المراد الحصر اعلم انه قد يجاب بما بالوصف توسعا واضطرارا
لقيام الوصف مقام الحدود والحقيقة واما أي فيسأل بها عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما وذلك الامر قد يكون هو الشيئية وقد يكون اخص منها سواء كان ذاتيا
او عرضيا كقولنا اى شيء هو او اى جسم هو او اى حيوان هو ويجاب بالمميز
وفي التنزيل اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد وهما متشاركان
فيما يعمهما من كون كل منهما فريقا وهو اخص من الشيئية ويميز الحكم بانهم بعض منهما
اى الانسي ام الجني وهما متشاركان في كون كل منهما يصح ان يكون آتيا به واما
كم فللسؤال عن العدد فاذا قلت كم درهما لك وكم رجلا رأيت فكأنك
قلت اعشرون ام ثلاثون ام كذا ام كذا وتقول كم درهمك وكم مالك اى كم دانقا
ام كم دينارا وكم ثوبك اى كم شبرا وكم ذراعا وكم زيد ماكث اى كم يوما او كم شهرا

وكم رأيت اي كم مرة وكم سرت اي كم فرسخا او كم يوما وفي التنزيل سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة اي كم آية ومنه قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد
حلبت علي عشاري فيمن روى بنصب وعلى رواية الرفع يحتمل الاستفهامية والخبرية المميز منصوب
فتقدير المميز منصوبا على الاول ومجرورا على الثاني وعلى رواية الجر تتعين الخبرية
الفدعاء معوجة الاصابع علي اي على كره مني العشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت
عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها
حتى تضع واما كيف فللسؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح ام سقيم
او مشغول او فارغ او صحيح او جذلان او نحو ذلك من سائر الاحوال كلها ما يصح ان يقع
جوابا عن السؤال بكيف واما اين فللسؤال عن المكان اذا قيل اين زيد فجوابه
في الدار او في المسجد او في السوق او نحو ذلك من سائر الاماكن كلها واما متى وايان
فللسؤال عن الزمان اذا قيل متى جئت او ايان جئت قيل الجمعة او يوم الخميس منصوب
او شهر كذا او سنة كذا قال المؤلف ايان عن الزمان المستقبل وقيل
تستعمل ايان في مواضع التفخيم كقوله تعالى يسئل ايان يوم القيمة اي متى يكون
استبعادا او استهزاء واما انى فتستعمل تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا
حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم والمحل واحد ولا يستقيم ههنا معنى من اين واخرى
بمعنى من اين قال الله تعالى انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي في غير ابن من
اوانه والابواب مغلقة عليك دونه وقيل جواز الكرامة للاولياء قالت هو من عند الله
قال ثم ان هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام كالاستبطاء **اقول**
اعلم ان هذه الكلمات للاستفهام كثيرا ما تستعمل في معاني غير الاستفهام بمعونة

وان

قرائن الاحوال التي بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحو كم دعوتك اي كثيرا
من المرات دعوتك فتأخرت وهو شكاية عن البطوء والنهي عن امثاله من التأخير الحادث الفعل
ومنها التعجب نحو قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام مالي لا ارى الهدهد و
منها التنبيه على الضلال نحو قوله فاين تذهبون ومنها الوعيد كقولك
لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم سوء الادب بانه ادب فلانا وقد ادبته
فامتنع ان يطلب العلم بانه ادب فلانا وهو حاصل فتولد منه الوعيد وسوء الادب
وان لم يعلم سوء الادب بانه ادب فلانا لم يكن وعيدا ومنها التقرير بايلاء
الى من المخاطب المقرر به الهمزة كقولك أفعلت وانت تفعل اذا اردت تقرير الفعل بانه منه كقولك
انت فعلت اذا اردت ان تقرره بانه الفاعل وقد جعل صاحب المفتاح قوله
بعذاب تعالى أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم مما هو لتقرير الفاعل قال المؤلف
وفيه نظر لجواز ان يكون الهمزة فيه على اصلها اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بانه عليه السلام هو الذي كسر الاصنام قلت ذلك مدفوع
لان ما قبله من قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ومن قوله
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم يدل على انهم كانوا عالمين بانه عليه السلام
هو الذي كسر الاصنام ولئن سلم انه لا يدل عليه السياق لكن لا يلزم منه عدم
بين التفاسير علمهم به لانه نقل بعض اهل التفسير انهم عالمين به ومنها الانكار كذلك
اي بايلاء المنكر الهمزة كقولك اضربت زيدا وكقوله تعالى اغير الله تدعون
الكنايه ومن مجيء الهمزة للانكار قوله تعالى اليس الله بكاف عبده معناه الله كاف عبده
لان نفي النفي اثبات وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لتقرر

النفي ٩٠ مادخلته الذي هو ليس للتصور النفي قوله بما دخلته يتعلق بقوله للتقرير وللانكار
الفعل صورة اخرى غير ما ذكر من ايلاء المنكر الهمزة وهي انكار محل الفعل
نحو هو لك ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بين زيد وعمرو دون غيرهما
لان الفعل يستلزم محلا فاذا انتفى المحل فيتبعه انتفى اللازم فانتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزوم ومن هذا القبيل انكار نفس الفعل بانكار محله قوله تعالى قل آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين اي الذكرين من الضان .
والمعز وكذا الانثيين منهما لما كان المشركون يحرمون ذكور الانعام
وتارة اناثها امر الله النبي عليه السلام بانكار عليهم فقال صلعم آلذكرين
الكم حرمتهم اصنافا من النعم على غير اصل فمن اين جاكم التحريم من قبل
الذكر او من قبل الانثى او من قبل اشتمال الرحم فلم يجب لانهم لو قالوا بسبب
الذكورة لحرم جميع الذكور او بسبب الانوثة لحرم جميع الاناث او بسبب اشتمال
الرحم لحرم الكل لان الرحم يشتمل عليه فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان قد
ثبت تحريم في احد اشياء ثم اريد معرفته عن المحرم مع ان المراد منه انكار التحريم
من اصله وكذا قوله تعالى آلله اذن لكم لان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله
اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضافوه
الى الله الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك لكون اشد لنفي الاذن
وابطاله فانه اذا نفي الفعل عما جعلوا فاعلا له في الكلام ولا فاعل غيره لزم نفيه
من اصله والانكار بالذي يتولد من الاستفهام قسمان قسم للتوبيخ وقسم للتكذيب
اما ما هو للتوبيخ فمعنى ما كان ينبغي ان يكون في التوبيخ على الماضي نحو اعصيت ربك

اى

اي ما كان ينبغي ان يكون العصيان او بمعنى لا ينبغي ان يكون في التوبيخ في المستقبل
نحو اتعصي ربك اي لا ينبغي ان يكون العصيان واما ما هو للتكذيب فمعنى لم يكن
في الماضي نحو قوله تعالى افاصفيكم بالبنين هذا خطاب لمن قالوا الملائكة بنات ربكم ٩٠
الله اي لم يكن الله خصكم بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ من الملائكة اناثا اي
بنات وهذا خلاف ما عليه معقولكم وعادتكم فان العبيد لا يؤثرون بالاصفى والاكرم
والسادات بالارداء والادنى او بمعنى لا يكون في المستقبل نحو قوله تعالى حكاية
عن نوح انلزمكموها وانتم لها كارهون والخطاب لقومه والضمير المفعول المونث
للبينة او الرحمة التي سبقت في قوله الهداية اي لا يكون لنا يعني لطائفة الانبياء
الزام الامة الهداية اي قبولها والحال انهم كارهون لها لانه لا يقدر على الزامها
اياهم الا الله ومنها التهكم والسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب
وكان شعيب كثير الصلوة فقالوا له سخرية واستهزاء اصلوتك تامرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا ومنها التحقير نحو من هذا وكانه قيل من هذا الشخص مستخف به
وما هذا وكانه قيل من هذا الشي الحقير ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون لما وصف الله تعالى العذاب بانه مهين لشدته وفظاعته اراد
ان يصور كنهه فقال من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره
ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ثم عرف حاله في ذلك بقوله انه كان عاليا من
المسرفين ومنها الاستبعاد نحو قوله تعالى انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون اي من اين وكيف يتذكرون

ويتبعون بالايمان عند نزول العذاب لا ينفعهم تذكرهم شيئا وقد جاءهم رسول مبين
ظاهر الصدق ثم تولوا عنه مكذبين وقالوا معلم تعلّمه القرآن عنبس وهو مجنون
ومنها التوبيخ والتعجب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا
فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون اي كيف تكفرون والحال انكم عالمون
بهذه القصة اما التوبيخ فلان الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة
والجهل واما التعجب فلان هذه الحال تابى ان لا يكون للعاقل علم بالصانع
وعلمه به يابى ان يكفر وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب
قال ومنها الامر اي اخص اقول من انواع الطلب الامر ولفظ
الامر حقيقة في القول الدال على طلب الفعل وذلك القول يسمى صيغة والاظهر
ان تلك الصيغة سواء كانت مقترنة باللام نحو ليحضر او غير مقترنة باللام سواء
كانت فعلا نحو اكرم عمرا او اسما نحو رويد بكرا موضوعة لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء
قوله للطلب ليخرج ما لا يدل على الطلب مثل الاباحة واضافة الطلب الى الفعل
لخروج النهي عنه هذا على تقدير ان يكون متعلق النهي ترك الفعل والمراد
بالفعل هو الفعل الذي هو غير الكف قوله استعلاء يخرج عنه الدعاء والالتماس
لان الدعاء للمستقل رتبة مثل اللهم اغفر لي والالتماس للمساوي رتبة مثل ايها
المساوي للمساوي اعطني الكتاب وقال على جهة الاستعلاء ولم يقل على جهة العلو
اي على جهة علو مرتبة الطالب على المطلوب منه الفعل كما هو عند المعتزلة ليشمل
امر الادنى للاعلى ولم يعتبر بعضهم في تعريفه قيد العلو ولا قيد الاستعلاء
لصدق الامر بدون العلو والاستعلاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون

فانه

فانه اطلاق للامر على القول الطالب للفعل الصادر من قوم فرعون بلا
علو لان فرعون كان اعلى مرتبة منهم ولا استعلاء لدلالة قرينة الحال على عدمه
فعلى هذا يكون الدعاء والالتماس ايضا امرا فان قيل الامر للوجوب فلو كان
كل منهما امرا لكان للوجوب وليس كذلك اجيب بان السؤال يقتضي ايجاب
المسئول الا انه لا يستحق الوجوب على المسئول عنه لانه لا يلزمه القبول من
السائل وايضا على هذا كلية قوله الامر للوجوب ممنوعة بل الامر الذي للوجوب
ما هو على سبيل الاستعلاء فقط وانما قال انها موضوعة لطلب الفعل استعلاء
على سبيل الحتم لتبادر الفهم عند سماع تلك الصيغة الى طلب الفعل استعلاء
وهو علامة الحقيقة وتوقف فهم ما سوى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء من تلك
الصيغة على اعتبار القرائن وقد تستعمل تلك الصيغ لغير طلب الفعل استعلاء
وذلك الغير كالاباحة وهي تساوي الفعل والترك نحو جالس الحسن او ابن
سيرين والتهديد قيل هو الطلب الدال على سخط الاتيان بالمامور به
وهو في الحقيقة اخبار بشيء يكون وقوعه في المستقبل من المخبر يوجب ضررا
للمخبر نحو قوله تعالى اعملوا ما شئتم والتعجيز وهو ان يظهر عجز من يدعي
امرا يعتقد انه ليس في وسعه نحو قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله والتسخير
اي ليدل على ان المامور مقهور لارادة الامر نحو قوله تعالى كونوا قردة
خاسئين اي مطرودين والاهانة نحو قوله تعالى كونوا حجارة وهذا المثال
يصلح للتسخير ايضا ومثلت بقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم والتسوية
نحو قوله تعالى اصبروا او لا تصبروا والتمني كقول امرئ القيس

الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل والدعاء ان كان
الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس ان كان الطلب على سبيل
التساوي كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء والا لم يكن التماسا
والاحتقار نحو قوله القوا ما انتم ملقون وتسمية الامر هكذا الآمر ان كان اعلى رتبة
من المامور وطلب ما يقصد حصوله افاد الوجوب ان منع تركه او الندب
ان لم يمنع وان طلب ما لم يقصد حصوله افاد التحدي ان كان لتعجيز المامور
والوعيد ان كان المامور مسخوطا عليه وان كان الآمر ادون رتبة افاد
التضرع والدعاء وان كان مساويا افاد الالتماس واذا كان المطلوب حاصلا
كان الطلب للاستمرار نحو قولنا اهدنا الصراط المستقيم وقد يامر المتكلم نفسه
كانه جرد نفسه عنه ثم خاطبها كما في قراءة ابن عباس ومن كفر فامتعه على لفظ
الامر والقائل الله اي قال الله فامتعه يا قادر ثم الامر قال صاحب
المفتاح حقه الفور لوجهين احدهما ان الامر طلب كغيره والطلب في استدعاء
بتحصيل المطلوب اظهر منه في عدم الاستدعاء فيكون الفور ظاهرا من الطلب
وحينئذ غيره ظاهر فيحمل على الظاهر الذي هو الفور وثانيهما ان الامر حقه
الفور لتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه وقبل ان يمتثل الاول
الى تغيير الامر دون الجمع وارادة التراخي اي لا يتبادر الفهم الى الجمع بين
تعسر دون
الامرين ولا الى ارادة التراخي للامر الاول مثلا اذا امر المولى عبده بالقيام
ثم امره قبل ان يقوم بان يضطجع وينام حتى المساء فانه يتبادر الفهم الى ان المولى
غير الامر دون تبادره الى الجمع بين القيام والاضطجاع لاستحالته ودون تبادره
الى

الى ارادة التراخي للقيام والا لم يتبادر تغييره فلو لم يكن الامر للفور لما تبادر الى
الفهم تغييره لجواز ان يراد من المامور منه اخيرا قال المولف وفيه نظر
واحال بيان النظر بالايضاح على ما بين في اصول الفقه ويمكن ان يجاب
على الاول ان معنى الامر كما مر هو طلب الفعل استعلاء وهو اعم من الفور والتراخي
ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون الفور ظاهرا من الطلب الذي يستفاد من
الامر بدون قرينة بل هو ظاهر من الطلب الذي يكون الموصوف به يسعى وجده
في تحصيل المطلوب او مع وجود قرينة وعلى الثاني بانه لا نسلم ان التغيير يتبادر
الى الفهم من غير قرينة لما ترى انه للطلب الاعم من الفور والتراخي وان
تبادر التغيير الى الفهم موقوف على كون الامر للفور فلو اثبت كونه للفورية
لزم الدور قال ومنها النهي [illegible] وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك
لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف او الترك كالتهديد
كقولك لا يمتثل امرك لا تمتثل امري وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها لعبده
كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه وان بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك واكرمني
اكرمك اي ان تكرمني ولا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم واما العرض كقولك
الا تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام ويجوز في غيرها لقرينة نحو فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق فالولي ومن انواع الطلب النهي وله حرف واحد وهو
لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل ولفظ النهي حقه في القول الدال على طلب
ترك الفعل وهو موضوع لطلب الكف عن الفعل على سبيل الاستعلاء او لطلب
تركه على سبيل الاستعلاء على اختلاف المذهبين لتبادر الى الفهم عند سماع ذلك

القول وقد بيّنا ما في المذهبين في شرحنا لاصول ابن الحاجب وقيد بالاستعلاء
ليخرج نحو الدعاء مثل اللهم لا تؤاخذنا والالتماس كالقول المساوي لمساويك
لا تضرب زيدا ولم يقل على سبيل العلو ليدخل نهي الادنى للاعلى وما في التعبير عنه
بانه التعبير ظاهر وقد يستعمل النهي اي صيغته في غير طلب الكف او الترك
المذكورين فان استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل الى الله لا تكلني الى
نفسي سمي دعاء وان استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي
التماسا وان استعمل في حق المستاذن سمي اباحة وان استعمل في مقام تسخط
الترك سمي تهديدا كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري امتنع طلب ترك
الامتثال لكونه حاصلا وتوجه الى غيره حاصل مثل لا تكترث للامر ولا تبالي
وهذه الاربعة المذكورة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في
كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها اذا قصد ان يكون الاول سببا
للثاني لان فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب
على الطلب فوجود ذلك السبب مسبب عن الطلب في الخارج واذا كان كذلك
فهي مما من الاوامر وذكر المسبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب لما كانت تلك دالة عليها واذا كان كذلك فيجزم السبب الحامل بان
مقدرا بعد الاربعة كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه
وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي تعرفنيه او ان اعرفه ازرك وفي الامر ان جو
اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني بالجزم واما قراءة الرفع فحملها الزمخشري على الوصف وحملها صاحب
المفتاح

على الاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه انه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل
زكريا عليهما فيلزم ان يكون النبي عليه غير مستجاب الدعوة واراد بالاستيناف ان يكون
جواب سؤال مقدر يتضمنه ما قبله فكانه لما قال فهب لي من لدنك وليا قيل ما تصنع
به فقال يرثني عليه وهو اخلاف المطلوب بالدعاء وقد اورد عليه بان ارتكاب لزوم
انه لم يوهب من وصف اهون من ارتكاب لزوم الكذب في اخبار زكريا وهو
يرثني على تقدير الاستيناف لانه ما ورثه وقيل هذا ليس بشيء لانه على تقدير الاستيناف عدم مع
لا يلزم الكذب في خبره وانما يلزم ترتب الغرض من طلب الولد عليه وهو يرثني
لكونه جواب سؤال مقدر فكانه قيل لم تطلب الولد فاجاب ليرثني وعدم ترتب الغرض
من فعل النبي عليه اهون من كون النبي عليه غير مستجاب الدعوة وفي صورة كون
النبي عليه مستجاب الدعوة في كل شيء نظر وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم
يكن خيرا لك وان لم يقصد بالاول ان يكون سببا للثاني فلا يجزم الثاني لعدم تقدير
ان يرتفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه كانه لما قيل لا تذهب به قال
لاي سبب قيل لانك تغلب عليه وتوجد فيها امثلة واما على الصفة كقوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني بالرفع كما قاله الزمخشري واما على الحال كقوله تعالى ذرهم في خوضهم
يلعبون قوله واما العرض جواب عن سؤال مقدر وهو ان العرض لما اشترك مع الابواب
الاربعة في كونه قرينة دالة على تقدير الشرط بعده كيف لم يعده معها ولم ينظمه في سلك لاعم
سلكها اجاب بان العرض كقولك لمن تراه لا ينزل الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا ليس بابا على حدة وانما هو من مولدات الاستفهام وليس به لان التقدير انه
لا تنزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال ويجوز تقدير الشرط

في غيره من المواضع المذكورة لقرينة دالة عليه كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا
وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وكقوله ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من
اله اذن لذهب اي لو كان معه اله اذن لذهب وكذا الشرط والجزاء لقرينة دالة عليه لا
يمنع كقوله تعالى ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله
فامن واستكبرتم ترك الجزاء وهو الستم ظالمين لذكر الظلم عقيبه في قوله ان الله لا يهدي
القوم الظالمين الدال عليه قال ومنها النداء الى الغير اقول ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب اقبال المخاطب بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ويطلق على القول
الدال على طلب اقبال المخاطب بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا كقولك يا زيد
ويوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وادواته الهمزة واي للقريب ويا وايا وهيا للبعيد
وقد ينزل القريب منزلة البعيد اما لان المدعو بليد او ساه او غافل كقول الفرزدق
فانعق بضانك يا جرير فانما منتك نفسك في الخلاء ضلالا واما للتاكيد ان الخطاب الذي يتلو
القريب المناطى معتنى به جدا كقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم واما لاظهار الحرص
على اقبال المدعو نحو يا موسى اقبل واما للانحطاط شان المدعو نحو قولك يا هذا ان البغاث
بارضنا لا تستنسر وكقوله تعالى حكاية عن فرعون واني لاظنك يا موسى مسحورا واما
لارتفاع شانه واستقصار من الداعي نفسه كما يقال في الجؤار يا رب وهو اقرب من حبل
الوريد وقد ينادي نفسه فكانه جرد نفسه عنه ثم خاطبها كقول الاعشى وهل تطيق
وداعا ايها الرجل وقد يستعمل صيغة النداء في غير معناه كالاغراء وهو الزام المخاطب
العكوف على ما يحث عليه العكوف في قولك لمن اقبل تظلم يا مظلوم امتنع توجيه النداء
الى طلب الاقبال لحصوله وتوجه الى غيره حاصل من زيادة الشكوى بمعونة قرينة
الحال

وهي التظلم وكالاختصاص وهو في معنى مناداة الشخص نفسه نحو قولكم انا افعل
كذا ايها الرجل فالمتكلم بقوله ايها الرجل نفسه اي انا افعل كذا مخصصا بهذا الفعل عنه
من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة وكقولهم نحن نفعل كذا ايتها القوم فالمراد من
قوله ايها القوم مسمى نحن اي نحن نفعل كذا مخصوصين من بين الاقوام وكقولهم اللهم اغفر لنا
ايتها العصابة فالمراد بايتها العصابة هو مسمى الضمير في لنا اي اللهم اغفر لنا مخصصين
من بين العصائب والنداء لمن لا يتصور منه الاقبال ظاهرا مثل قوله يا جبال اوبي معه
والطير ويا ارض ابلعي ماءك وقول الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الي نسيمها في سبيل الاستعارة اعلم ان كل واحد من الخبر والانشاء
قد يقع موقع الآخر اما استعمال الخبر في موضع الانشاء فاما للتفاؤل بوقوع المطلوب الذي
تحت لفظ الخبر كما اذا قيل لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة
ووفقك للتقوى في موضع اعذني من الشبهة واعصمني من الحيرة ووفقني للتقوى
للتفاؤل بلفظ الماضي على عدها واقعة والعصمة والتوفيق من الامور الحاصلة التي حقها
الاخبار عنها بافعال ماضية لحصولها واما لاظهار الحرص في وقوع المطلوب الذي دخل
تحت لفظ الخبر وقد مر ذلك مشروحا في بحث ان واذا من كلمات الشرط والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ يحتمل الوجهين اعني التفاؤل واظهار الحرص كما مر اي يحتمل ان يريد
بهما لامكان اجتماعهما وعلمه بهما بخلاف غير البليغ فانه لعدم علمه لا يحتمل ذلك واما
للاحتراز عن صورة الامر للتادب كقول العبد للمولى اذا حول عنه الوجه ينظر المولى
الي ساعة فان قول العبد للمولى ينظر المولى الي اقرب الى التادب من قوله انظر
الي امرا واما لحمل المخاطب على المطلوب بابلغ وجه بان يكون المخاطب ممن لا يحب

اي في مثل اعاذك الله من الشبهة

ان يكذبُ الطالب كما يقول الطالب لك تأتيني غدًا او يقول لك لا تأتني غدًا فانه يحملك على
الاتيان به او على عدمه بالطف وجه سواء لزمك اتيانك به او عدم اتيانك لانك لا تحب ان
تكذبَ الطالبَ الى الكذب واما لنحو ذلك واما استعمال الانشاء في مقام الخبر فاما لاظهار
الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اظهارا الى درجة كان المرضي مطلوب قال كثير
اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلّت اظهار الرضا باساءة المحبوبة
واحسانها اي لا تفاوت حينئذ باحسانك واسائتك وكونهما كانهما مرضيان ومطلوبان
الى واما للتوصل الى اظهار نفي ان تفاوت جواب الامر للمأمور تفاوت الداخل تحت لفظ
الطلب وقوعا وعدم وقوع كما تقول صم او لا تصم فاني لا اترك الصيام اي اني لا اترك الصيام
صمت او لم تصم فان عدم ترك الصوم وتمايل عليه لا تفاوت بتفاوت صوم المخاطب وعدم
صومه وعليه قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم
وكذا قوله انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم اي لن يغفر الله لهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم ولن يتقبل منكم انفقتم طوعا او كرها فلا تفاوت عدم العفو ان تفاوت الاستغفار
وعدمه وكذا لا تفاوت عدم القبول بتفاوت الانفاق طوعا وكرها والامر في باب
التعجب من نحو اكرم بزيد على انه بمعنى الخبر والتقدير اكرم زيد اي صار ذا كرم
همزته من قبيل ذي كذا جاعلا الباء زائدة منخرط في سلك ايراد الطلب في مقام الخبر
تنبيه الانشاء كالخبر في كثير من الاحوال التي ذكرت في الابواب الخمسة السابقة على
باب الانشاء وهي باب احوال الاسناد وباب احوال المسند اليه وباب احوال المسند
وباب متعلقات المسند وباب كل من الاسناد والتعلق بقصر او بغير قصر فان ما ذكر
فيها ليس كله مختصا بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر فليعتبره الناظر فيه

الانشاء

اي على التفاعيل ونحوها

في الانشاء من كون الاسناد الانشائي مجردا عن التأكيد ومؤكدا وكونه حقيقة عقلية
ومجازا عقليا وكون المسند اليه في الانشاء معرّفا ومنكرا ومذكورا ومحذوفا ومطلقا ومقيدا ومقدما ومؤخرا
ونحو ذلك وكونه عطف بيان وبدلا الى غير ذلك من الاحوال المذكورة في الابواب الخمسة
قال الفصل والوصل الى آخره اقول الباب السابع في معرفة الفصل
من الوصل من الجمل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل ترك العطف وتمييز
موضع احدهما عن موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة صعب المسلك دقيق المأخذ
لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علما بكنهه الا من اوتي في فهم لطائف كلام العرب
طبعا سليما ورزق في ادراك اسراره ذوقا صحيحا ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة
على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليها لان الامر كذلك في نفس الامر وانما حاول
بذلك التنبيه على غموض هذا الباب وان احدا لا يكمل فيه الا اذا كمل في سائر
الابواب لان نسبة هذا الباب الى سائرها نسبة المركب الى المفرد ويمتنع الاطلاع على
المركب دون الاطلاع على المفرد فوجب الاعتناء بتحقيقه على ابلغ وجه في البيان فنقول
وبالله التوفيق اذا اتت جملة بعد جملة فالاولى منهما اما ان يكون لها محل من الاعراب
اولا وعلى الاول لا تخلو اما ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم الاعراب لها اي في المحل
الذي يكون اعراب المعطوف عليه بسببه قصدا صحيحا اولا فان قصد ذلك عطف الثانية
على الاولى كعطف المفرد على المفرد لكون كل منهما في معنى المفرد لان الاعراب لا يكون
الا للمفرد اذ للامتناع مقتضيه لغيرهما فشرط كون هذا العطف مقبولا في الواو ونحوه
مما هو لجمع من حروف العطف في الجملة ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
ومناسبة كما في المفرد نحو زيد يكتب ويشعر فان قولنا يشعر في المثال المذكور جملة

مزيد ح

اي مستحق ... جامعة الفصاحة

معطوفة على الجملة الاولى وهي كتب مع فاعله ويكون لها محل من الاعراب وقصد تشريك
الثانية للاولى فيما كون اعراب الاولى بسببه وهو كونها خبرا للمبتدا وبينهما جهة جامعة
وهي اتحادهما في المسند اليه وكذا زيد يعطي ويمنع مثل زيد كتب وشعر فيما ذكر الا ان الجهة
الجامعة ههنا امر اتحادهما في المسند اليه وتضاد المسندين فالجهة الجامعة ههنا شيئان
ولا تشترط الجهة الجامعة في العطف المذكور وعيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
ولا تعلق لاحدهما بالاخر قوله والا فصل اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكمه فصلت عنها اي ترك عطف الثانية على الاولى نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم الآية
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم
على انا معكم لانه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين وليس منه وكذا قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون
لم يعطف الا انهم هم المفسدون على انما نحن مصلحون لما ذكر وكذا واذا قيل لهم امنوا كما
امن الناس قالوا انؤمن كما امن السفهاء الا انهم هم السفهاء لم يعطف الا انهم هم السفهاء على
قوله انؤمن كما امن السفهاء لما مر وعلى الثاني اي وعلى ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
لا يخلو اما ان يقصد ارتباط الثانية بالاولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو
او لا فان قصد عطفت الثانية على الاولى بذلك الحرف نحو قولك دخل زيد فخرج عمرو اذا
اردت ان تخبر ان خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة وكقولك دخل زيد
ثم خرج عمرو اذا اردت ان تخبر ان خروج عمرو كان بعد دخول زيد بمهلة وكقولك
يعطيك زيد دينارا او يكسوك جبة اذا اردت ان تخبر انه يفعل واحدا منهما لا بعينه

وان

فروغ نور رخت آفتاب تابانست ولی چه سود که از چشم خلق پنهانست

موسی
علی
سعد

وان لم يقصد الارتباط المذكور فلا يخلو اما ان يكون للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه اي ذلك
الحكم للثانية او لا فان كان للاولى حكم على الوجه المذكور فالفصل الثانية عن الاولى
اي لم يعطف نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون
[illegible] بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
بالظرف المقدم وهو قوله واذا خلوا الى شياطينهم فان استهزاء الله بهم وهو ان
خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون متصل
لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم او لم يخلوا اليهم وكذا في الآيتين الاخيرتين فانهم
مفسدون في جميع الاحيان قيل لهم لا تفسدوا او لا وسفهاء في جميع الاوقات قيل
لهم آمنوا او لا فقوله كما مر اشارة الى ما مر في بحث التقديم والتأخير من الاختصاص
الحاصل بتقديم الظرف وان لم يكن للاولى حكم كما سبق اي حكم غير النفي والاثبات
فاما ان لا يكون للاولى حكم اصلا او يكون لها حكم قصد اعطاؤه للثانية فلا يخلو اما ان يكون
بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام خلاف المقصود في الفصل كما سيأتي من
قولك لا وايدك الله او كمال الاتصال او شبه كمال الانقطاع او شبه كمال الاتصال
فان كانت الثانية كالمنقطعة عن الاولى او كالمتصلة بالاولى او لا فان كان بينهما
احد ما ذكر من الاربعة فكذلك اي فالفصل والا فالوصل اي العطف اما في الصورة
الاولى فلان العطف لو عطفت لكان بالواو والواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي
مناسبة بينهما والمناسبة تنافي كمال الانقطاع فلا يصح العطف بالواو واما في الصورة
الثانية فلان العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه لان التقدير ان بينهما كمال
الاتصال والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه واما في الصورة الثالثة

التي هي كالمنقطعة والرابعة التي هي كالمتصلة فيعلم مما مر في الصور الاولى والثانية
قال اما كمال الانقطاع الى آخره اقول اما كمال الانقطاع فيكون لامر يرجع
الى الاسناد واما الى طرفيه الاول ان تختلف الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي
بكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار فصل نزاولها لان قوله
نزاولها خبر لفظا ومعنى وارسوا امر لفظا ومعنى فامتنع العطف بينهما للاختلاف خبرا
وانشاء وفيه نظر لان التقدير ان الجملة الاولى لا محل لها من الاعراب وللاولى في البيت
له محل من الاعراب لانه مقول قال اما مفعول به واما مطلق على الاختلاف في القول في انه
متعد او لازم وكذا في اكثر الامثلة التي ستورد في الفصل والوصل فيما لا يكون للمعطوف عليه فيها
محل من الاعراب فائدة لما لانه اذا اقلته اللهم الا ان يقال ان كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وشبههما والتوسط بينهما لا يختص بان لا يكون للاولى محل من الاعراب وان ذكرها
فيه لا يقتضي ذلك فحينئذ سوغ النظر الرائد هو الذي يرسل في طلب الكلاء ونزال
بكذب الرائد اهله ارسوا صيغة امر ينبغي المعنى لانه من ارسيت السفينة اذا حبستها بالمرساة
عن الجري وروي وقال سيدهم وذلك انهم لما راوا السفينة طمعوا في اخذها فامر امير القوم
الملاحين بارساء السفينة طمعا في اخذها ونزاولها من المزاولة وهي معالجة الاشياء والضمير
للسفينة فاضمرها اي ان يغير الخارج بها كما قال ابن الحاجب صرح بانه للخمر لانه قال الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة للخمر فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا بل يحسن الرفع على القطع كا
نه تم وعولك لان المراد تذكر وعلل الامر بالقيام به فلا يحسن جعله مجزوما لانه
بعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى المراد قال سيبويه ان ادخ

هذا

هذا المعنى بحيث ولا يستقيم ان يكون حالا لا بلا نبوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع
لحصول المعنى المراد الحتف الموت والمقدار القدر او الثاني ان تختلف الجملتان خبرا وانشاء
معنى لا لفظا اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى لا لفظا نحو
قولك مات فلان رحمه الله فصل رحمه الله من قوله مات فلان لان هذا خبر لفظا ومعنى
ورحمه الله انشاء معنى لا لفظا لان لفظه خبر اذ هو ماض الثالث ان لا يكون بين الجملتين
جامع كما سياتي واما كمال الاتصال فيكون لامور ثلاثة اولها ان يكون الثانية مؤكدة للاولى
والمقتضي للتاكيد دفع توهم التجوز او الغلط وهو قسمان احدهما ان تنزل الثانية من الاولى
منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى كقوله الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب لانه لما بولغ في وصف الكتاب
ببلوغه في الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدا لفظ ذلك فان البعد فيه للتعظيم وعلو
درجته وتعريف الخبر باللام وهو الكتاب على انه الكتاب الكامل المستحق لان يسمى كتابا
المقتضي لحصر الكتاب الحاوي فيه مبالغة وما عداه من الكتب السابقة في مقابلته
ناقص جاز ان يتوهم السامع قبل التامل انه المبالغة المذكورة في وصفه على وجه التحقيق
لا على وجه الجزاف اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به على سبيل المجازفة من غير تحقق
واتقان فاتبع ذلك الكتاب قوله لا ريب فيه نفيا لذلك التوهم فوزان لا ريب فيه
في الآية وزان نفسه في قولك جاء زيد نفسه في ازالة توهم السامع مع اختلاف معنى المؤكد
والمؤكد قوله بجعل متعلق بقوله بولغ في وصفه والضمير الذي في قوله تبعه العائد مقام الفاعل
يعود الى قوله ذلك الكتاب والضمير المنقول فيه يعود الى قوله لا ريب فيه وكذا قوله
تعالى واذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كان لم يسمعها كان في اذنيه وقرا الثاني

مقررا لما افاده الاول لان المقصود من التشبيه بمن في اذنيه وقر هو بعينه المقصود من
التشبيه بمن لم يسمع الا ان الثاني ابلغ لان حال من لا يسمع لعدم السمع ابلغ في عدم الانتفاع بالكلام
من حال من يصح عليه ذلك وكذا قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن لان قوله انا معكم معناه الثبات
على اليهودية وقوله انما نحن مستهزؤن رد للاسلام ودفع له منهم لان المستهزئ بالشيء المستخف به
منكر له ودافع لكونه غير معتد به ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ويحتمل الاستيناف اي فما
بالكم ان صح انكم معنا توافقون اصحاب محمد فلذلك فصل انما نحن مستهزؤن عن انا معكم وثانيهما
ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى كقوله تعالى
ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين فيه لان معنى هدى للمتقين انه في الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها لان التنكير فيه للتعظيم حتى كانه هداية محضة وهذا معنى قوله ذلك الكتاب
لان معنى ذلك الكتاب الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان شان الكتب
السماوية الهداية لا غير وبحسب الهداية تتفاوت الكتب السماوية في درجات الكمال فما
هو اكثر هداية فهو ارفع درجة فوزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاء زيد زيد فانه ازالة
توهم السامع والاتحاد معنى المؤكد والمؤكد قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
فصل قوله لا يؤمنون لما كان تقريرا لما افاده قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم من
ترك اجابتهم الى الايمان وكذلك فصل قوله ختم الله على قلوبهم عن قوله سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم لانه تاكيد لا يؤمنون في انه تاكيد لان عدم التفاوت بين الانذار
وعدمه لا يصح الا في حق من ليس له قلب يخلص اليه حق وسمع يدرك به حجة وبصر
تثبت به عبرة هو مع قوله ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة
مقررا ومؤكدا لقوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم كانه يجوز ان يكون لا
يؤمنون

وكذا ح

يؤمنون خبر ان فالجملة قبلها اعتراض وثانيهما ان تكون الثانية بدلا من الاولى
والمقتضي للابدال كون الاولى غير وافية بتمام المراد كما في بدل البعض وبدل
الاشتمال او كغير الوافية كما في بدل الكل بخلاف الجملة الثانية فانها اوفى بتادية
المراد والمقام يقتضي اعتناء بشان المراد لكونه مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا
او لطيفا فان المطلوب لذاته يكون الاعتناء به كما هو مطلوب لغيره وكذا الاعتناء
بشان الفظيع اي الشنيع والعجيب واللطيف فوق الاعتناء بشان ما لم يكن كذلك وهو
ضربان احدهما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض من متبوعه كقوله تعالى
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان قوله امدكم بانعام الى اخره
عن امدكم بما تعلمون بدل عن الاولى لان قوله تعالى مسوق للتنبيه على نعم الله
تعالى عند المخاطبين وقوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون اوفى بتادية
للتنبيه على النعم مما قبله لدلالة الثاني على تلك النعم بالتفصيل من غير احالة على
علم المخاطبين المعاندين والامداد بما ذكر من الانعام وغيرها بعض الامداد
بما تعلمون لانه ... وليس ... فوزانه وزان وجهه في قولك اعجبني زيد وجهه لدخول
الثاني في الاول ويحتمل الاستيناف فكانه سائل سائل ماذا امدهم فقال امدكم
بانعام الى اخره وثانيهما ان ينزل منزلة بدل الاشتمال من متبوعه كقوله
تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فصل اتبعوا من لا
يسالكم عن اتبعوا المرسلين بدلا عنه لان المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل
وقوله اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون اوفى بتادية ذلك لان معناه لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا وخير الاخرة وقوله

به نفوس الاعتناء امر

الثانية من الاولى ح

الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فصل لا تقيمن
من ارحل بدلا عنه لان المراد به كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سر
العلن وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد وهو
اقتران نون التاكيد به بخلاف ارحل فانه لا يدل عليه بالمطابقة فهو ان لا تقيمن
عندنا وان حسنها في التحقيق الارتحال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة وهي الاتحاد في المسند اليه ودلالة
احدهما على الاخر وفيه نظر اذ لا نسلم ان دلالة لا تقيمن عندنا على المراد المذكور بالمطابقة
بل معناه المطابقي هو طلب ترك الاقامة البتة على الاستعلاء وهو غير المراد المذكور
وليس دالا عليه بالمطابقة بل لا يدل عليه الا بالقرينة الخارجة عنه وهي ما بعد
ذكره وكذا دلالة ارحل على المراد المذكور ليست بالمطابقة ولا بالتضمن بل لا يدل عليه الا
بالقرينة المذكورة وثانيهما ان تكون الثانية بيانا للاول بان تنزل من الاول
منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح والمقتضي للتبيين ان يكون
في الاول نوع خفاء مع اقتضاء المقام ازالته كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فصل قال عن وسوس
لكونه تفسيرا وتبيانا له اي انهى الى ادم وسوسته لان الوسوسة هو الكلام
بكلام خفي يكون وتدعوه الى شر وفيه نوع خفاء فازاله بقوله قال يا ادم الى اخره
فهو ان قوله تعالى هذا وذان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر في ازالة الابهام
عن الاول بالثاني روي ان عمر رضي الله عنه اتاه اعرابي فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم

استقبل

استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي الله عنه مقبل من اعلى
الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
واما قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم ففصل للتبيين والتاكيد اما التبيين
فلانه نفي الخروج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر فاثبات الملكية له
تبيين لذلك الجنس وتعيين له وجعل بعضهم هذا المعنى صفة واما التاكيد فلانه اذا
كان ملكا لم يكن بشرا فيستلزم عدم كونه بشرا وهو التاكيد معنى او لانه اذا قيل
في العرف لانسان ما هذا بشرا حال تعظيم له وتعجب مما يشاهد منه من حسن خلق
وخلق كان الغرض انه ملك بطريق الكناية قال المؤلف في الايضاح فلا تنزلت الثانية
منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض قلنا
يجوز التنزيل المذكور لانه جعل بعضهم ان هذا الا ملك كريم صفة مميزة لانه يدل على بعض
احوال الذات التي هي الجنس الذي هو غير جنس البشر وكذا قوله تعالى يخادعون الله في
قوله ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين صفة ثانية قال
واما كونها كالمنقطعة الى اخره اقول اما كون الثانية كالمنقطعة عن الاولى فلكون عطفها
عليها موهما لعطفها على غيرها وهو يسمى فصل الثانية عن الاولى لذلك قطعا مثاله قول
الشاعر وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم لم يعطف اراها على تظن لئلا
يتوهم السامع انه معطوف على ابغي لقربه منه مع انه ليس بمراد لان المراد انه حكم الشاعر
على سلمى بقوله اراها في الضلال تهيم لانه من مظنونات سلمى في حق الشاعر فلذلك لم يكن اراها

كالمنقطعة عنها وان صح عطفها عليها وتحتمل الاستئناف لانه جواب قوله وتظن سلمى انني ابغي بها
بدلا اي اراها فما جوابه في ظنها ذلك فقطع اراها لئلا يتوهم جوابا لهذا السؤال وقسم صاحب
المفتاح القطع الى قسمين احدهما القطع للاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الجملة الاولى
كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه والجملة الاولى حكم وانت لا تريد ان تشرك
الثانية لها في ذلك الحكم كما في هذا البيت وثانيهما القطع للوجوب وذلك اذا كان يوجد
قبل الجملة الاولى كلام مشتمل على مانع من العطف عليه ومثله بقوله الله يستهزئ
بهم وقال لانه لو عطف اما على جملة قالوا او اما على جملة انا معكم وكلاهما لا يصح لما مر
وكذا قوله الا انهم هم المفسدون وقوله الا انهم هم السفهاء وقال المؤلف في الايضاح
وفيه نظر لجواز ان يكون المقطوع في هذه المواضع الثلثة معطوفا على الجملة المصدرة
بالظرف وهذا القسم لم يثبت استئنافه قلت جعل المقطوع في المواضع الثلثة من
قبيل الاحتياط لا ينافي جعله من قبيل وجوب القطع باعتبارين وهما اعتبار ما ذكره
المؤلف واعتبار ما ذكره صاحب المفتاح وهو اعتبار عطف المقطوع بالنسبة الى
الجمل التي ذكرها صاحب المفتاح فقط لا الى الكل حينئذ يكون القطع فيها من قبيل
الاحتياط لان المراد بالاحتياط كما ذكره صاحب المفتاح ما امتنع العطف فيه من وجه
ويصح العطف فيه من وجه اخر وفي الآيات الثلث لو لم يثبت امتناع عطف المقطوع على
الجمل المصدرة بالظرف لكون القطع من قبيل الاحتياط لا من قبيل الوجوب فتدبر
[illegible] انه يثبت امتناع العطف بالنسبة الى بعض الجمل فالقطع بهذا الاعتبار من قبيل الوجوب
وان كان بغير هذا الاعتبار فقط من قبيل الاحتياط فالحاصل انه في بعض الصور يتعين
الحمل على الاحتياط وذلك اذا لم يكن قبل الاولى مانع من العطف اصلا وفي بعض

الصور

الصور يتعين الحمل على الوجوب وذلك اذا كان قبل الاولى مانع من العطف ولم يكن
قبلها شيء اصلا يصح العطف عليه وفي بعض الصور لا يتعين الحمل على احدهما بل
يصلح لكل واحد منهما ويتعين فيه التشبيه وكلام صاحب المفتاح يحتمل الحمل الثلثة
واما كون الثانية كالمتصلة بالاولى فلكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل
المقتضي الذي هو الجملة الاولى منزلة المقتضى الذي هو السؤال فيجعل كانه السؤال عن الثانية
ويجعل جوابه جوابا فتفصل الثانية عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال وقال
صاحب المفتاح فينزل السؤال المقدر منزلة الواقع لنكتة اما لتنبيه السامع على موقعه
او لاغناء السامع ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف او لغير ذلك مما ينخرط
في هذا السلك ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
استئنافا وكذا الجملة الثانية ايضا تسمى استئنافا فلفظ الاستئناف على اصطلاح علماء
المعاني يطلق على المعنيين المذكورين والاستئناف على ثلثة اضرب لان السؤال الذي
تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم الذي في الجملة الاولى مطلقا كما في السبب كقول
الشاعر قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما
سبب علتك فاجاب بقوله سهر الى اخره فلا يكون فصل عن جملة والسؤال ههنا عن مطلق سبب
العلة وكقوله وقد غرضت من الدنيا فهل زمني معط حياتي لغر بعد ما غرضا جربت دهري
واهليه فما تركت لي التجارب في ود امرئ غرضا لم يصل جربت بالعطف على غرضت لئلا
[illegible] على سؤال ينساق اليه معنى البيت الاول وهو لم تقول هذا وتشكو ما الذي اقتضاك ان
تطوي عن الحياة الى هذه الغاية تشكي فاجاب عن ذلك بقوله جربت الى اخره وقد

اي ملك والغمر من لم يجرب الامور وبعضهم يجعل بالغمر صفة لغنى وباغرها صفة اخرى له وما
فيه ناشية ومنه غضب يرجع الى الغنى والتجا[...] بكسر الا[...] والغرض هيهنا الحاجة
والقصد والمعنى جربت الدنيا فجربت منها وهل [...] ى ان اهل جميع من لم يجرب
الدنيا ولم تعجبه من تقلب احوالها بعد وسعة [...] شار صيرته على ترك يعلم من احوال الدنيا
ما علم الشاعر ومعنى الثاني انا [...] رد اهلها لم يترك لي حاجة في مودة احد من
سبب اهل الزمان واما غير خاص الحكم فيما كان موضع المكنى فيه تقدير الخاص تقدير العام فيه
وبالعكس وتقدير الخاص اولى حيث امكن كقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل ان النفس لامارة بالسوء وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم الذي هو في الجملة الثانية كما مر في باب احوال الاسناد الخبري لان السوال
هيهنا لما كان عن سبب خاص للحكم علم ان السائل عالم بان له سببا لكنه طالب لخصوصيته لا
لماهية السبب فيعلم ان السوال جملة طلبية فيقتضي تاكيد حكمها على حسب ما مر واما عن
غيرهما كقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام كانه قيل فماذا قال ابرهيم فقيل قال سلام وكقول — السبب المطلق والسبب الخاص
الشاعر زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فانه لما ادعى الشكاية عن
جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع ان يسال اصدقوا في ذلك ام كذبوا فاخرج الكلام
مخرجه اذا كان هذا السوال قد قيل له ففصل فقال صدقوا الخ الشق وايضا منه اي الاستيناف
ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
اليه ومن الاستيناف ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه الحديث كقولك احسنت الى زيد صديقك
القديم اهل لذلك اي للاحسان اليه وهذا ابلغ مما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه لكون
الاستيناف على هذا الوجه منطويا على بيان سبب الحكم كما [...] وما فيه بيان السبب

ادخل

ادخل في القبول مما ليس كذلك فعلم ان الاستيناف باعتبار اعادة اسم ما استونف وباعتبار ما
يبنى على صفته على ضربين كما مر وقد يحذف صدر الاستيناف لقيام قرينة دالة عليه كقوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرا يسبح مبنيا للمفعول فانه اذا قيل يسبح له فيها علم ان
ثمة فاعلا ولكنه لم يذكر وكان سائلا سال من يسبحه فقال يسبحه رجال اي يسبحه رجال
فيسبحه هو صدر الاستيناف وهو محذوف وعليه اي على حذف صدر الاستيناف نحو قولهم نعم الرجل
او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو
زيد وهو عمرو كانه لما قيل ذلك فابهم الفاعل بجعله معهودا ذهنيا مظهرا او مضمرا سئل عن تفسيره
بانه من هو فقيل هو زيد او هو عمرو ثم حذف المبتداء وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه او لا مع قيام شيء مقامه الاول كقول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف وليس لكم الاف
حذف الجواب الذي هو كذبتم في زعمكم واقام قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه والسوال
المقدر هو لم تنكر زعمنا ان اخوتنا قريش ويجوز ان يقدر قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسوال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف
فيكون في البيت استينافان والثاني كقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن ونعم العبد اي ايوب او
هو لان الكلام على هذا المقدر وهذا على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف واما
الوصل لدفع ايهام خلاف المقصود فكقول البلغاء لا وايدك الله فانه لو قيل لا ايدك الله
بدون الواو لكان عليه كلاما لا وساط لاوهم الدعاء بنفي التاييد فوصل بالواو لدفع هذا الايهام
قال واما التوسط اي اخره **اقول** اما التوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال فهو ضربان احدهما ان تتفق الجملتان خبرا لفظا ومعنى او انشاء لفظا ومعنى
مع جهة جامعة بينهما [...] ايضا فيما خبرا لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم

والجامع بينهما هو اتحادهما في المسند وفي المسند ... قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم والجامع هو اتحادهما في التضاد ومثال ... ومعنى والجامع قوله تعالى
كلوا واشربوا ولا تسرفوا الجمل الثلث انشاء ... ومعنى الاوليان امر والثالثة نهي
والجامع اتحادهما في المسند اليه وثانيهما ... جملتان خبرا معنى والجامع بينهما او انشاآن
والجامع بينهما سواء كما ستقف ... مثال الاول قوله تعالى فلما جاءها نودي ان بورك من
في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والق عصاك
قوله الق عصاك جملة انشائية لفظا وخبرية معنى معطوفة على قوله ان بورك وهي جملة خبرية
معنى ولفظا فالجملتان اي المعطوف والمعطوف عليه خبريتان معنى لان التقدير فلما جاءها
قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك لما عرف في النحو ان ان هذه اعني المفسرة لا تاتي
الا بعد فعل في معنى القول وهو ههنا نودي فانه يدل على القول بحروف الدال عليه والجامع
اتحادهما في المسند اليه وهو موسى اما في الق فواضح واما في بورك فلان المنادى فيه هو
موسى وكونهما في تقدير النداء اي نودي في المثال المذكور ليس هو انشاء لفظا خبرا معنى بل
هو انشاء لفظا ومعنى والمعطوف مقدر وكذا المعطوف عليه ومثال الثاني قوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا عطف على قوله وقولوا على قوله لا تعبدون لانه بمعنى لا تعبدوا وانهيا والجملتان انشائيتان
معنى لا لفظا بل لفظ احديهما خبر اللاحق انشاء والجامع اتحاد المسند اليه فيهما وهو
واو الضمير وكونهما في تقدير اخذ الميثاق اذ قبلهما اخذنا ميثاق بني اسرائيل واما قوله
وبالوالدين احسانا فالتقدير احسنوا او تحسنون بمعنى واحد ... فالجملتان انشاء معنى وخبرا
لفظا واما واحسنوا فيكون الجملتان انشاء معنى لا لفظا بل ... هما خبر ولفظ الاخرى
انشاء

انشاء والجامع ما ذكر وهذا ابلغ من جهة ... ي والامر لانه كانه مسارع الى الانتهاء والامتثال
فهو يخبر عنه وكذا قوله ... اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في ظلال
على الارائك متكئون لهم فيها فاكهة ... يدعون سلام قولا من رب رحيم
وامتازوا اليوم ايها المجرمون ... عطف وامتازوا على ان اصحاب الجنة
اليوم في شغل فاكهون ... معنى ... فليمتازوا عنكم اليوم بان ذلك ان
قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون خطاب لاهل المحشر لانه متصل الجملة قوله ولا
تجزون الا ما كنتم تعملون من جزاء اصحاب الجنة وجزاء اصحاب النار وهذا الخطاب لاهل المحشر
وقت حضورهم فيه بدلالة الكلام السابق عليه من قوله ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم جميع
لدينا محضرون فاليوم لا تظلم نفس شيئا والتقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر
تؤول حالهم الى اسعد حال فليمتازوا عنكم اليوم الى الجنة وامتازوا انتم عنهم الى النار ايها
المجرمون والجامع بينهما اشتراكهما في قوله لا تظلم نفس شيئا وفي قوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون
وفي انهما في حكم اليوم وفي تقابل تصور المسند اليه فيهما واما قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا
وعملوا الصالحات فقال الزمخشري قوله وبشر الذين آمنوا معطوف على فاتقوا النار وقال ايضا
فيسوق العطف في قوله تعالى وبشر المؤمنين انه معطوف على تؤمنون قبله لكونه في معنى
آمنوا امرا وفيه نظر لان المسند اليه في المعطوف عليه فيهما جمع وفي المعطوف مفرد وايضا
المسند اليه في المعطوف عليه في الآية الاولى هو الكافرون وفي الآية الثانية هو المؤمنون
وفي المعطوف فيهما ... ضعيف ثم قوله تؤمنون بيان لما قبلها على طريق الاستئناف
فهو التجارة كانهم قالوا ... هل ادلكم مثل تؤمنون واذا كان كذلك فكيف يصح عطف بشر

الموصين عليه فلهذا ذهب صاحب المفتاح الى انهما معطوفان على قل مرادا قبل يا ايها الناس
وقيل يا ايها الذين امنوا لان ارادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة في
القرآن وذكر لما صور كثيرة منها قوله تعالى وانزلنا عليكم المن والسلوى كلوا وقوله
واذ اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا وقوله واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا
اي وقلنا في الآيتين السابقتين وقلنا بين الاخيرين وفي هذا بعد للمعطوف عليه قال
المولف فالاقرب ان يكون الامر يعني بشر في الآيتين معطوفا على مقدر يدل عليه
ما قبله وهو في الآية الاولى فانذرا ونحوه اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وفي الثانية فابشر
او نحوه اي فابشر يا محمد وبشر المومنين ويمكن ان يقال انه معطوف على مقدر هو قل والقول
اقرب مما ذكره صاحب المفتاح لعدمه في الآية الاولى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي اذا ثبت
عجزكم عن المعارضة وظهر صدق نبيكم يا محمد فقل لهم اتقوا النار المستلزم للنار الى آخره
وبشر الذين امنوا في الثانية قل يا محمد ان تفعلوا ذلك يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم الى آخره
وبشر المومنين والجامع بينهما اتحاد المسند اليه واذا تقرر ذلك فلنعلم ان العطف فيما
بين الجمل يعتمد على معرفة الجامع منهما والجامع لابد اما ان يكون باعتبار المسند اليهما من الجملتين
فقط اي باعتبار المسند اليه في هذه الجملة او باعتبار المسندين فقط اي باعتبار
المسند في هذه الجملة وباعتبار المسند في هذه الجملة او باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا
والمعتبر في العطف هو هذا الاخير وهو الذي تعرض المولف له بقوله والجامع منهما
يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين هذا اذا كان المسند اليه في الجملتين
شيئين اما اذا كان المسند اليه فيهما شيئا واحدا سواء كان المسندان فيهما مما يجوز اجتماعهما
نحو يشعر زيد ويكتب او لا يجوز نحو يعطي زيد ويمنع فيجب ادخالهما مما ذكر منهما لان العرض

المسند اليه والمسندين جميعا

المتبوع لان هذه الواو وان كانوا يسمونها واو الحال اصلها العطف قال المولف اصل
الحال المستقلة ان تكون بغير واو لانها في المعنى حكم على صاحبها فلا يدخلها الواو كالخبر
بالنسبة الى مبتدائه ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها فلا يدخلها الواو كالنعت
بالنسبة الى منعوته والتحقيق فيه ان الاعراب انما جيء به في الاسماء ليدل على تعلق معنوي
حصل منها وبين عواملها بسبب التركيب الاسنادي فاذا وجد الاعراب في موضع يكون
دليلا على تعلق هناك معنوي فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو مثلا لكن خولف
هذا الاصل فيها اذا كانت جملة لانها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة غير متعلقة بالاولى
فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل
الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت مطلقا واذا تقرر ذلك فنقول
الجملة التي تقع حالا لا تخلو اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون خالية اما الاولى فيجب
ان تكون بالواو ليلا تصير منقطعة عن صاحبها غير مرتبطة به مثل جاء زيد والشمس
طالعة وجاء زيد وما تكلم عمرو وجاء زيد وقد خرج عمرو وجاء زيد وما خرج عمرو
وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه مع
الواو الا الجملة المصدرة بالمضارع المثبت كقولك جاء زيد ويتكلم عمرو على ان يكون ويتكلم
عمرو حالا عن زيد فانه لا يصح بالواو لما سياتي ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يجب ان
يكون ارتباطها بالضمير وحده وفيه نظر اذ لا نسلم ان ارتباطها يجب ان يكون بالضمير وحده
بل يصح بالواو مع الضمير ايضا مثل قوله تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اليكم فان قوله وقد تعلمون جملة وقعت حالا وهي مضارع مثبت
مع ان الربط ليس بالضمير وحده والتعليل الذي يذكر في ذلك ضعيف كما سياتي لا يقال

اذ جعله اسمية لان التقدير وانتم قد تعلمون لانا نقول الاصل عدم التقدير قوله خاليه
عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال اذ لو لم تخل عنه يصح وقوعها حالا لتعلق وقوله
يصح ان تقع حالا عنه دون ان نقول يجب لانه يجوز ان يكون الثانيه معطوفة على الاولى
فلا يجب وقوعها حالا واما الثانيه وهي قوله والا اي ان لم يكن الجملة الواقعة حالا خاليه
عن صاحبها فانه يجب ان يكون بالواو ونحو قام زيد وعمرو يتحدث ويمتنع نحو قام زيد متحدث ويشرك ضميره
العراق ولنبين اسباب هذا الاختلاف فنقول الجملة لا تخلو اما ان يكون فعليه او اسميه
فان كانت فعليه فلا تخلو اما ان يكون الفعل فيها مضارعا او لا فان كان مضارعا فلا تخلو
اما ان يكون المضارع منفيا او مثبتا فان كان مثبتا امتنع دخول الواو نحو ولا تمنن تستكثر
وقوله تستكثر مرفوع منصوب المحل على الحال اي لا تعط مستكثرا طالبا اكثر مما اعطيت
وقرئ بسكون الراء اما لانه بدل كانه قيل لا تمنن لا تستكثر على انه من المن في قوله تعالى
ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لان من شان المنان بما يعطي ان يستكثره اي يراه كثيرا
ويعتد به واما لانه شبه ثرو من سكره بعضد فسكن تخفيفا واما للوقف ولا يجزم
على انه جواب النهي لفساد المعنى واما للوقف وقرئ بالنصب على اضمار ان وانما امتنع دخول
الواو فيما ذكر لان الاصل في الحال هي المفردة لان لها اعرابا والاصل في الاعراب هو للمفرد
وايضا المفرد اصل بالنسبة الى المركب والحال المفردة المنتقلة تدل على حصول صفة غير
ثابتة اي غير مستمر مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له وهو عاملها مثل
جاء زيد راكبا فان راكبا يدل على حصول صفة الركوب التي هي غير ثابتة مقارن ذلك
الحصول للمجئ وانما قلنا ان الحال المفردة تدل على ما ذكرناه اما دلالتها على حصول صفة المنتقلة
مقارن لما جعلت الحال قيدا له فلان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول باعتبار

نعماء
ان جعل المسند اليه جامعا للامرين فلو [illegible] وقيل فلان يقول بالاعاطف لتوهم ان
الثاني رجوع عن الاول شاعر [illegible] المسند اليه فيهما شيئين سواء كان المسندان فيهما
مما يجوز اجتماعهما نحو زيد شاعر وعمرو [illegible] او مما يمتنع اجتماعهما نحو زيد طويل وعمرو نحو
قصير يعطف فيهما اذا كان بين زيد [illegible] مناسبة ما مثل ان يكونا اخوين او
عالمين او قاضيين او نظيرين او غير ذلك مما [illegible] اتحاد التعلق منهما فلو قلت زيد
شاعر وعمرو كاتب بدون اعتبار المناسبة بينهما بان لم يكن لزيد تعلق بحدث عمرو
لم يجز وكذا لو قلت زيد طويل والخليفة قصير عند من لا يكون لزيد تعلق بحدث الخليفة
ولو قلت زيد شاعر وعمرو طويل لم يجز مطلقا اي سواء كان بينهما مناسبة مثل ان يكونا كان صح
اخوين او لا يكون بينهما مناسبة لانه لعدم تشبهه عاستنكر ذكر احدهما من الشعر والطول
عند ذكر الاخر بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب اذا كان بينهما مناسبة فانه يجوز لان
ذكر احدهما من الشعر والكتابة عند ذكر الاخر لا يستبدع ولا يستنكر بل يكون كشيء دالا
وعلى قولك زيد شاعر وعمرو طويل قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ااندرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون قطع عما قبله لانه كلام في شان الذين كفروا وما قبله كلام في شان
القران قال المؤلف وما شعر به ظاهر كلام صاحب المفتاح فيه هو انه يكفي ان يكون
الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما وقال هذا منقوض بنحو ما مر
من المثالين الممتنع فيهما العطف وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبه فيه ولعله سهو فانه صرح في كتابه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على
قول خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر قلت قال صاحب المفتاح اما الحالة المقتضية
لكمال الانقطاع [illegible] فهي ان يختلفا خبرا وطلبا او ان يتفقا خبرا الا انه لا يكون

بينهما جامع ثم ذكر الجامع مطلقا اعم من ان يكفي كل واحد منه في صحة العطف او لا
كما سبق ولا يلزم من ذكر الجامع واقسامه باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من
قيودهما مطلقا انه كلما حصل واحد منها يكفي في صحة العطف ولم يشعر ظاهر كلامه
في شيء من كتابه بانه يكفي الجامع الذي ذكره في صحة العطف بل لم يشعر به ظاهر كلامه في اشتراط
القطع لعدم الاختلاف خبرا وطلبا وفي ان مجرد الجامع لا يكفي فههنا يجب ان يكون معتبرا
ملتفتا اليه حتى يصح العطف وهو قوله ومن لعدم القطع لعدم الاختلاف مما ذكر يكون
في حديث وقع في خلال بعضه حديث آخر لا جامع بينه وبين ما انت فيه يوضح او بينهما
جامع غير ملتفت اليه لبعد مناسبة عنه وبعد ميل الى ذكره داع فيورده في الذكر متصلا
فعلم منه ان وجود الجامع مطلقا لا يكفي وح لا يلزم انتقاض كلامه بما ذكره المؤلف **قال**
السكاكي الجامع بين الشيئين عقلي الى اخره **اقول** يريد ان يذكر ما ذكره صاحب المفتاح
من الجامع بين الجملتين فقال الجامع بينهما عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي
فهو ان يكون بينهما اتحاد في تصور اي في تصور المسند اليه او في تصور المسند او في قيد
من قيودهما نحو فلان يصل ويقطع وزيد كاتب وعمرو و هزم الامير الجند يوم الجمعة
وخلع السلطان منه الغاية او ان يكون بينهما تماثل في تصور مثل الحالتين المسند
اليه كما مر او في المسند مثل عمرو اب لبكر وعمرو اب لخالد او في قيد من قيودهما وحكم
التماثل حكم الاتحاد فان العقل يجرد المثلين عن التشخص في الخارج اي عن الصفة التي
تشخص الموجود عن كل ما عداه في الذهن والخارج يرفع التعدد من المثلين ويجعلهما متحدين
بان يعقل ماهيتهما النوعية المشتركة منهما مجردة عن التشخص او ان يكون بينهما تضايف
بان لا يمكن تعقل احدهما بدون تعقل الآخر سواء كان التضايف بين الامور المعقولة

كما بين العلة والمعلول والسبب والمسبب لان العلة انما يعقل من حيث هي علة بالنسبة
الى المعلول من حيث هو معلول وبالعكس وكذا السبب والمسبب فان العلة او السبب هو
ما يتوقف عليه الشيء والمعلول والمسبب هو ما يتوقف على الشيء فكل واحد من الموقوف
عليه والموقوف باعتبار انهما موقوف وموقوف عليه لا يمكن تعقله الا باعتبار الآخر
او من الامور المحسوسة كما بين السفل والعلو وهو تضايف محسوس مكاني
فان السفل والعلو من حيث هما سفل وعلو لا يمكن تعقل شيء منهما بدون الآخر
او من ما يعم المعقول والمحسوس كما بين الاقل والاكثر فان الاقل من حيث هو
اقل انما يعقل باعتبار ما هو اكثر منه وبالعكس وهما يعمان المعقول كثلاث
وثلث مسائل والمحسوس كثلاثة كتب وثلثة كتب وانما قال التضايف من الجامع
لان التضايف بين الشيئين يوجب احضارهما عند العقل اذا اعقل احدهما واما
الوهمي فهو ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل ككوني بياض ولون صفرة
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ولذلك حسن الجمع
الثلاثة التي هي الشمس وابو اسحق والقمر في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر وحكم المثلين حكم المتحدين لما مر او ان يكون بين
تصوريهما تضاد كالسواد والبياض وهو مثال التضاد في الالوان وبينهما
واسطة والايمان والكفر وهو مثال التضاد في المعاني وذهب بعضهم الى ان
لا واسطة بينهما على مذهب الاشاعرة لان الايمان عندهم هو تصديق النبي عليه السلام
في كل امر ديني علم مجيئه به بالضرورة والكفر انكار شيء من ذلك فالمكلف اما
ان يصدقه في الكل او لا فلا واسطة وفيه نظر لان المكلف قد يخلو عنهما

فان لا يبلغه حيث يبنى او يبلغه لكن لا يحث يجب عليه تصديقه وكالمتصفات بالمعاني
المتضادة كالاسود والابيض والمؤمن والكافر او ان يكون بينهما شبه تضاد كالسماء
والارض والاول والثاني ولما كان المتضادان هما المتقابلين الوجوديين المتعاقبين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف حكم على السواد والبياض والكفر والايمان بالتضاد
بينهما لوجود القيود المذكورة فيهما دون السماء والارض والاول والثاني فان بينهما
شبه تضاد لشبههما المتضادين في كونهما وجوديين وفي ان بينهما غاية
الخلاف وليسا متضادين لانتفاء قيد التعاقب لاستحالة قيامهما على محل اصلا وانما
يصح ان يكون التضاد وشبهه جامعا لان الوهم ينزل المتضادين والشبيهين
بهما منزلة المتضايفين فيجتهد الوهم في الجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد كالسواد
مثلا اقرب خطورا بالبال مع ضده كالبياض واما الخيالي فهو ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة في الخارج مؤدية الى ذلك
التقارن في الخيال ولاختلاف تلك الاسباب اختلفت الصور الثابتة في
الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور تتعانق في خيال كآلات كل صناعة في خيال
صاحبها وتلك الصور في خيال آخر وهو خيال الجاهل بتلك الصناعة لا ترى
بعضها بعضا لعدم الاجتماع فيه وكم صور لا تكاد تلوح في خيال كصور محبوب
زيد في خيال عمرو مثلا وهو لا يكون بخياله وتلك الصور في غيره كالخيال
لخيال زيد نادر على علم لانه لا افادة فيه بل تفاوته كما يحكى ان صاحب سلاح ملك
وصائغا وصاحب بقر ومعلم صبية سافروا ذات يوم ووصلوا سير النهار بسير
الليل فبينما هم في وحشة الظلماء ومقاساة محنة التخبط وخوف الضلال وقد

جادر

جادر الحرام الطيبين طلع عليهم البدر بوجهه الكريم واضاءت لهم انواره كل مظلم
فافاض كل منهم في الثناء عليه وشبهه بافضل ما في خزانة صوره فشبهه
السلاحي بالترس المذهب يرفع عند الملك والصائغ بالسبيكة من الابريز تفتر عن
وجهها البوتقة والبقار بالجبن الابيض يخرج من قالبه طريا والمعلم برغيف احمر يصل
اليه من بيت ذي مروة وهل تشبيهات الرفقاء الاربعة للبدر الطالع عليهم
تعلوا عليك صورا غير ما لوما من اختلاف ثبوت الصور في الخيالات وتعانقها
في بعضها دون بعض لاختلاف اسباب توجب ذلك ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج في معرفة الفصل والوصل الى التنبيه لانواع الجامع من العقلي
والوهمي والخيالي لا سيما النوع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
ما تنعقد الاسباب في استيداع الصور خزانة الخيال كالجمع من الابل والسماء
والجبال والارض في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف
رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت بالنسبة الى اهل الوبر
فان جل انتفاعهم في معاشهم من الابل فتكون عنايتهم مصروفة اليها وانتفاعهم
منها لا يحصل الا بان ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر فلذلك تقلب وجوههم
الى السماء ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به ولا شيء لهم كذلك
كالجبال ثم لا غنى لهم لتعذر مكثهم في منزل لانهم اصحاب مواش عن التنقل
من ارض الى سواها فاذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الاشياء
الاربعة حاضرة فيه على الترتيب المذكور بخلاف الحضري فانه اذا تلا الآية قبل
الوقوف على ما ذكرناه ظن النسق لجهله معيبا للعيب فيه وهو عدم وقوفه على ما ذكرناه

كما قيل وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم ومن محسنات الوصل اي العطف
ان يكون الجملتان متناسبتين ككونهما اسميتين او فعليتين وفي الفعليتين في كونهما
ماضيتين او مضارعتين او ظرفيتين او شرطيتين فاذا اريد في الجملتين مجرد النسبة
من غير ارادة التجدد او الثبوت لزم ان يراعي المناسبة اللفظية لانها مطلوبة ولا
مانع عنها فيجب رعايتها فنقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وزيد قام
وعمرو قعد ولا نقول قام زيد وعمرو قاعد الا اذا كان مانع عن المناسبة المذكورة في
بان اريد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت كما اذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام
زيد دون عمرو وجب ان نقول قام زيد وعمرو قاعد بعد اذ لا مراعاة المناسبة اللفظية
وعليه قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون المعنى سواء عليكم ايها المشركون
احداثكم الدعوة للاصنام بان تدعوهم في مهماتكم او استمرار صمتكم عن دعائهم
في مهماتكم لانهم كانوا اذا حزبهم امر دعوا الله دون اصنامهم لقوله تعالى واذا مس الناس
ضر دعوا ربهم منيبين اليه وكانت حالهم المستمرة ان يكونوا عن دعوتهم صامتين
قال تذنيب حسن الحال المتنقلة ان يكون بغير واو الى اخره اقول
لما تم باب الفصل والوصل من الجملتين القول في الجملة اذا وقعت حالا منتقلة
فانها تجيء تارة بالواو وتارة بغير الواو فلهذه المشابهة سمي تذنيبا لانه كالذنابة له
فنقول قد علم معنى الحال في علم النحو وهي على نوعين منتقلة ومؤكدة فالمنتقلة
حال تنتقل عن ذي الحال والمؤكدة حال مقررة لمضمون جملة لا تنتقل عن ذي الحال
اصلا او لا تنتقل غالبا مثل هو الحق بينا وهو الحق لا شبهة فيه وكقوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه وحق النوعين ان لا تدخلها الواو نظرا الى اعرابها الذي ليس تبع اسم

المتبوع

بان المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال كما قال مسلم بن الوليد
يجود بالنفس ان ضن الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود ورد بان لفظ الندى
لا يكاد يستعمل في بذل النفس وان استعمل فعلى وجه الاضافة واما مطلقا فلا تعين
الا بذل المال وثانيهما ما لا يفسد المعنى كقول زهير واعلم علم اليوم والامس قبله
فان قوله قبله مستغنى عنه غير مفسد للمعنى قال المساواة نحو ولا يحيق المكر
السيئ الا باهله الى قوله والمطابقة اقول قد علم ان المقبول من طرق التعبير
عن المراد ثلثة اقسام مساواة وايجاز واطناب القسم الاول المساواة
وقد مر معناها مثالها قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقول الشاعر
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع المنتأى الموضع البعيد
وفي الاول نظر لان الاستثناء فيه مفرغ والمستثنى منه محذوف اي قدره ولا يحيق
المكر السيئ باحد الا باهله فكيف يكون من المساواة وكذا في البيت القسم الثاني
الايجاز وهو نوع من الكلام شريف لا يتعلق به الا فرسان البلاغة والنظر فيه الى
المعاني لا الى الالفاظ لا بمعنى ان اهمل الالفاظ بحيث تعرى عن اوصافها الحسنة
بل بمعنى النظر بتكثير المعنى وتقليل اللفظ ولهذا المعنى سمى النبي عليه السلام الفاتحة
ام الكتاب فانها بحسب تكثير المعنى وتقليل اللفظ الى غاية يكون بها ام البقرة وغيرها من السور
الطوال لكن لا مرجع الى معانيها ذلك لان المراد من القرآن هو دعوة العباد الى
الله تعالى وذلك انحصرت شئونه وآياته في ستة اقسام ثلثة اصول وثلثة فروع
فالاول من الاصول تعريف المدعو اليه وهو الله تعالى ويشتمل هذا الاصل على
ذكر ذاته وصفاته وافعاله والثاني تعريف الصراط المستقيم الذي يجب ملازمته في

السلوك الى الله تعالى ويشتمل على التبتل لعبادة الله باعمال القلوب واعمال الجوارح
والثالث تعريف الحال بعد الوصول الى الله تعالى اعني بعد الموت ويشتمل على
تفصيل احوال الآخرة من الجنة والنار والصراط والحساب والآخر من
الفروع تعريف احوال المطيعين للدعوة ولطائف صنع الله بهم واحوال المخالفين لها وما
فعل بهم والثاني ذكر مجادلة الخصوم وهم اليهود والنصارى والفلاسفة والملاحدة
والثالث تعريف عمارة منازل الطريق بقوانين الشريعة فهذه الاقسام الستة
هي التي تدور معاني القرآن عليها ولا يتعداها ولاشتمال الفاتحة على اربعة اقسام
من الستة المذكورة سماها النبي عليه السلام ام القرآن فاعرفه واعتبر في امثالها
واعلم ان الايجاز ضربان ايجاز قصر وايجاز حذف اما ايجاز القصر فهو ايجاز
ليس بحذف كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة فانه لا حذف فيه مع ان معناه كثير
يزيد على لفظه لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قُتل كان ذلك داعيا
قويا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وقوله تعالى هذا على ما كان عند العرب
اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل من وجوه احدها ان
عدة حروف ما يناظره قولهم المذكور من قوله تعالى وهو في القصاص حيوة ولكم لا
مدخل له في المناظرة اقل من عدة حروف قولهم المذكور لان عدة حروف في
القصاص حيوة عشرة وعدة حروفه اربعة عشر فان قيل حروف في القصاص
حيوة احد عشر لا عشرة اجيب بان المعتبر في الفصاحة الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الوجازة تتعلق بالعبارة لا بالكتابة والملفوظ عشرة وان كان المكتوب
احد عشر

على انها مؤكدة والفعل نهي فعلى هذا الواو للعطف وعلى الاول لا يصح العطف على الظلم
وهذا هو معنى قوله بالخلف واما مجيئه بغير واو فكقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله
قوله لا نؤمن حال بغير واو وكذا ان كان ماضيا الى قوله فلكونه مثبت
هذا اذا كانت الجملة فعلية والفعل فيها مضارع اما اذا كان الفعل فيها
ماضيا لفظا او معنى فيجوز فيه الامران الواو وعدمه من غير ترجيح سواء كان
الماضي مثبتا او منفيا اما مجيئه بالواو فيما هو ماض لفظا مثبت مع قد لفظا او
تقديرا فكقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
وقوله تعالى انى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا واما مجيئه بغير واو مع قد تقديرا
فكقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت ولفظا كقولك جاء زيد قد
خرج غلامه اما مجيئه بالواو فيما هو ماض معنى منفي بلم فكقوله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام
انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وبغير واو فكقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء واما مجيئه بالواو فيما هو ماض معنى منفي بلما فكقوله تعالى ام حسبتم ان
تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم وهو حال من فاعل حسبتم لا من قوله
ان تدخلوا الجنة لعدم المقارنة وسبب جواز الامرين في الماضي اذا كان مثبتا هو دلالته
على الحصول لكونه فعلا يدل على عدم الثبوت وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضيا
ولعدم دلالته على المقارنة اشترط ان يكون الماضي الذي وقع حالا مع قد لفظا او
تقديرا حتى تقربه الى الحال فيصح وقوعه حالا وظاهر هذا التعليل يقتضي وجوب
الواو في الماضي المنفي لانتفاء دلالته على الحصول لكونه منفيا وانتفاء المقارنة
لكونه ماضيا لكنه لم يجب فيه بل يكون مثل الماضي المثبت في جواز الامرين من غير ترجيح

علة لحصول صفة عدم الثبوت لكونه فعلا لا لكونه مثبتا اذ لا ... ح

[illegible] على المقارنة

لان الماضي المنفي يدل على المقارنة فلان لما لاستغراق النفي الى زمان الاخبار
وانما غير لما من نحو ما ضرب ولم يضرب فلان الانتفاء متقدم على زمان الاخبار والاصل
استمرار ذلك الانتفاء فيحصل بهذا المجموع الدلالة على المقارنة عند اطلاق ذلك المنفي
اي من غير قرينة منافية للاستمرار بخلاف الماضي المثبت فانه لا يدل على المقارنة
لان وضع الفعل على افادة التجدد والماضي المثبت منقطع الوجود بالكلية فلا يدل
على المقارنة قوله ويحتج الى اخره كانه جواب عن سوال مقدر وذلك السوال
هو انه لو ثبت ان الاصل استمرار ذلك الانتفاء المتقدم ليدل الماضي المنفي على
المقارنة والماضي المثبت يدل على الوجود ولم يكن الاصل استمراره ليدل ايضا على المقارنة
لصح دخول الواو ولا يشترط ان يكون مع قد اجاب عن ذلك بان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب اما لان العدم لا يعلل كما هو مذهب المتكلمين فاستمراره لا يعلل ايضا
لانه عدم ايضا واما لان العدم اولى بالممكن لذاته لانه لو لم يوجد شي اصلا لم يتحقق بالاثر
في عدم الممكن كان عدمه متحققا واذا لم يفتقر العدم الى سبب فاذا حصل لا يحصل
بقاءه بخلاف استمرار الوجود فانه يفتقر الى سبب لافتقار الوجود اليه فاذا تحقق
لا يلزم ان يكون مستمرا وفيه نظر لانه ان اريد بقوله ان استمرار العدم لا يفتقر
الى سبب انه لا يفتقر الى سبب اصلا فذلك باطل لان عدم الممكن يفتقر الى انتفاء
علة وجوده اذ لو تحقق لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفتقر الى استمرار انتفاء
علة الوجود لانه لو كان لما هو يفتقر استمراره الى سبب وحينئذ لا فرق بين استمرار
العدم واستمرار الوجود في افتقارهما الى سبب وان اريد به انه لا يفتقر الى سبب هو
غير سبب العدم فذلك باطل ايضا لما يكون عدمه على سبيل التجدد لان سبب العدم لو

كان

كان بعينه سببا لاستمراره لا يفتقر لحصوله سببه وثانيا لا يكون على سبيل التجدد
كليا لانه قد يكون سبب العدم غير سبب استمراره كما في طرف الوجود وايضا
كلما حصل او انتفى فالاصل استمراره ما لم يظن طارئ يغيره وحينئذ لا فرق بين
استمرار العدم وبين استمرار الوجود فيما ذكر واما الثاني وهو عدم دلالة الماضي
المنفي على الحصول فلكونه منفيا ونفي الشي عدم حصوله فيدل على عدم حصوله لا على
حصوله ذكره الشي اعلم ان تحقيق القول في الماضي الذي وقع حالا مثبتا ومنفيا
هو ان الحال المنتقلة حكم بالمعتد على ما قيد به مثل جاءني زيد راكبا فانه حكم على المجيء
المذكور بقيد الركوب فهو في قوة قولنا مجيء متقيد بالركوب اي حاصل في وقت الركوب
فيلزم حصول عامله وقت حصوله ولا يلزم ان لا يكون ما فرض العامل عاملا
ولما فرض الحال حالا ملزم ان يكون الحصولان في وقت واحد وذلك الوقت يجوز
ان يكون ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم بذلك الكلام ويجوز ان يكون حالا ويجوز
ان يكون مستقبلا فعلم منه انه يجوز ان يكون وقت حصول الحال ماضيا
ويجوز ان يكون مستقبلا وان عبر عنه بالاسم نظرا الى انه ليس ماضيا ولا مستقبلا
بالنسبة الى زمان حصول عامله مثل جاءني زيد راكبا فعلم منه ان ما قاله النحويون من وجوب
قد لفظا او تقديرا مع الماضي اذا وقع حالا لا يريدون به ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم
والحكم نحو مثل جاءني زيد راكبا اذا لم يتقدم الركوب الى زمان الاخبار بل يريدون به
ماضيا بالنسبة الى زمان حصول عامله لانه اذا كان ماضيا بالنسبة الى زمان حصول
عامله لا يكون الحصولان في وقت واحد بل زمان حصول الحال متقدم على زمان حصول
العامل فلا يصح ما فرض العامل فيه عاملا فيه فلا يصح كونه حالا لما مر واذا كان

كذلك نحو وجود قد في المثبت لتقريبه الى وقت حصول العامل الذي هو وقت حصول
الحال تقريبه الى الحال ليصح ان يقع حالا واما الماضي المنفي لفظا او معنى فلكون المنفي
فيه نفيا للماضي بالنسبة الى زمان حصول الحال مثل ما ضرب او لما ضرب ولم يضرب
في معنى الماضي المنفي يصح مجامعة حصول ذلك المنفي لوقت حصول الحال اذ لا
منافاة بينه وبين حصول الحال فيصح وقوعه حالا بخلاف الماضي المثبت بدون قد
فانه مناف لوقت حصول الحال فلا يحتاج الماضي المنفي في وقوعه حالا الى الدليل
المذكور المقرب وان كانت اسمية الى قوله نحو ذلك حيل وتعظيم
هذا اذا كانت الجملة التي وقعت حالا فعلية اما اذا كانت اسمية فالمشهور انه يجوز فيها
الامران الواو وعدمه لكن الواو اولى اما جواز ترك الواو فلعكس ما مر في الماضي
المثبت وما مر في الماضي المثبت من دلالته على حصول صفة غير ثابتة مع عدم
دلالته على المقارنة فعكسه من دلالته على المقارنة مع عدم دلالته على حصول
صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة نحو كلمته فوه الى في مشافها فانه مبتدأ
والى في خبره والجملة وقعت حالا بلا واو وفي التعليل نظر يعلم مما ذكر في النفي
واما ان دخول الواو اولى فلعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها لاستقلالها بالفائدة فحسن زيادة رابطة لتاكيد الربط بخلاف المثبتة
التي يجوز فيها الامران من غير ترجيح فانها وان ظهر الاستئناف فيها ايضا لكنها
تدل على عدم الثبوت وبخلاف الفعلية المنفية التي يجوز فيها الامران من غير ترجيح
فان الاستئناف في الاسمية اظهر لان الجملة المفردة فعلية او في قوتها وهذه
اسمية فلا تناسبها والفعلية تناسب الفعلية المفردة مثال الاسمية مع الواو قوله تعالى

فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وقال الشيخ عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة
الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا او اسما نحو جاء زيد وهو
يسرع او وهو مسرع ولعل السبب ان اصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير
بان يقال جاء زيد يسرع او مسرعا فالاتيان بالضمير يشعر بقصد الاستئناف
المنافي للاتصال فلا يصلح لان يستقل بافادة الربط فيجب الواو وقال ايضا
ان جعل نحو على كتفه سيف بتقديم الظرف حالا عن شيء كما في قولك جاء زيد على كتفه
سيف كثر فيها اي في الحال ترك الواو كقول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها
خرجت مع البازي علي سواد قوله علي سواد وقعت حالا بلا واو بلدة اي اهل بلدة
والبازي الصبح على سواد اي على بقية من الليل يعني اخرج منها وقت اسفار
طلوع الصبح ثم قال والوجه ان تقدر الاسم في مثله مرتفعا بالظرف فانه جار
مجرى الفعل وان كان ظرفا ثم اختار ان الظرف
مهنا في تقدير اسم فاعل وجوز ايضا ان يكون في تقدير فعل ماض مع قد ومنع
ان يكون في تقدير فعل مضارع ولعله انما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال
حينئذ الى اصلها في الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو وانما جوز التقدير
بفعل ماض ايضا لمجيئها بالواو قليلا وانما منع التقدير بفعل مضارع لانه لو جاز
التقدير به لامتنع مجيئها بالواو ثم قال ويحسن مجيء الجملة الاسمية حالا بلا واو
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بسببه نوع من الارتباط كقوله
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد قوله كانما مع ما بعده حال
فلولا دخول كانما عليه لم يحسن الكلام الا بالواو كقولك عسى ان تبصريني وبني

حوالى الاسود الحرد الغضب وتارة لوقوع الجملة التى وقعت بعقب مرفوعه ترك
الواو لئلا توهم عطف الجملة على المفرد كقول الشاعر والله يقبل لنا سالما
بوداك تبجيل وتعظيم ترك الواو فى قوله بوداك تبجيل وتعظيم لما ذكر والمراد بوداه نفسه
وسواستعان كما يقال الكريم من يرد هذا كله اذا لم يكن صاحبها نكرة متقدمة عليها
فان كان كذلك نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف وجب الواو لئلا تشتبه بالنعت واما
قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فقال صاحب المفتاح الوجه
عندى هو ان ولها كتاب معلوم حال للقرية لكونها فى حكم الموصوفة نازلة منزلة
وما اهلكنا قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطاء ولا عجب
فى السهو للانسان والسهو ما يتنبه له صاحبه بادنى تنبيه والخطاء ما لا يتنبه
له صاحبه او يتنبه له لكن بعد اتعاب وكانه تعرض بالزمخشرى حيث قال فى تفسير
لها كتاب جملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا يتوسط الواو بينهما لان بين الصفة
والموصوف كمال الاتصال الذى يمنع العطف وانما توسطت لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف كما يقال فى الحال جاءنى زيد عليه ثوب وجاءنى وعليه ثوب قال
الايجاز والاطناب والمساواة الى قوله واعلم علم اليوم والامس قبله اقول
شرع فى الباب الثامن فى الايجاز والاطناب والمساواة قال صاحب المفتاح
اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اى اضافيين اذ لا يتيسر الكلام فيهما
الا بالنسبة الى معين ولهذا يختلفان كم من وجيز بالنسبة الى شىء طويل بالنسبة الى آخر
ولاحتمالهما وتعسر انضباطهما لا يتيسر الكلام فيهما اى فى تعريفهما الا بترك التحقيق

فى العرف الحدث لما لتعسر الوصول اليه والبناء على شىء عرفى اى ما يعرفه اهل العرف
ويتداولونه منهم وذلك الشىء العرفى هو ان يجعل كلام اوساط الناس على مجرى متعارفهم
فى التادية للمعانى فيما بينهم مقيسا عليه لهما ولنسمه متعارف الاوساط وهذا الكلام
فى باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم ويعرف كل منهما بالنسبة اليه فقال الايجاز
هو اداء المقصود من الكلام باقل من عبارات متعارف الاوساط والاطناب
هو اداؤه باكثر من عبارته سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير
الجمل كاجزائها ومتعلقاتها ثم قال بعد ان ذكر امثلة الاختصار ثم ان الاختصار
لكونه من الامور النسبية يرجع فى بيان دعواه الى ما سبق تارة اعنى كلام اوساط
الناس اى نعرف بذلك الاعتبار والى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من كلام
اوساطهم قال المولف وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه
ثم البناء على المتعارف اى متعارف الاوساط والبسط الموصوف وهو كون المقام خليقا
بابسط مما ذكر رد الى جهالة اى رد لتعريفهما الى ما هو مجهول لان كلام اوساط الناس
ليس بمعروف نوع تصور وكذا تصور البسط الموصوف ولم يبين معناه بما يكشف صحيح
التعريف به قلت ذلك مدفوع اما الاول فبانه لا يشكل ان تعريف الشىء نعم يعلم تارة
عسر جدا ولهذا تعسر بادونه تعسر معرفة حقائق الاشياء خصوصا ما هو اضافى
فان تصور معناه يتوقف على اعتبار معنى ما هو خارج عن حقيقته فى تعريف حقيقتهم
ايضا واما الثانى فلان كلام اوساط الناس هو الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى المراد
بالمطابقة من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال فيه وعدم اعتبار ما ذكر من صحيح
الاعراب والمعنى ولذلك لا يحمد منهم ذلك الكلام ولا يذم فى باب البلاغة والى هذا

اخرى ح

[illegible]

اشار صاحب المفتاح في الطرف الاسفل للبلاغة وهو الحد الذي اذا انتقض منه شيء
التحق وبين الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من اصوات الحيوانات وما شبهه باصوات
الحيوانات في صدره هو الكلام الذي لو ادى به اصل المعنى بدلالة وضعية بالفاظ كيف
كانت ونظم لها مجرد التأليف بينها خرجها عن حكم النعيق وهذا هو معنى ما ذكرناه
وضعيفة لا يكون البناء على المتعارف ردا الى جهالة لانه بين معناه فيه وان لم يبينه
بهذا الاسم ثم هو اما الثالث فوجه دفعه موقوف على مقدمة وهي ان الايجاز والاطناب
بحسب المعنيين اللذين ذكرهما صاحب المفتاح والمؤلف متنافيان بالاعتبار وغير
متنافيين بحسب المادة لجواز ان يجتمعا في كلام واحد لكن اذا قدر له اصلان لكون
ذلك الكلام مطنبا باعتبار احد الاصلين وموجزا باعتبار الاصل الآخر كقوله تعالى
رب اني وهن العظم مني فانه مطنب وموجز باعتبار اصلين مقدرين له احدهما
يا رب قد شخت والثاني يا ربي اني وهنت العظام من بدني وكقولك نعم الرجل زيد
فانه مطنب وموجز باعتبار اصلين متعددين له احدهما نعم زيد والثاني نعم الرجل زيد
زيد واذا كان كذلك فنقول ينبغي تقييد تعريف كل منهما بقولنا من حيث هو كذلك لئلا ينتقض
تعريف كل منهما بالآخر فنزاد قولنا من حيث هو كذلك على تعريف كل منهما على مذهبيهما
وعلم مما مر ان المعنى المراد سواء عبر عنه بعبارات الاوساط او غيرهم قد يتفاوت
قلة وكثرة كما مر والمعتبر بحسب المراد المتفاوت ولا يختلف طولا وقصرا كالاصلين المذكورين
وقد لا يختلف كالنوعين المذكورين واذا تقرر ذلك فنقول صاحب المفتاح لم ان الاختصار
لكونه من الامور النسبية الى آخره ليس مما يتوقف معرفة الايجاز من حيث هو موجز عليه
ولا للبسط الموصوف بالاطناب معرفة من حيث هو هو حتى يكون البسط الموصوف

رد

كونه فاعلا او مفعولا والهيئة هي الصفة اعني ما يقوم بالغير والاصل فيها ان يقوم
بالغير هو الوجودي الا العدمي لا يحتاج الى محل يقوم به الا نادرا فالحال المفردة
تدل على حصول صفة شأنه ما ذكر واما دلالتها على كونها غير ثابتة فلانها مشتقة
صفحه ٩ والفعل المضارع المثبت بهذه الصفة لان المضارع المثبت يدل على حصول غير
ثابتة لانه فعل مثبت والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مر ويدل على
المقارنة لكونه مضارعا وهو يصلح للحال والاستقبال واذا ثبت ان المضارع
المثبت بصفة الحال المفردة وجب ان يكون ربطه بالضمير وحده كالحال
المفردة وهذا هو معنى قوله وهو كذلك اي المضارع المثبت كالحال المفردة
في الدلالة المذكورة قال المؤلف في الايضاح ولهذا امتنع جاء زيد ويتكلم عمرو
كما مر وهذه العلة مخصوصة بالجملة الحالية الخالية عن ضمير صاحبها مع انها
يجب فيها الواو وبما ذكر من المثال في النظم المذكور مع دخول الواو فيه ان قيل
الجملة الحالية الخالية صاحبها ان كانت فعلية فلا ينتقض وهو ظاهر وان كانت
اسمية فلا تنتقض ايضا لان الاسمية تدل على الثبوت والاستمرار قلنا
الاسمية اذا وقعت حالا منتقلة خرجت عن الدلالة على الثبوت والاستمرار لكون
المقصود حينئذ منها انها فيها تكون كالمفردة قوله واما ما جاء من نحو جواب
سؤال مقدر تقرير السؤال انه علم مما مر ان المضارع المثبت اذا وقع حالا امتنع
دخول الواو وقد جاء في كلام العرب دخولها فيه كقولهم قمت واصك وجهه اي ضربته
قوله اصك مضارع مثبت وقعت حالا وقد دخله الواو وكذا قول عبد الله بن همام
السلولي شعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا قوله ارهنهم اي

لانها ان كان فعلا ماضيا فلا استفادة للمقارنة وان كان مضارعا فلا استفادة لكونه حالا مع الواو ٥

طرف القوس

اى تركته عندهم مقبحا للحال وهو مضارع مثبت دخله الواو والاظهر حمل لفظه
وهو فى البيت ظاهر لانه يجعل الوتد الى طرف القوس اجيب عنه من قبله اوجه احدها
ان الجملة التى وقعت حالا فيما ذكرنا اسمية لا فعلية فهو [illegible] غير محل النزاع
اذ تقديره وانا اصك وانا ارهنهم ولقائل ان يقول الاصل عدم التقدير
وان احتمل لكونه غير ظاهر والدليل المذكور على امتناع دخول الواو فيه غير
قطعى لاحتمال المناقشة على التقدير المذكور ولا سالم عن النقض مع وجود مانع
لئلا يكون النقض واردا وثانيها ان الاول اى قمت واصك وجهه شاذ فلا يعتد
به والثانى وهو ما فى البيت لضرورة الشعر قلت قد وقع مثله فى القرآن
كما ذكرنا فلا يكون شاذا ولا ضروريا وثالثها ما قال الشيخ عبد القاهر ان الواو فيهما للعطف
لا للحال فان قيل العطف غير مناسب لما ذكرنا اى من تحسينات الوصل تناسب الجملتين
فى المضى والمضارع وهاهنا لا يكون تناسبهما حاصلا لان احدهما ماض والآخر مضارع
فيكون الواو للحال لا [illegible] للعطف لان التناسب المذكور ليس بشرط فى الحال
واجاب عن ذلك ان الاصل وصككت وارهنت عدل الى المضارع لحكاية
الحال الماضية كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى
فان امر هاهنا بمعنى مررت اخرجه على لفظ المضارع لحكاية الحال وهذا الجواب
لو كان لصح الواو فيها للحال هذا اذا كان المضارع مثبتا اذا كان منفيا فجوز فيه
الامران الواو وعدمه من غير ترجيح لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون دلالته
على الحصول لكونه منفيا فيدل على عدم حصول الوصف لا على حصوله اما مجيئه بالواو
فكقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وقراءة غيره بتشديد النون

امثاله

ع

رد الى جهالة بل تشير به الى تفاوت مراتب الايجاز فى المواد الجزئية بكونه ابسط من بعض
بحسب تفاوت اصله فانه قد يكون ابسط باعتبار اصل جزئى وقد يكون اخص باعتبار
اصل آخر جزئى كما مر ذكره وحينئذ لا يلزم من كونه ابسط باعتبار اصل ان لا يكون ايجازا مطلقا
لانه ليس متعارف الاوساط آخر بل الايجاز اذا كان على ضربين ضرب يكون اقل من
عبارة متعارف الاوساط مطلقا وهو ان تعتبر له اصل واحد ولا تعتبر فيه الا جهة
الايجاز وضرب يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط لا مطلقا بل بالنسبة وذلك
اذا اعتبر له اصلان وتعتبر فيه جهتا الايجاز والاطناب معا وهذا هو المراد
بقوله والى كون المقام خليقا بابسط مما ذكرنا قال المؤلف والاقرب اى والاقرب مما
قيل فى تحقيق معنى الايجاز والاطناب الى الصواب اولى من قبله [illegible] ان يقال
التعبير عن المراد اما بلفظ مساو للمراد او بلفظ ناقص عنه او بلفظ زائد عليه والمقام
لا يخلو اما ان يكون وافيا بالمراد او لا فالاول هو الايجاز والثانى هو الاخلال
والزائد لا يخلو اما ان يكون لفائدة او لا فالاول هو الاطناب والثانى هو التطويل
والحشو والمعتبر فيهما هو المساواة والايجاز والاطناب فعلى هذا يكون الواسطة
منحصرة بين الايجاز والاطناب وهى المساواة كما يمكن الواسطة بينهما على ما ذهب
اليه صاحب المفتاح وهى متعارف الاوساط وقيل الايجاز هو المعبر عن المراد
بلفظ غير زائد عليه والاطناب بلفظ زائد عليه فعلى هذا لا واسطة بينهما فالايجاز
على هذا قسمان الاول ايجاز بالحذف والثانى ما لا يحذف منه شئ وهو ضربان
احدهما ما ساوى لفظه معناه ويسمى ايجازا بالتقدير والآخر ما زاد معناه على لفظه
ويسمى ايجازا بالقصر والحاصل ان الاقرب مقتضاه كلام صاحب المفتاح حيث عرفهما

عالم بتن معناه كما اعتقد المؤلف وليس بواضح عند العقل وهو متعارف الاوساط
خلاف ما عرفتهما باعتبار من المساواة فانه تبين معناهما فيكون بيانه اقرب الى معرفة
معناهما والمراد بالمساواة هو ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد لا ناقصا عنه بحذف
ولا عنه كما سيأتي ولا زائدا عليه بنحو تكرير او تتميم او اعتراض ونحوه كما سيأتي ايضا
وقوله واف احترز عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ قاصرا عن اداء المراد ويسمى
عيا والقصور ايضا كقول الشاعر والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كدا فانه
يريد العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولم يف كلامه
والنوك بالضم الحمق كقوله وداء النوك ليس له دواء وقوله لفائدة احترز عما لا
يكون لفائدة وهو شامل التطويل والحشو اما التطويل وهو ان لا يتعين الزائد في
الكلام كقول الشاعر فقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب
والمين واحد والراهشان عرقان في باطن الذراعين يذكر الشاعر الزباء وغدرها
بجذيمة الابرش اي وجد جذيمة قول الزباء كذبا واما الحشو وهو ان يتعين انه الزائد وهو
ضربان احدهما ما يفسد المعنى كالندى في قول الشاعر ولا فضل فيها للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب فان لفظ الندى فيه حشو يفسد المعنى لان المعنى انه لا فضل
في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت وهذا الحكم صحيح في الشجاعة والصبر
دون الندى لان الشجاع لو علم انه مخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الاقدام فلم يكن للشجاعة
فضل بخلاف الباذل ماله فانه اذا علم انه يموت هان عليه بذله فلا يظهر للندى فضل
واما اذا علم انه لا يموت ومخلد ثم جاد بماله فيظهر للندى فضل لان خلوه بعدم موته
يستدعي امساك ماله لمدة حياته فاذا بذله يظهر سخاوته فضل ظهور [illegible] عنه

بان

اثنا عشر قلت المحفوظ احد عشر لان السوين حرف وثانيها ما في
قوله تعالى من النص على المطلوب الاصلي الذي هو الحيوة ونفي القتل انما
يراد لحصول الحيوة والنص على الغرض الاصلي اولى من التنصيص
على غيره وايضا التنصيص على المطلوب في الآية يكون او حدا على القتل
بغير حق لكونه ادعى الى الاقتصاص وثالثها ما افاده تنكير حيوة
من التعظيم لمنعه الاقتصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد
او النوعية وهي الحيوة الحاصلة بالارتداع عن القتل لان القاتل اذا علم القصاص
حتى تم بالقتل كف عنه فسلم هو وصاحبه عن القتل فصار القصاص
سبب الحيوة لهما ورابعها اطراده بخلاف قولهم فان القتل الذي ينفي به
القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره والآية مطردة بهذا المعنى
لانه يعلم منها ان القتل بالقصاص يوجب الحيوة وينفي به القتل ويعلم من
قولهم ان كل قتل او القتل من حيث هو القتل ينفي القتل وليس كذلك بل
القتل على الوجه المخصوص المذكور والمطرد افضل من غيره وخامسها
خلوه من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم وسادسها
استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل
من تركه والمستغني افضل من غيره وسابعها رعاية المطابقة في الآية فان
القصاص ضد الحيوة فالجمع بينهما طباق كما ياتي وثامنها جعل القصاص
كالمنبع والمعدن للحيوة بادخال في عليه وهو لطيفة لها وتاسعها انه ليس
في قولهم المذكور ما يجمع حرفين متلاصقين الا في موضع واحد وليس فيها

الا اسباب خفية سترا اليه وقد عرف ان ذلك مما نقص من سلاسة الكلمة بخلاف
الآية وعاشرها انه لا يستقيم معنى قولهم لو اجري على ظاهره لان ظاهره
يدل على ان كل واحد من افراد القتل او القتل من حيث هو نفي للقتل وليس
كذلك بل المراد القتل قصاصا انفى للقتل ظلما وهو معنى قوله قصاص لكنه كلام
طويل وقولهم لا يؤدي هذا المعنى بخلاف الآية فانها تؤدي ان القصاص سبيل
التقييدات باسرها فهذا اجاز او جزء من قولهم المذكور وهذا الوجه قرب
من الرابع والحادي عشر انه كالمناقض من حيث الظاهر لان الشيء لا ينفي
نفسه بخلاف الآية والثاني عشر تقديم الخبر في الآية للقيد الاختصاص
مبالغة بخلاف قولهم المذكور ومن الايجاز المذكور قوله تعالى هدى للمتقين اي
هدى للضالين الصائرين الى الهدى بعد الضلال وحسنه التوصل الى تسمية
الشيء باسم ما يؤول اليه والى تصدير السورة بذكر اولياء الله وقوله تعالى
قل اتنبئون الله بما لا يعلم اي بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بثبوته نفيا للملزوم
بنفي اللازم وقوله تعالى فيما خاطب به نبيه صلى الله عليه وسلم خذ العفو وامر
بالمعروف واعرض عن الجاهلين فانه جمع فيه مكارم الاخلاق لان قوله خذ العفو
امر باصلاح قوة الشهوة لان العفو ضد الجهد وعفو المال ما انفضل عن النفقة
يقال اعطيته عفو المال يعني بغير مسئلة قال الشاعر خذي العفو مني تستديمي
مودتي ولا تنطقي في سورتي حين اغضب فمعنى خذ العفو التساهل والتسامح في
الحقوق واللين والرفق في الدعاء الى الدين وقوله واعرض عن الجاهلين اصلاح
قوة الغضب اي اعرض عن السفهاء واحلم عنهم ولا تكافهم على افعالهم هذا ما يرجع

اليه

اليه منها اما ما يرجع الى امته فدل عليه بقوله وامر بالعرف اي بالمعروف والجميل
من الافعال ولهذا قال الامام جعفر الصادق رضي الله عنه تعالى عنه
امر الله نبيه بمكارم الاخلاق وليس في القرآن آية اجمع لها من هذه الآية
والغاية الحذف الى قوله وقال له يا يوسف انه الفصل الثاني
ايجاز الحذف وهو ايجاز يكون بحذف والمحذوف اما جزء جملة واما جملة واما اكثر
من جملة اما جزء الجملة المحذوف فهو اما مضاف كقوله تعالى واسأل
القرية اي اهلها وكقوله حرمت عليكم الميتة اي تناولها لان الحكم الشرعي انما
يتعلق بالافعال دون الاجرام واما موصوف كقول الشاعر
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا
واما صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صحيحة او صالحة او نحو ذلك بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على هذا المقدر واما شرط كما في اجوبة الاشياء من نحو قولك
ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه واما جواب شرط وهو ضربان احدهما ان يحذف
لمجرد الاختصار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل قوله بعد الا كانوا عنها معرضين وثانيهما
ان يحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا او مكروها الا يجوز ان يكون الامر اعظم
منه ولو عين شيء اقتصر عليه وربما خف امره عنده كقوله تعالى ولو ترى اذ
وقفوا على النار اي لرأيت امرا فظيعا والحذف فيهما اما للدلالة على انه شيء لا يحيط

نسخ

به الوصف واما المذهب السامع كل ممكن هذا على سبيل شرح الحلو قال صاحب مذهب صح
المفتاح ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي المشار اليه
بهما وهي المحنة والشدائد بلغت شدتها وفظاعة شانها مبلغا يبهت الواصف معه
حتى لا يحير ببنت شفة واطنبه وكذا اي واما المحذوف الذي هو جزء الجملة
غير ما ذكر وهي اما المعطوف كقوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل حذف المعطوف ههنا اي لا يستوي
هذان بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا ان قيل المحذوف الذي هو الشرط او الجزاء او صلة التي وكذا المقدر
في الكلام الانشائية جملة فكيف [illegible] علة من جزئها قلت هو جزء الجملة التي هي الكلام
التام واما المضاف اليه واما الحرف كما سياتي واما المضاف والمضاف اليه معا
كقول الشاعر وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع واما الفعل
وقد مر والمفعول وذلك قال المؤلف ومن هذا الضرب يعني ومن الايجاز
بالحذف قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا لان اصله يا رب
اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا وعده صاحب المفتاح من الضرب الثاني
من الايجاز لعله فهم ذاهبا الى انه وان اشتمل على بسط فان انقراض الشباب
والمام المشيب جدير بان يبسط منه ثم ذكر ان فيه لطائف سوف بيانها على
التفصيل في اصل المعنى ومرتبته الاول ثم افاد ان مرتبته الاولى يا رب قد شخت
فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الراس ثم تركت هذه المرتبة لتوخي
مزيد طلب التقرير الى تفصيلها في ضعف بدني وشاب راسي ثم ترك التصريح

هو ان يكون المقام مقتضيا للبسط والاكد

بضعف

بضعف بدني الى الكناية بقوله وهنت عظام بدني لما بان ان الكناية ابلغ من التصريح
ثم لقصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل انا وهنت
عظام بدني ثم لقصد خاصة ابلغ اذ ظهر انه على المبتدأ فحصل اني وهنت عظام
بدني ثم لطلب تقرير الواهن عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة وهي سلوك انه
طريق الاجمال والتفصيل فحصل اني وهنت العظام من بدني ثم لطلب مزيد
اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة وهي ترك توسيط البدن فحصل
اني وهنت العظام مني ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا ترك الجمع
الى الافراد لصحة حصول وهن المجموع ببعض البعض دون كل فرد فرد فحصل
ما ترى وهكذا تركت الحقيقة في شاب راسي الى الاستعارة في اشتعل شيب
راسي لما سبق ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة ثم تركت هذه المرتبة الى تحويل
الاسناد الى الراس وتفسيره بشيبا لانها ابلغ من جهات احدها اسناد الاشتعال
الى الراس لافادة شمول الشيب الراس اذ فرق بين اشتعل شيب راسي واشتعل
راسي شيبا وان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا وثانيها الاجمال
والتفصيل في طريق التمييز وثالثها تنكير شيبا لافادة المبالغة ثم ترك اشتعل
راسي شيبا لتوخي مزيد التقرير الى اشتعل الراس مني شيبا على نحو وهن العظم
مني ثم ترك لفظ مني لقرينة عطف اشتعل الراس على وهن العظم مني لمزيد
مزيد التقرير وهو ايهام حواله تاديه على العقل دون اللفظ كلام
صاحب المفتاح ههنا يشعر بان الايجاز والاطناب يعتبران في قوله تعالى المذكور
لكن من جهتين من جهة ان مقام شكاية الشكوى لالمام المشيب وانقراض

والفرق صح

الاطناب يستدعي الاطناب قد تم اصل الكلام بان قيل قد شخت ومن جهة ان حسن المقام
يستدعي الايجاز قد ترك الاصل بان قيل اي وهن العظم مني واشتعل الراس مني شيبا ثم
ذلك الى ما يجب المقام وهلم جرا الى ان يتصل لا قوله شخت قال المولى وقد تركت
تتمة للنكتة وهو ان ما جعله سببا للعدول عن لفظ العظام الى لفظ العظم فيه نظر
لانا لا نسلم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فرد فالوجه في ذكر
العظم دون سائر ما تركب منه البدن وتوحيده ما ذكره الزمخشري قال
انما ذكر العظم لانه عمود البدن وبه قوامه وهو اصل بنائه واذا وهن تداعى وتساقطت
قوته ولانه اشد ما فيه واصلبه فاذا وهن كان ما وراءه اوهن ووحده لان الواحد
هو الدال على العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو
جمع لكان قصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها وفيه
النظر ظاهر السقوط خصوصا اذا كان المراد بذلك البعض الكل دون
او لانه لان المراد بصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض هو انه يصدق على
المجموع انه واهن اذا وهن بعضه دون بعض فيصح وهنت العظام وان لم يهن
بعضها واما اذا كان المحذوف جملة واحدة فهو اما مسبب ذكر سببه كقوله تعالى
ليحق الحق ويبطل الباطل لان اللام في ليحق للتعليل فيقتضي فعلا معللا به فاذا
لم يوجد ملفوظا قدر اي فعل ما فعل ليحق الحق ويبطل الباطل وقوله ليدخل الله
في رحمته من يشاء اي كان كف ايديكم ايها المؤمنون عن اهل مكة والمنع من قتلهم
صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين كانه قال كان الكف ومنع التعذيب ليدخل
الله في رحمته اي في توفيقه لزيادة الخير والطاعة من يريد منهم او ليدخل

فى

في الاسلام من يرغب فيه من مشركيهم واما سبب ذكر مسببه كقوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضربها فانفجرت فان قدر هكذا يكون المحذوف جملة
تامة ويجوز ان يقدر شرطا اي فان ضربت بها فقد انفجرت فالمحذوف على
هذا جزء جملة تامة واما ان يكون المحذوف الذي هو جملة تامة غير ذلك
والسبب كقوله تعالى فنعم الماهدون على ما مر من تقديره فقولنا فنعم الماهدون عن
اي هم نحن على ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف فالمحذوف ههنا جملة غير
مسببة ولا سبب واما اذا كان المحذوف اكثر من جملة واحدة فكقوله تعالى حكاية
عن الساقي للنجاة انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف ايها الصديق افتنا
فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف افتنا
فالمحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة كما ترى وقوله فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا
باياتنا فدمرناهم تدميرا اي فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم
وقوله اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون
قالت يا ايها الملأ اي ففعل ذلك فاخذت الكتاب فقراته ثم كان سائلا قال فما
قالت فقيل قالت يا ايها الملأ واما قوله تعالى ولقد اتينا داود وسليمان علما وقالا
الحمد لله قال الزمخشري في الكشاف هذا موضع الفاء كما يقال اعطيته فشكر
ومنعته فصبر وعطفه بالواو اشعار بان ما قالاه بعض ما احدث فيهما العلم
كانه قال فعملا به وعلماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله وقال
صاحب المفتاح ويحتمل عندي انه تعالى اخبر عما صنع بهما واخبر عما قالا كانه قال
نحن فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه تفويضا استفادة

ترتب الحمد على ابتداء العلم الى فهم السامع مثل تعويض استفادة ترتب القيام على
الدعاء في قولك قم يدعوك بدله قم فانه يدعوك اذ لا شيء فيه يدل على الترتب والتعليل
كما في الآية   والحذف على وجهين الى قوله بالرفاء والبنين اي يجب
الحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق من الامثلة المذكورة
وثانيهما ان يقام مقام المحذوف شيء يدل عليه كقوله تعالى تسلية للنبي عليه السلام
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اقيم مقام قولنا فلا تحزن واصبر
فانه قد كذبت رسل من قبلك دالا عليه وقوله تعالى فان تولوا فقد ابلغتكم ما ارسلت
به اليكم ليس قوله فقد ابلغتكم هو الجواب لتقدم الابلاغ على توليهم
والتقدير فان تولوا فلا لوم علي لاني ابلغتكم والملفوظ يدل على المحذوف وادلة
المحذوف كثيرة منها ان يدل العقل على المحذوف ويدل المقصود الاظهر
بحسب العرف على تعيين المحذوف كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وقوله حرمت عليكم
امهاتكم فان العقل يدل على ان هنا شيئا محذوفا اذ لا معنى لحرمة نفس الجرم والمقصود
الاظهر من الميتة بحكم العرف يرشد الى ان التقدير حرم عليكم تناول الميتة
وان جاز ان يقدر حرم عليكم اخذ الميتة او استعمالها او الانتفاع بها لان كل
واحد منها مقصود لا في نفسه وكذا المقصود الاظهر من الامهات يرشد الى ان
التقدير حرم عليكم نكاح امهاتكم لان الغرض الاظهر بحسب العادة والعرف
من النساء نكاحهن وان جاز ان يقدر هنا ايضا ما قدرناه في الآية السابقة
ومنها ان يدل العقل على المحذوف وعلى تعيينه كقوله تعالى وجاء ربك اي
امر ربك او عذابه اذ لا يصح نسبة المجيء اللغوي الى الله تعالى عقلا ويصح عقلا ان
يقدر

او عذابه ومنها ان يدل العقل على المحذوف والعادة على تعيينه كقوله تعالى حكاية
عن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه دل العقل فيه على الحذف لان
الانسان انما يلام على كسبه فيحتمل ان يكون التقدير بحسب العادة في حبه كقوله
تعالى قد شغفها حبا فانه يدل عليه الشغاف غلاف القلب وقيل سويداؤه
وحبا نصب على التمييز والمعنى قد اصاب حبه شغاف قلبها وحرقه وان يكون
التقدير في مراودته كقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه اي يطالبه امرأة العزيز
مع بعده منه برفق وسهولة لتنال شهوتها منه فانه يدل على التقدير المذكور
وان يكون التقدير في شانه حتى يشمل منافيه للتقديرين المذكورين   اي في شانه
وهما في حبه وفي مراودته لكن العادة تعين ان المراد هو الثاني وهو المراودة لا
الحب لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهر الحب المفرط
صاحبه وغلبته عليه والمقهور المغلوب في شيء لا يلام عليه وانما يلام على المراودة
الداخلة تحت كسبه التي يقدر ان يدفعها عن نفسه ومنها ان يدل الشروع في
الفعل على تعيين المحذوف نحو بسم الله في قول المؤمن فيقدر ما جعلت التسمية
مبدأ له فلو قال عند الشروع في القراءة بسم الله يقدر اقرأ ولو قال عند
الشروع في الاكل بسم الله يقدر آكل وكذا عند الشروع في القيام والقعود
وغير ذلك فانه يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ومنها اقتران الكلام
بالفعل فانه يفيد تقدير ذلك الفعل كقولك لمن اعرس بالرفاء والبنين
فان اقتران هذا القول بالاعراس يفيد تقدير اعرست بالرفاء والبنين او عرست
والرفاء الالتيام والاتفاق ومنها ان يدل العادة على الحذف والتعيين

كقوله تعالى لو نعلم قتالا لاتبعناكم مع انهم كانوا اخبر الناس بالحرب فكيف يقولون بانهم
لا يعرفونها فلا بد من حذف قدره مجاهد مكان قتال اي انكم تقاتلون مكانا في موضع
لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الحزم البقاء فيها ومنها ان يدل
عرف اللغة على الحذف والقرينة الحالية او اللفظية على التعيين كقولهم لا حظية
فلا الية اي ان لم تكن لك في النساء حظية اي ذات حظوة منك فاني غير الية
اي غير مقصرة وهو مثل في المداراة والتحبب لادراك الغرض فلا تفيد اصله
ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج منه لم تأل جهدا في ان يحظى عنده ولم
يحظ مع ذلك بل طلقها فقالت ذلك وقولهم لو ذات سوار لطمتني لو ههنا يجوز
ان يكون شرطية ويجوز ان يكون للتمني اي لو لطمتني ذات سوار لهان علي
او على معنى التمني اي ليتني لطمتني ذات سوار والمراد بذات السوار الحرة لان
العرب لا تلبس الا الحرة السوار وهو مثل لكريم يجني عليه لئيم اصله ان رجلا شريفا
لطمته امرأة دقيقة فقال ذلك على معنى لو لطمتني حرة لكان اخف او لهان
علي او على معنى التمني ومنه اي زيد جاء او عمرو ذهب وهلا ابوك حضر او
ازيد ذهب ومنه ان يكون الكلام جوابا لسؤال واقع او مقدر كقوله تعالى ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الفعل للمفعول وليبك يدل على سائل فكانه قيل
سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام الى قوله على شعث اي الرجال المهذب القسم الثالث الاطناب

وما يحصل

وما يحصل به الاطناب اقسام منها الايضاح بعد الابهام وفائدته اما ان يرى المعنى
في صورتين مختلفتين احدهما الابهام والثانية الايضاح او ليتمكن المعنى في
نفس السامع فضل تمكن فان المعنى اذا القي على سبيل الابهام تشوقت نفس
السامع الى معرفته على سبيل الايضاح فيتوجه الى ما يرد بعد ذلك فاذا
القي اليها على سبيل التفصيل تمكن فيها فضل تمكن وكان شعوره به اتم
او لتكمل لذة النفس بالعلم بالمعنى المذكور لان الشيء اذا حصل الشعور به
من وجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم
لذة وبسبب حرمانها عن الباقي الم ثم اذا حصل العلم بالباقي حصلت لها لذة
اخرى واللذة عقب الالم اقوى من اللذة التي لم يتقدمها الم وهي اللذة
الحاصلة من كمال العلم بالشيء دفعة او لتفخيم الامر وتعظيمه مثال الايضاح
بعد الابهام قوله تعالى رب اشرح لي صدري ويسر لي امري فان قوله اشرح لي
يفيد طلب شرح لشيء ما له وقوله صدري يفيد تفسيره وبيانه وكذلك قوله
ويسر لي امري والمقام مقتضي للتاكيد للارسال المؤذن بتلقي المكاره
والشدائد وكقوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
في ابهامه وتفسيره تفخيم للامر وتعظيم له ومنه الايضاح بعد الابهام باب
نعم وبئس على قول ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا مبتدأ قدم عليه
خبره والالف واللام في الفاعل للجنس لا للعهد اذ لو اريد الاختصار
لكفى ان يقال نعم زيد وبئس عمرو ووجه حسن الايضاح بعد الابهام
في باب نعم وبئس سوى ما ذكر من فوائد الايضاح امران آخران ايضا

احدهما ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه وهو اسناد
نعم وبئس الى المعرّف باللام او الى الضمير المميز باسم جنس والى المخصوص من وجه
اخر وهو وصف المبتدا في الجواب فان الكلام حينئذ ليس على الابهام
الصرف الذي هو التفريط ولا على الايضاح الصرف الذي هو الافراط
بل بينهما فهو الاعتدال وثانيهما ايهام الجمع بين المتنافيين وهما الاطناب
والاختصار ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة لف القطن
بعد الندف وفي الاصطلاح ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما
معطوف على الاول كما جاء في الخبر يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل تقول شبّ الغلام يشب بالكسر ومنها ذكر
الخاص بعد العام وفائدته التنبيه على فضل الخاص على ساير افراد العام
حتى كان الخاص ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير الخاص لسائر افراد
العام في الوصف منزلة التغاير في الذات منها كقوله تعالى حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى ذكر الصلوة الوسطى مع انها داخلة في قوله على الصلوات
لما ذكر وقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ذكر جبريل
وميكائيل مع دخولهما في قوله وملائكته لما مر وقوله ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ذكر المعروف والمنكر مع دخولهما في قوله الى الخير
لما مضى ومنها التكرير وفائدته قد يكون تاكيد الانذار كقوله تعالى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الانذار الاول
واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وقد يكون زيادة

التنبيه

التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كقوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم
اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع وقد يكرر اللفظ لتعدد المتعلق
كما كرر تعالى في قوله فباي آلاء ربكما تكذبان فانه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقب
كل نعمة بهذا القول ومعلوم ان الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض
من ذكره عقيب نعمة اخرى فان التكذيب عقيب كل نعمة مخصوصة راجع اليها
وتعقيب ما ليس بنعمة بهذا القول كما في قوله يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا
تنتصران وقوله هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينها وبين حميم آن
فان العذاب وجهنم وان لم يكونا من آلاء الله تعالى لكن ذكرهما ووصفهما
على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من آلائه تعالى ونحوه
قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين لانه تعالى ذكر قصصا مختلفة واتبع كل قصة بهذا
القول فصار كانه قال عقيب كل قصة ويل يومئذ للمكذبين بهذه القصة
ومنها الايغال من اوغل حتى تمعن او من وغل اذا دخل على القوم
في الشراب وشرب معهم من غير ان يدعى اليه فقيل هو ختم البيت بما
يفيد نكتة يتم المعنى بدونها وفائدته اما زيادة المبالغة كما في قول الخنساء
وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار لم ترض ان تشبهه بالعلم
الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية به حتى جعلت في راسه نارا وتحقيق
التشبيه كما في قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا
وارحلنا الجزع الذي لم يثقب فانه لما اتى بالتشبيه قبل القافية واحتاج
اليها جاء بزيادة حسنة في قوله لم يثقب لان الجزع اذا كان غير مثقوب

كأن أشبه بالعيون الجزع الذي فيه سواد وبياض شبه به الأعين
وعلم من التعريف المذكور للإيغال أنه مختص بالشعر وقيل لا يختص بالشعر
وعلى هذا لكون الإيغال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
بقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون المراد حمل المخاطبين على
اتباع الرسل وهو مستفاد من قوله تعالى اتبعوا المرسلين وقوله اتبعوا من لا يسألكم
أجرا وهم مهتدون أبلغ بتأدية ذلك المعنى وقد مر ذلك في باب ما به الفصل
من الوصل ومنها التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
وفائدته التوكيد وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله
بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور
منه الآية من هذا الضرب إن قيل المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء لمن ثبت
المراد حينئذ على ما قبله فلا يصلح لتجرده أن يكون مثلا هذا هو معنى قوله
على وجه وإن قيل إن الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة
وأخرى في معنى الإثابة فلما استعمل بمعنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا
بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي إلا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله واستقلاله
بإفادته فيصلح أن يكون مثلا وضرب أخرج مخرج المثل لاستقلاله بإفادة المراد
وعدم توقفه على ما قبله كقوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا
قوله إن الباطل كان زهوقا أخرج مخرج المثل قوله وهو أيضا أي التذييل الضرب
الثاني إما لتأكيد منطوق أي ما يفهم بالمطابقة كهذه الآية وإما لتأكيد مفهوم وهو
ما يلزم

يلزم من المنطوق كقول الشاعر ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال
المهذب صدر البيت يدل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقوله أي الرجال
المهذب تأكيد لذلك المفهوم لأنه استفهام على سبيل الإنكار بمعنى لم الله شعثه أي أصلح
وجمع ما تفرق من أمره وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فإن قوله أفإن مت فهم الخالدون
قال من الضرب الأول وما بعده من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله
أقول وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس إلى قوله وإلا يكن دون المقول حسن قول
منها التكميل ويسمى الاحتراس أيضا وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفع ذلك الإيهام وهو ضربان ضرب يتوسط الكلام كقول الشاعر
فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي قوله فسقى ديارك كلام يوهم
إفساد ديارها وقوله غير مفسدها دفع ذلك الإيهام وهو توسط بين الفعل والفاعل
وضرب يقع في آخر الكلام كقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين
أعزة على الكافرين فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم
فلما قال أعزة على الكافرين علم أن الذلة منهم تواضع للمؤمنين ولهذا عدي الذل
بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز
أن تكون التعدية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم أجنحتهم ومنها التتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة تفيد نكتة كالمبالغة في قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه في
وجه على أن يكون الضمير في حبه للطعام أي مع اشتهائه والحاجة إليه وهو

مبالغة في اطعامه اما لو كان الضمير في حبه لله تعالى فلم يكن فيه مبالغة ونحو قوله تعالى
وآتى المال على حبه ومنها الاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر من جملة واحدة لا محل لها من الاعراب فعلم من هذا التعريف
ان الاعتراض لا يقع في آخر كلام لا يكون بعده كلام آخر متصل به معنى وانه لا يقع باقل
من جملة وانه لو كان له محل من الاعراب لا يسمى اعتراضا وفائدته سوى ما ذكر في تعريف
التكميل وهو دفع الايهام اما التنزيه كقوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم
ما يشتهون فلفظ سبحانه اعتراض في اثناء الكلام يدل على التنزيه واما الدعاء كقول الشاعر
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان فان قوله وبلغتها دعاء للمخاطب
وقع اعتراضا في اثناء الكلام والخصوصية بلغتها الثمانين ودعاء بضعف القوى الجسمانية
في سن الثمانين واما التنبيه كما في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه اعتراض وقع في
اثناء الكلام لتنبيه المخاطب على ان العلم ينفع كل احد منفعة بطريق المبالغة واما
تخصيص احد مذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك الى
المصير فان قوله حملته امه الى في عامين وقع اعتراضا لتخصيص احد مذكورين اعني
الوالد والوالدة بزيادة تاكيد الشكر له وهو الوالدة واما الاستعطاف كما في قول
المتنبي وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لظننت فيه جهنما واما التنبيه على
سبب امر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة
ولا وصله يبدو لنا فنكارمه فان قوله فلا هجره يبدو يشعر بان هجر الحبيب احد مطلوبيه
وعلم ان يكون هجر الحبيب مطلوبا للمحب غريب وفي الياس راحة لتنبيه على سببه

وقوله

وقوله تعالى لو تعلمون في قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انه لقرآن كريم اعتراض في اعتراض لانه اعتراض بين الموصوف والصفة واعتراض
بقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم بين القسم والمقسم عليه ومما جاء الاعتراض بين
كلامين متصلين معنى وهو اكثر من جملة ايضا قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان قوله نساؤكم حرث
لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان
الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض وقوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم
انى شئتم وقع اعتراضا وهو اكثر من جملة بين كلامين وهما قوله فأتوهن من حيث
امركم الله وقدموا لانفسكم متصلين معنى اي قدموا لانفسكم التسمية عند الجماع
او طلب الولد او العمل الصالح فعلم مما مر ان الاعتراض كما ياتي بغير الواو
والفاء قد ياتي باحدهما ايضا وعلم ايضا ان ما يؤتى به في اثناء كلام او بين
كلامين متصلين معنى لدفع الايهام المتولد من السابق لا يسمى اعتراضا لانه
قيد تلك النكتة في الاعتراض بقوله سوى دفع الايهام ليخرج ما ذكره وقال
قوم قد تكون النكتة التي في الاعتراض غير ما ذكر فجوزوا ان تكون تلك النكتة
دفع توهم ما يخالف المقصود كما في التكميل ولا يقيدون فائدة الاعتراض بما
قيده المؤلف من قوله سوى دفع الايهام وهو كذا وفي فرقة تجوز وقوع
الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة او يليها جملة غير متصلة بها معنى فلا يشترط
في الاعتراض ان يكون واقعا في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وبهذا

شعر كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل
وبعض صور التكميل وهو ما لا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر منها وكلام ابي علي
في التذييل لا يشعر بانه لا يكون للجملة التذييلية محل من الاعراب ولا بان يكون لها
محل منه كان يشترط في التذييل ان لا يكون لها محل من الاعراب فالاعتراض
عند هؤلاء المذكورين يشمل جميع صور التذييل ولا يشمل بعض صور التذييل
ايضا كما في التكميل ويباين الاعتراض عند هؤلاء التتميم ان قلنا اشترط في
التتميم ان لا يكون جملة او لا يشترط ذلك ولكن يشترط ان يكون له محل
من الاعراب والا فلا يباينه وفرقة لا يجوّز وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها بل يشترط كما في الاعتراض ان يكون واقعا في اثناء كلام او
بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون الاعتراض جملة او اكثر
بل يجوّز كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التكميل
والتتميم ما كان واقعا في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ولا محل له
من الاعراب جملة كان او اقل منها او اكثر ويباين الاعتراض عند هؤلاء
التذييل ان قلنا شرط في التذييل ان يكون جملة لا يليها جملة متصلة بها
ومنها اما يحصل الاطناب بغير ما ذكر وفائدته اما اظهار شرف المطنب
للترغيب فيه كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر قوله ويؤمنون به لان ايمان حملة العرش
لا ينكره احد من مثبتيهم وحسن ذكر الايمان منهم اظهار شرف الايمان للترغيب فيه
واما التغليظ في الخطاب للحث على ما يتضمن المطنب به كقوله تعالى وويل
للمشركين

الذين لا يؤتون الزكوة فانه لو اختصر لم يذكر الذين لا يؤتون الزكوة اذ الويل انما
يترتب على المشرك لصنع الاشراك وحسن ذكره تغليظ الخطاب لحث المؤمنين
على الاداء وتخويفهم من منعه حيث جعل عدم الاداء من اداء المشركين واما
اوصاف صح
دفع توهم ان التكذيب يرجع الى نفس الخبر كما في قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق
الآية لتكذيبهم في دعوى الاخلاص في الشهادة كما مر وقوله والله يعلم انك لرسوله
اي حقا الله قالوا ذلك والله يعلم ان الامر كما يدل عليه قولهم انك لرسول الله
وهو من قول الله لا من قول المنافقين لا يناسب التكذيب وحسنه دفع
توهم ان التكذيب للمشهود به في نفس الخبر ونحوه قول البلغاء لا واصلحك الله
اذ لو اختصر وقالوا لا اصلحك الله فاوهم نفي الاصلاح وهو غير مراد واما
الاظهار امر يعظم مناله ويعز الوصول اليه فيطلب ليوذن على نيله وحصوله
كقولهم رايته بعيني وقبضته بيدي وذقته بفمي ومنه قوله تعالى اذ تلقونه
بالسنتكم وتقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم اي هذا الافك ليس الا قولا يجري
على السنتكم ويدور في افواهكم من غير ترجمة عن علم في القلب كما هو شان
المعلوم اذا ترجم عنه اللسان ومن امثلة الاطناب لغير ما ذكر قوله تعالى
تلك عشرة بعد ذكر صوم عشرة ايام بدلا عن الدم في الحج وفائدته ازالة توهم
الاباحة وعلم العدد جملة كما علم تفصيلا ليحاط به من جهتين فيتاكد العلم
وفي امثال العرب علمان خير من علم وكذا قوله كاملة تاكيد آخر وقيل اي

كاملة في وقوعها بدلا عن الهدى وقيل اذ به تأكيد الكيفية لا الكمية حتى لو وقع
صوم العشر على غير الوجه المذكور لم يكن كاملة وكذا قوله تعالى هي عصاي
اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى ووجه حسن الاطناب
فيه انه عليه السلام فهم ان السوال يعقبه امر عظيم يحدثه الله تعالى في العصا
فينبغي ان يتنبه لصفاتها قبل قلبها حية حتى يظهر له التفاوت البعيد
بين الحالين اي بعد القلب وقبل القلب وكذا قوله تعالى نعبد اصناما فنظل
لها عاكفين ووجه حسنه اظهار ابتهاجهم بعبادة الاصنام والافتخار بمواظبتها
ليزداد غيظ السائل ومنها التجنيس بعد ذكره اي كرم زيد فالفعل مسند
الى شيئين والمراد احدهما فذكر زيد تمهيد لذكر كرمه ونحوه قوله تعالى لا تقدموا
بين يدي الله ورسوله اي بين يدي رسوله فان منزلته عليه السلام لما كانت
مكانا عند الله تعالى سلك به ذلك المسلك فذكر الله تمهيد لذكر رسوله ومنها
قوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم ومعلوم ان السقف لا يكون الا من
فوقهم وفائدته مزيد تصوير للحالة الفظيعة الهائلة ونحوه قوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وفائدة في الصدور
هي مزيد اثبات المجاز فانه قد تعورف واشتهر ان العمى بالحقيقة مكانه البصر
كما انه يصح ان يقال فائدة في الارض ويطير بجناحيه مزيد افادة الحقيقة
ومنها جميع حروف الصلات وفائدتها التوكيد [illegible] واعلم جاز انه قد
يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار تادية اصل المراد بلفظ ناقص
عنه واف به وباعتبار لفظ زائد عليه لفائدة فقد يوصف الكلام ايضا بالايجاز
والاطناب

والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له في اصل المعنى ويغاير
الثاني للاول بان الايجاز والاطناب في الثاني باعتبار كل منهما الى الآخر وباعتبار
تساويهما في اصل المعنى بخلافهما في الاول فانهما باعتبار ما هو خارج عنهما وهو المساواة
وبانهما في الثاني باعتبار قلة الحروف وكثرتها وفي الاول لا بهذا الاعتبار بل باعتبار
الجمل واجزائها القريبة وقد يكون ما هو ايجاز بالمعنى الثاني اطنابا بالمعنى الاول وبالعكس
والعكس وقد يكون ما هو ايجاز او اطناب بالمعنى الثاني لا يكون ايجازا ولا اطنابا بالمعنى
الاول بل مساواة مثل ذاته اسنى وذات غصن في مثال الايجاز والاطناب بالمعنى الثاني
كالشطر الاول من قوله اي ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن سودد ولو برزت في
زي عذراء ناهد وقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء
في جانب الفقر فان الشطر الاول من البيت الاول وتمام البيت الثاني متساويان
في اصل المعنى وهو الاعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة له وحروف الشطر الاول
اقل من حروف البيت الثاني قوله عن اي ظهر ونهد ثدي الجارية اذا اشرف وكعب فهي
ناهد وناهدة ومن صفة عذراء وهي البكر ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون وقول الحماسي وينكرون شيئا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول واما قال ويقرب منه لان قوله تعالى يدل على نفي السوال عما يفعله
الله تعالى لم فعله وعلى اثبات السوال عنهم عما يفعلونه وقول الحماسي يدل على بيان
تفردهم على انكارهم قول الناس حين يقولون وعلى بيان عدم قدرة الناس على انكار
قولهم حين يقولون فاصل معناه بيان تفردهم على الانكار المذكور وعجز الناس
عن الانكار عليهم والآية لا تساويه في اصل هذا المعنى لكن لما كان عدم السوال يتضمن

لا ان هذا زائد على اصل المراد

اي من حروف البيت

عدم الانكار والسوال متضمن

الاشكال يكون من مقاربة في المعنى فلذلك قال وتقرب منه دون ان اقول ومنه

الفن الثاني علم البيان الى قوله فالتصريح في المثلثة

لما فرغ عن الفن الاول في علم المعاني شرع في الفن الثاني في علم البيان ووجه تقديمه
على الفن الثالث في علم البديع قد علم في صدر الكتاب والبحث في علم البيان يشتمل على
مقدمة وثلثة مقاصد اما المقدمة ففي تعريفه وما يتوقف عليه من بيان الدلالة اما تعريفه
فهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه قوله
علم اي علم بالقواعد التي يعرف بها جنس له وقوله يعرف الى اخره فصل له عن غيره
وانما قال يعرف دون يعلم لما مر في تعريف علم المعاني والمراد بالمعنى الواحد المعنى
الواحد من المعاني التي اقتضاها علم المعاني وبالطرق التراكيب اي في تراكيب مختلفة
في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد والمراد بالدلالة هو الدلالة العقلية لما سنذكر
والمراد بقوله مختلفة في وضوح الدلالة ان دلالة التراكيب عليه مختلفة وضوحا وخفاء
واوضح واخفى كلما كانت الدلالة على المعنى الواحد اخفى يكون المبالغة التي هي الغاية
القصوى والنهاية العظمى لاجل ايراد المذكور اكثر واعتبر ذلك في قولنا زيد جواد
في المقاصد الثلثة اما في طرق التشبيه فنقول زيد كالبحر في السخاوة ثم زيد كالبحر
ثم زيد بحر واما في طرق المجاز والاستعارة فنقول رايت بحرا في الدار ثم طم زيد
بالانعام ثم لجة زيد متلاطم امواجها واما في طرق الكناية فنقول زيد مضياف
ثم ان الجود في قبته ضربت على زيد ثم ان زيدا مقصور على الجود فظهر من هذا ان مرجع
علم البيان الى اعتبار المبالغة في اثبات المعنى للشيء بالدلالة العقلية والدلالة
هي كون الدليل بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والدليل ههنا اعم من ان يكون

(لفظا)

لفظا او غيره واللفظ اعم من ان يكون مفردا او مركبا والعلم ههنا اعم من ان
يكون يقينا او غيره ودلالة اللفظ الموضوع هي كون اللفظ بحيث متى ادرك
فهم منه المعنى عند العلم بالوضع والوضع سياتي معناه على قسمين وضعية وعقلية
لان دلالة اللفظ الموضوع اما على ما وضع اللفظ له من حيث هو كذلك او لا
فالاولى هي الوضعية كدلالة لفظ البيت على معناه والثانية وهي ان يكون
دلالة اللفظ الموضوع على غير ما وضع له من حيث هو كذلك هي العقلية
سواء كان ذلك الغير جزء ما وضع اللفظ له كدلالة لفظ البيت على السقف
الداخل في مفهومه او خارجا عما وضع اللفظ له كدلالة لفظ السقف على الحائط
الخارج عن مفهومه ويسمى الاولى وهي الوضعية دلالة مطابقة ايضا والثانية
دلالة تضمن ايضا والثالثة دلالة التزام ايضا وشرطها اي وشرط دلالة
الالتزام اللزوم الذهني وفسر اللزوم الذهني بان يكون مجرد تصور الملزوم
يكفي في تصور لازمه والا امتنع الفهم لجواز ان يحصل الملزوم في الذهن ولا يحصل
لازمه فيه حينئذ فيمتنع الفهم وفيه نظر اذ لا يلزم من انتفاء الفهم المخصوص
انتفاء الفهم مطلقا هذا ان اريد بكون مجرد تصور الملزوم كافيا الجزم بتصور
غيره فان اريد به الحصول عن تصور لازمه فالنظر ساقط وان فسر اللزوم
الذهني بان يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوما لحصول الخارج فيه
اعم من ان يكون بنفسه او لا يلزم ان يكون شرطا فيه والا امتنع الفهم لكون
نسبة الخارج اليه حينئذ كنسبة ساير المعاني الخارجة اليه واللازم باطل لحصول
الفهم كفهم الجبن من اطلاق لفظ الارنب ولا يشترط في اللزوم الذهني ان يكون

عما يقتضيه العقل بل يكفي ان يكون مما يقتضيه اعتقاد المخاطب اما لعرف عام او خاص
او غيره يعرف من العقل لا مكان انتقال الذهن حينئذ من المفهوم الاصلي
الى لازمه عنده وكلام المؤلف في المتن خصوصا في الايضاح يشعر بما ذكرناه
من تخصيص بيان انه لا يشترط ان يكون اللزوم الذهني مما يقتضيه العقل
ثم لا دلالة الالتزام ولم يبين اعم من ذلك بحيث يتناول التضمن والالتزام كما فعله
صاحب المفتاح لان الالتزام يحتاج الى هذا البيان فيه اما التضمن فاللزوم فيه
انما يكون مما يقتضيه العقل ولا يحتاج الى تعميم ثم ايراد المعنى الواحد على الوجه
المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ
للمعنى الواحد لم يكن بعضها اوضح دلالة من بعض للتساوي فلا يتأتى الاختلاف
في الدلالة وضوحا وخفاء وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها
دالا عليه بالنسبة اليه فلا يتأتى ايضا الاختلاف في الدلالة وضوحا وخفاء
بل لا يحصل الدلالة وقد علم من تعريف علم البيان انه يجب اعتبار الدلالة في
الايراد المذكور مع اختلافها في الوضوح والخفاء فقد علم انه لا يمكن ذلك بالدلالة
الوضعية بل انما يتأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب
اللزوم في الوضوح مثل ان يكون لشيء ملزومات او لوازم بعضها اوضح لزوما
من بعض فيتفاوت الانتقال بحسب تفاوته كما ذكر من الامثلة في المقاصد الثلثة
فعلم مما مر ان ايراد المعنى الواحد في صور مختلفة لا يتأتى الا بالدلالة العقلية
وهي الانتقال من معنى الى معنى اخر بسبب اللزوم احدهما للاخر والانتقال
اما حصل من الملزوم من حيث انه ملزوم الى اللازم دون العكس فلا يجب ان
يحصل

ان يحصل من اللازم الانتقال الى الملزوم من حيث انه لازم لجواز ان يكون اللازم اعم
والاعم لا يستلزم الاخص فاذا اطلق اللفظ الموضوع للملزوم واريد
كان بوسطه او بغيرها لا يخلو اما ان قامت قرينة على عدم ارادة ذلك الملزوم بذلك
اللفظ او لا فالاول هو المجاز كما يقال رايت اسدا يتكلم فان قوله يتكلم قرينة
دالة على عدم ارادة المعنى الموضوع له لفظ الاسد والثاني هو الكناية كما يقال زيد
طويل النجاد فانه ليس فيه قرينة دالة على عدم جواز ارادة طول النجاد بل يجوز
مع ارادة لازمه وهو طول القامة ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبتنى على
التشبيه فلا بد من التعرض للتشبيه فلذلك انحصر المقصود في علم
البيان في الثلثة في التشبيه والمجاز والكناية وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من
ابتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه وقدم المجاز على الكناية لان معنى المجاز
كجزء معناها لان في المجاز ارادة اللازم فقط وفي الكناية يجوز مع ارادة اللازم ارادة
غيره ايضا فيكون معنى المجاز كجزء من معنى الكناية واما قال كجزء معناه لان
ارادة اللازم مع عدم جواز ارادة ملزومه لوجود قرينة دالة عليه وهذا المعنى يمتنع
ان يكون جزءا من معنى الكناية والا يلزم ان يكون في الكناية جواز ارادة الملزوم
وعدم جواز ارادته وهذا ظاهر البطلان **قال** التشبيه الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى الى قوله كاللذة والالم **اقول** النظر في التشبيه في اربعة اشياء في
تعريفه واركانه والغرض منه واقسامه اما النظر في تعريفه فلفظ التشبيه
قد يطلق ويراد به اللفظ كما يقال زيد كالاسد انه تشبيه ويطلق ويراد به المعنى
من الوصف او الالحاق او الدلالة فيقال التشبيه وصف الشيء بمشاركة في

[illegible]

اي دل بكلم ... جهارا

في معنى او الطرف الذي هو الشيء المشبه في معنى او الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى والوصف
اذا كان صفة المتكلم والتشبيه بحسب اللغة ايضا صفته واما الدلالة فكما هي صفة
لغير المتكلم فقد تكون صفة للمتكلم ايضا يقال دللت فلانا ودللته على كذا والدلالة
في التعريف الذي ذكره المؤلف للتشبيه تحتمل كلا المعنيين لان التشبيه صفة
المتكلم والدلالة اذا كانت صفة لغير المتكلم لا يصح تعريف التشبيه بها فالدلالة في
التعريف لا تحتمل الا ان تكون صفة للمتكلم لانا نقول انه عرف معنى لفظ التشبيه
بحسب الاصطلاح لا بحسب اللغة فلا يصح حمل الدلالة على انه صفة لغير المتكلم لكن
الظاهر انها ههنا صفة لغير المتكلم وهو ما يدل لقلة استعمال الدلالة في انها صفة
للمتكلم والامر الاول يسمى مشبها والامر الثاني مشبها به والمعنى الذي فيه شاركهما يسمى به
يسمى وجه التشابه وما يدل على المشاركة يسمى اداة التشبيه ويعلم منه ان للتشبيه
اربعة اركان وهذه الاربعة قد تكون جميعها مذكورة وقد لا تكون ثم انه لا يلزم من وجود
معنى التشبيه في كل كلام اطلاق اسم التشبيه عليه بل لا يطلق اسم التشبيه على
التشبيه الذي على وجه الاستعارة التحقيقية وعلى التشبيه الذي هو على وجه
الاستعارة بالكناية بالاتفاق وانما لم يذكر الاستعارة التخييلية لانها على مذهب
المؤلف لا تتضمن التشبيه اذ هي مجرد اثبات امر مختص بالمشبه به للمشبه
كما يأتي في موضعه وما ذكره ههنا انما هو ما تحقق فيه التشبيه ولا يسمى تشبيها
واما على التشبيه الذي على وجه التجريد وهو ان يكون المشبه فيه مذكورا او
مقدرا واسم المشبه به الذي هو اسم له بحسب الاصل فيه مستعمل ولا يكون خبرا
ولا في حكم الخبر وحذف فيه اداة التشبيه كقولهم رأيت بفلان اسدا ولقيني منه قيد بهذا ليخرج عنه الاستعمال بالكناية

اسد

اسد ففيه خلاف واختار المؤلف انه لا يسمى تشبيها وقال لان اسم المشبه به انما يجيء
فيه لاثبات التشبيه كما في قولك جاءني اسد ورأيت اسدا فان الكلام
موضوع لاثبات المجيء واقعا من الاسد والرؤية واقعة متعلقة به لا لاثبات معنى
الاسد لشيء فلم يكن ذكر المشبه به لاثبات التشبيه وصار قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعلم الا بعد الرجوع الى شيء من النظر ولا يسمى استعارة ايضا لان في
لانه انما يصار الى الحكم على الاسم بالاستعارة اذا جرى بوجه على ما يدعى انه استعارة
باستعماله فيه او باثبات معناه له والاسم في مثل هذا غير جار على المشبه
بوجه ولانه يجيء على طريقة التجريد فلا يتصور فيه التشبيه فظهر انه استعارة
كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اذ ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد اذ هي
نفسها دار الخلد وقال صاحب المفتاح انه تشبيه وهذا الخلاف لفظي راجع
الى الاصطلاح والنقل وما حذف فيه اداة التشبيه واسم المشبه به خبر للمشبه
او في حكم الخبر كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب علمت سواء كان المشبه
فيه مذكورا كقولك زيد اسد ورأيت زيدا اسدا او مقدرا كقوله تعالى صم بكم عمي
فالاصح انه يسمى تشبيها وان الاسم لا يسمى فيه استعارة لان الاسم اذا وقع في هذه
المواقع فالكلام موضوع لاثبات معناه لما يعتمد عليه واذا امتنع اثبات ذلك على
الحقيقة كان لاثبات شبه من الاسد له فيكون اجتلابه لاثبات التشبيه فيكون خليقا
بان يسمى تشبيها اذ كان انما جاء ليفيده ومن الناس من ذهب الى ان الاسم استعارة
لجريانه على المشبه المذكور او المقدر مع حذف كلمة التشبيه وهذا الخلاف ايضا
لفظي راجع الى كشف معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح قوله والمراد ههنا

كونه بمعنى استعارة التحقيقية
اي لا يسمى استعارة بالكناية ولا تشبيها او التخييلية ايضا
للاحتمال ٥

ای دل بکام هوسی جهنا را تو دلیل کبیر دیداری

سلم لكن الى اخر شعره بانه يكون على احد الوجوه الثلثة لا ناول تشبيها وليس كذلك بل
لا يسمى تشبيها وان وجد فيه معنى التشبيه لما ذكر واما النظر في اركان التشبيه
فمع علم انها اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداة التشبيه
اما طرفاه فهما اما حسيان او عقليان او مختلفان اى المشبه عقلي والمشبه به حسي
او المشبه حسي والمشبه به عقلي اما اذا كان طرفاه حسيين فاما ان يكونا بالبصر
كما في تشبيه الخد بالورد واما بالسمع كما في تشبيه الصوت الضعيف بالهمس وهو
الصوت الخفي كالمخطط عند تشبيهه بصوت الفوارتج واما بالشم كما في تشبيه
النكهة اى رائحة الفم بالعنبر واما بالذوق كما في تشبيه الريق بالخمر واما باللمس
كما في تشبيه الجلد الناعم بالحرير واما اذا كانا عقليين فكما في تشبيه العلم بالحيوة واما
اذا كان المشبه عقليا والمشبه به حسيا فكما في تشبيه المنية بالسبع واما اذا كان
المشبه حسيا والمشبه به عقليا فكما في تشبيه العطر بخلق كريم والمراد بالحسي
هو المدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة او المدرك مادته اى افراده باحدها
وان لم يدرك هو اى هيئته الاجتماعية بها فيدخل في الحسي الخيالي بقوله او
مادته وانما جعل الخيالي من افراد الحسي تقليلا للاعتبار لاشتراك الحسي والخيالي
في كون الحاصل منهما صورا لا معاني مثال الخيالي كما في قوله
وكان محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة اى مبسوطة على رماح من الزبرجد فان
افراد المشبه به من العلم والياقوت والرماح والزبرجد كلها حسية بالبصر
لكن الهيئة الاجتماعية الحاصلة منها خيالية فالمشبه هنا موجود حسي والمشبه
به

به مركب خيالي قوله اذا تصوب اى مال الى السفل او تصعد اى مال الى العلو
من هبوب الرياح عليه والمراد بالعقلي ما عدا ذلك اى ما عدا الحسي
مدركا لا بشيء من الحواس الخمس الظاهرة لا هو ولا مادته فدخل في العقلي الوهمي
وهو المدرك الذي هو مدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة لا هو ولا مادته غير مد
انه لو ادرك على تقدير ان يوجد لكان مدركا بها اى مع انه لو وجد لكان مدركا بها
والوهمي بهذا القيد خرج عن العقلي الصرف فان العقلي الصرف لا يجب ان يكون
انه لو وجد في الخارج لكان مدركا بالحس ويتميز الوهمي عن الخيالي بان المادة
في الوهمي لا يكون مدركة بها ايضا كما هو الهيئة كذلك مثال الوهمي كما في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال فانهم وان
لم يشاهدوا انياب الاغوال لكنهم لما اعتقدوا فيها غاية الحدة حسن التشبيه وهي
امر وهمي لا وجود له في الخارج ولو وجد لادرك بالحس الظاهر المشبه فيه حسي
والمشبه به وهمي والمشرفي صفة لموصوف محذوف اى السيف المشرفي والمشرفي
منسوب مشارف وهي قرى من ارض العرب وقوله مسنونة صفة لموصوف محذوف
اى سهام او رماح محددة النصال او الزجاج وزرق جمع ازرق والانياب
جمع الناب وهو السن والاغوال جمع الغول وعليه قوله تعالى طلعها كانه رؤس
الشياطين شبه طلع شجرة الزقوم برؤس الشياطين دلالة على تناهيه في الكراهة
وقبح المنظر لان الشيطان مكروه مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم انه
شر محض لا يخلطه خير ويقولون في القبيح الصورة كانه وجه الشيطان وهو
امر وهمي وكذا تدخل في العقلي ما يدرك بالوجدان وهو ما يدرك بالحس الباطن كاللذة

والالام الجسمانيين والشبع والجوع وانما جعل الوهمي والوجداني من العقلي تقليلا للاعتبار
لاسار الكل معاني غير المحسوس بالحس الظاهر فعلم ان التضاد في المشبه منحصر ان
في الحسي والعقلي لدخول الخيالي في الحسي ودخول الوهمي والوجداني في العقلي
ووجهه ما يشتركان فيه الى قوله بخلاف الملح اما الطرفان ووجه المشبه
فقد عرفته واقسامه اما تعريفه فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان تحقيقا او
تخييلا اي وجود ذلك المعنى فيهما او في احدهما بالتحقيق او التخييل والمراد
بالتخييل ان لا يمكن وجود ذلك المعنى في المشبه به او في المشبه الا على تاويل كما في قوله
وكان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة
من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود وهي غير موجودة
في المشبه به الذي هو السنن الموصوفة الا على طريق التخييل والتاويل وذلك انه
لما كانت البدعة والضلالة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا
يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة والضلالة وكل ما هو
جهل بالظلمة ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور وشاع ذلك
التشبيه حتى تخيل ان السنة وكل ما هو علم كاله بياض واشراق كما في قوله النبي
صلى الله عليه وسلم اتيتكم بالحنيفية البيضاء فانه وصف السنة بالبياض لتخييل
ان السنن ونحوها من الجنس الذي له اشراق وابياض في العين وان البدعة
والضلالة وكل ما هو جهل حاله تخيل اسوداد بسواد اللون كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب في سواد الشباب او بالانوار مؤتلقة

اي مشرقة

اي مشرقة بين النبات الشديد الخضرة فالتاويل فيه انه تخيل ما ليس بمتلون متلونا فاعلم
ان مثل هذا البيت غير مرضي لان معنى البيت على ما يشكله الشاعر هو انه يلوح
بين السنن وليس المراد منه بل المراد ان السنن لاحت بين الابتداع وهو
من تشبيه المحسوس بالمعقول دون التشبيه التخييلي قوله ولقد ذكرتك والظلام كانه
يوم النوى وفؤاد من لم يعشق فانه لما كان ايام المكاره توصف بالسواد توسعا
فيقال اسود النهار في عيني واظلمت الدنيا علي جعل يوم النوى كانه اعرف
واشهر بالسواد من الظلام ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تظرفا لان الظرفاء
يدعي القسوة على من لم يعشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد فصار
هذا القلب عنده اصلا في القسوة والسواد فشبه الظلام بيوم النوى والقلب
المذكور وقول الآخر كان انصباب البدر من تحت غيمه نجاة من الباساء بعد وقوع
خلاص مه — اي بعد الوقوع في الباساء فانه لما رأى ان في التشبيه شيئا يخروج البدر من تحت الغيم
ما انفصال عنه قلب المشبه ليرى ان صورة النجاة من الباساء لكونها مطلوبة
فوق كل مطلوب اعرف من صورة انصباب من تحت غيمه واذا علم ان وجه التشبيه
وجه مه — هو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان علم فساد جعل تشبيه النحو بالملح في قول القائل
النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان النحو
والكثرة انما هو ... الملح بان يجعل منه في الطعام القدر المصلح او اكثر
منه دون النحو فانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم
المراد منه وان لم يحصل كان فاسدا لا ينتفع به فوجه التشبيه فيه هو كون الاستعمال

خطا لانه حال مفسد لا يفيد شيئا كما في ذلك وهو اما غير خارج عن حقيقتهما
الى قوله في تشبيه الخد بالشمس لوجه الشبه تقسيمات باعتبارات احدها
باعتبار الصدق والحمل كما مر والثاني باعتبار كونه خارجا عن حقيقة الطرفين
وغيره فنقول وجه الشبه اما خارج عن حقيقتهما او خارج وغير الخارج اما تمام غيرهم
حقيقتهما النوعية كما في تشبيه ثوب بثوب آخر في الثوبية وتشبيه زيد بعمرو في
الانسانية واما جزء حقيقتهما الذي هو تمام المشترك بينهما او المميز كتشبيه بعض
الحيوانات العجم من الفرس او الكلب بالانسان في كونه حيوانا وكتشبيه زيد بعمرو
في كونه ناطقا والخارج عن حقيقتهما صفة وهي اما حقيقية وهي ما يتقرر في ذات
الموصوف واما اضافية وهي ما لا تتقرر له في ذات الموصوف والحقيقية اما
حسية واما عقلية والحسية هي الكيفيات الجسمانية اي الكيفيات التي تحل في الجسم
الطبيعي مما يدرك بالبصر من الالوان والاشكال والمقادير والحركات وما
يتصل بها الاشكال جمع شكل وهو هيئة تعرض للشيء بواسطة احاطة حد واحد
كالكرة والدائرة او حدود كالمثلث والمربع والحد النهاية والمقادير جمع مقدار
وهو ما يقبل المساواة واللامساواة لذاته كالخط والسطح والجسم التعليمي والعدد والتشبيه
في الشكل المستقيم كتشبيه المستوي المنتصب بالرمح والقد اللطيف بالغصن وفي
المستدير كتشبيه الشيء المستدير بالكرة تارة وبالحلقة اخرى والتشبيه في المقدار كتشبيه
عظيم الجثة بالجبل والفيل والتشبيه في الحركة كتشبيه الذاهب على الاستقامة
بنفوذ السهم وعلى هذا القياس وما يتصل بها اي وما يتصل بالمذكورات من
الحسن والقبح والتوسط فيهما وما يناسب الالوان والاشكال ونحوهما وغير
ذلك

ذلك او مما يدرك بالسمع من الاصوات الضعيفة والقوية والاصوات التي بين بين
اي بين الضعيفة والقوية والحروف او مما يدرك بالذوق من انواع الطعوم او مما
يدرك بالشم من انواع الروائح او مما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل مما هو طرفان
في الدرجة الثانية كانه في الدرجة الاولى يحس بالصلابة واللين ثم في الدرجة
الثانية يحس بالثقل والخفة وما يتصل بها اي من الكيفيات الجسمانية مما يتصل
بالمذكورات مما يدرك بالسمع الى ما يدرك باللمس كملائمة الصوت للطبع ومنافرته
له مما يتصل بالمسموعات واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفافة
والبلة مما يتصل بالملموسات والعقلية كالكيفيات النفسانية اي الكيفيات المختصة
بذوات الانفس من الذكاء والتيقظ والعلم والغضب والحلم والكرم والسخاء
وسائر الغرائز من الفطنة والوفاء وغير ذلك والغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
والخلق والاضافية كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات
الحجة ولا في ذات الشمس بل باعتبار الشبهة او الظلمة وايضا اما واحد
واما بمنزلة الواحد الى قوله في تشبيه السقط هذا هو القسم الثالث
لوجه الشبه باعتبار كونه واحدا او غير واحد فنقول وجه الشبه اما واحد واما
غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد او لا بمنزلة الواحد
لعدم اعتبار التركيب فيه وهو المتعدد فهذه ثلاثة اقسام والقسم الاول حسي او عقلي
او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والضمير في منهما في قوله وكل منهما حسي وعقلي
للقسمين الاولين اعني الواحد وما هو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد وقوله الثالث

[illegible]

وكل منهما القسم الثاني [illegible]
حسي او عقلي حد

متعدد هو القسم الثالث قسيم لقوله اما واحد واما بمنزلة الواحد قوله كذلك اي حسي او عقلي
يعني المتعدد الذي هو غير مركب حسي وعقلي قوله او مختلف اي بعضه حسي وبعضه
عقلي ظ هو كلام مهمنا وفي الايضاح تشعر بانه معطوف على قوله كذلك فيكون الاختلاف
حينئذ راجعا الى المتعدد الذي هو غير مركب وهو القسم الثالث وكلام صاحب المفتاح
تشعر ايضا بان كلا من القسمين الاولين ينقسم الى حسي وعقلي والقسم الثالث ينقسم
الى ثلثة اقسام حسي وعقلي ومختلف كما ذكر لكن القسم الثاني لا ينقسم انقسامه الى
بعض الثلثة باعتبار الاجزاء الا ان يقال ان الاختلاف فيه غير معتبر وان
جاز الاختلاف في الاجزاء لان المعتبر فيه والمقصود بالذات هو الهيئة الحاصلة
من المتعدد والمتعدد وتلك الهيئة وحدة لا تعدد بينها فهي اما حسية او عقلية
لا غير كالقسم الاول هذا كلام اجمالي وتفصيله ان وجه الشبه اذا كان حسيا
يكون طرفاه حسيين لا غير لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء واذا كان
عقليا يكون اعم من الحسي اي يجوز ان يكون طرفاه حسيين وغيرهما لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء ولذلك تعالى اي ولجواز ادراك العقل من الحسي جهة يقال
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي فان قيل وجه الشبه يجب ان
يكون عقليا لان كل وجه الشبه مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو كلي ينتج ان كل
وجه الشبه كلي اما ان المقدمة الاولى فظاهر من ان وجه الشبه هو المعنى الذي يشترك
فيه الطرفان فيكون وجه الشبه مشتركا فيه واما بيان المقدمة الثانية فلان كل
مشترك فيه لا يمنع نفس تصوره الشركة ضرورة وكل ما لا يمنع نفس تصوره الشركة
فهو كلي فكل مشترك فيه كلي فثبت ان كل وجه الشبه كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان
المراد

المراد بالحسي هو ما يدرك بالحس وما يدرك بالحس لا يكون الا موجودا متعينا شخصيا
ولا شيء من الكلي من حيث هو كلي متعين شخصي اذ التعين الشخصي من
حيث هو يمنع الكلية فثبت ان لا شيء من المدرك الحسي بكلي فلزم منه ان
لا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب اجاب المؤلف عن هذا بان
المراد بكون وجه الشبه حسيا هو ان يكون افراده مدركة بالحس كالحمرة فان
افرادها مثل حمرة هذا الوجه وحمرة هذا الورد مدركة بالبصر وان كانت
الحمرة في نفسها من حيث هي الحمرة غير مدركة بالبصر ولا بغيره من
الحواس فيكون بعض وجه الشبه حسيا بهذا الاعتبار وذلك لا ينافي انه
لا شيء من وجه الشبه بحسي بغير هذا الاعتبار وهذا الجواب بالحقيقة منع
كلية كبرى القياس الثاني من الشكل الثاني وهي قولنا ولا شيء من الحسي
بكلي فانه لا يصدق كليا لان الحسي عند المانع اعم من الحسي عند المستدل
لان الحسي عند المانع هو ما يدرك هو او افراده بالحس الظاهر فعلى هذا يجوز ان
يكون الحسي كليا وامثلة وجه الشبه اذا كان واحدا حسيا كالحمرة في تشبيه الخد
بالورد وكالخفاء في تشبيه الصوت الضعيف بالهمس وكطيب الرائحة في
تشبيه النكهة بالعنبر وكلذة الطعم في تشبيه الريق بالخمر على زعم الذين
يشربون الخمر فانهم يدعون المناسبة بين الريق والخمر وكاللين الملمس في
تشبيه الجلد الناعم اي اللين بالحرير والى هذا اشار بقوله فيما مر اي من
كون طرفي التشبيه حسيين وقد ذكر من قبل وامثلته اذا كان واحدا عقليا
كالعراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه وكالجرأة

في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد وكالهداية في تشبيه العلم بالنور وكاستطابة
النفس في تشبيه العطر بخلق كريم والطرفان في الاول عقليان وفي الثاني
حسيان وفي الثالث المشبه عقلي والمشبه به حسي وفي الرابع بالعكس
قال صاحب المفتاح وفي اكثر هذه الامثلة نظر يعني وجه الشبه شامل
لان وجه الشبه في اكثرها ليس واحدا وامثلة وجه الشبه اذا كان بمنزلة الواحد
لكونه مركبا من متعدد وهو حسي فكون الطرفان اما مفردين او مركبين او مختلفين
اما اذا كانا مفردين فكما في قوله   وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية
حين نورا فان وجه الشبه الذي هو المركب الحسي فيه هو الهيئة الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار
مخصوص وطرفاه وهما الثريا وعنقود العنب مفردان والملاحية بالضم وتخفيف
اللام عنب ابيض في حبه طول وقد جاء في هذا البيت بتشديد اللام قوله
والمركب الحسي مبتدأ خبره قوله كما في قوله من الهيئة الحاصلة سابقا في كما في قوله
واما اذا كان الطرفان مركبين فكما في قول بشار كأن مثار النقع فوق رؤوسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه فان وجه الشبه الذي هو المركب الحسي فيه هو
الهيئة الحاصلة من هوي اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم النقع الغبار وتهاوى اصله تتهاوى اي تتساقط
والمشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض مشرفات
فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه وهما
مركبان قوله وهما طرفاه [illegible] كما في قول بشار جعله من جملة هو والمركب

الحسي

الحسي وخبره هو كما في قول بشار وقوله من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله
كما في قول بشار واما اذا كان الطرفان مختلفين بان احدهما مفرد والآخر
مركب فكما في تشبيه الشقيق فان المشبه وهو الشقيق مفرد والمشبه به
وهو الهيئة الحاصلة من اعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد مركب
ووجه الشبه الذي هو المركب الحسي هو الهيئة الحاصلة من اجرام خضر مستطيلة
مخروطية وحمر مبسوطة على رؤوسها قال ومن بديع المركب الحسي الى قوله استغناء
مطمع بانها هوس اقول من بديع ما اذا كان وجه الشبه مركبا حسيا ما
يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ويكون على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون كما في قوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو للشعاع للانبساط فيرجع منه الى الانقباض كانه
يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين
جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت في كف الاشل ومن
في قوله من الاستدارة متعلقة بقوله الحاصلة وثانيهما ان تجرد الحركة عن
كل وصف للجسم غيرها فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات للجسم الى جهات
مختلفة كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو
وبعضه الى السفل ليحصل منها التركيب ويصير وجه الشبه مركبا فلو لم يكن
للجسم حركات الى جهات مختلفة لا تحصل في هيئة الحركة تركيب فلا يصير وجه

هيئة مه

الشبه مركبا كحركة الرحى والسهم والا فلا تركيب فيهما لاتحاد الحركة الى جهة
واحدة وعلى وضع واحد بخلاف حركة المصحف القارئ منه في قوله وكأن البرق
مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا
اخرى فانه فيها تركيب لانه يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل
حالة الى جهة وكما يقع التركيب في الحركة قد يقع في هيئة السكون كالتركيب الذي
وقع في هيئة السكون في قوله في صفة كلب يقعي جلوس البدوي المصطلي
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب ومن موقع اقعائه فان لكل
منها موقعا خاصا وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع من في قوله
من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما في قوله في صفة كلب هذا اذا كان
وجه الشبه مركبا حسيا واما اذا كان وجه الشبه مركبا عقليا فكحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحاب ذلك النافع في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فانه منتزع من امور مجموعة
قرن بعضها الى بعض وذلك انه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون
المحمول شيئا مخصوصا وهي الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم ان وجه الشبه قد ينتزع من متعدد فيقع
الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا انتزع وجه الشبه من
الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
لظنه ان الشطر الاول منه تشبيه مستقل بنفسه لا حاجة به الى الثاني
وهو خطأ لوجوب انتزاع وجه الشبه في هذا البيت من جميعه لان مراد الشاعر

الشبه

هيئة ح

الشبه باتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس وذلك موقوف على البيت كله فان قيل
هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه
وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم اجيب بان
الفرق بينهما ثم انه كما مر وكون الشيء ابتداء لاخر زائد على الجمع بينهما وليس
في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين ونظيره قولنا
يكدر ثم يصفو لا فادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر فالتشبيهات
المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا من امرين احدهما انه لا يجب فيها
ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير الباقي في افادة ما كان يفيده قبل
الحذف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى
الى قوله وحسن ان يعد ما مر من وجه الشبه اذا كان واحدا بمنزلة
الواحد لكونه مركبا من متعدد حسيا وعقليا اما اذا كان وجه الشبه متعددا
غير مركب فتعدد انه على ثلثة اقسام حسي وعقلي ومختلف اى بعضه حسي
وبعضه عقلي اما المتعدد الحسي فكاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى
فهذه الثلثة كلها حسية واما المتعدد العقلي فكحدة النظر وكمال الحذر
واخفاء السفاد اى الجماع في تشبيه طائر بالغراب فهذه الثلثة كلها عقلية
واما المختلف فكحسن الطلعة ونباهة الشان في تشبيه انسان بالشمس فان
حسن الطلعة حسي ونباهة الشان اى الشرف والاشتهار عقلي واعلم
انه قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين فيه من

ثان الغرض في كل البيت ليس تشبيها بابتداء مطمع متصلا بانتهاء ح

حال ح

او ح

حيث اتصاف كل واحد منهما بالمضادة لصاحبه ثم نزل ذلك التضاد المشترك
منهما منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح اي على سبيل الظرافة او تهكم اي سخرية
فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل انه حاتم ثان ويحتمل ان يكون الاول
مثال التمليح والثاني مثال التهكم على ما يشعر به السياق لدلالته على انه لف ونشر
ويحتمل ان يكون الثاني للاول والاول للثاني لان اللف والنشر لا
يقتضي ان يكون الاول للاول والثاني للثاني بل يقتضي ان يحمل كل على ما يناسبه
ويحتمل ان يكون انه لا اختصاص لاحدهما باحدهما لاحتمال ان يكونا مثالي التمليح
وان يكونا مثالي التهكم اما النظر في اداة التشبيه فهي الكاف في نحو قولك زيد
كالاسد وكان في نحو قولك زيد كانه اسد او كان زيدا الاسد ومثل في نحو قولك
زيد مثل الاسد وما في معنى مثل كلفظ نحو وشبه وما يشتق من لفظ مثل وشبه
من الفعل واسم الفاعل كقولك زيد يشبه او يماثل الاسد او يشابه او يماثل للاسد
والاصل في الكاف ونحوها من مثل وشبه ونحوه ان يليها المشبه به لفظا دخل
عليه الكاف ونحوها هو المضاف اليه والمشبه بالجنبة هو المضاف فالمشبه به هو
المضاف اليه فلو وليها غيره لالتبس بعض بخلاف كان وما يشتق من مثل
وشبه من الفعل وغيره فان الاصل فيه ان يذكر المشبه والمشبه به بعد
لانه عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متقدما على معموله وقد يخالف الاصل المذكور
فيلي الكاف ونحوه غير المشبه به لقيام قرينة دالة على ان المشبه به غيره وذلك
اذا كان المشبه به مركبا كقوله تعالى واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح فانه ليس المراد

تشبيه

تشبيه حال الحيوة الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في
نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الذي يكون اخضر
وارفا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار
الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله فليس منه لان المعنى
كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصاري الى الله
او قل لهم كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما في كما قال مصدرية بل هو مما لا يتاتى التشبيه الا على تقدير الحذف
لقوله تعالى او كصيب من السماء فانه اوقع التشبيه بين مثل المنافقين وبين الصيب
نفسه والمراد ومن صفه اولئك ومن صفه هولاء تقدير مثلهم كمثل ذوي صيب
وكقوله تعالى مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء تقدير المضاف
اما عند المشبه نحو مثل داعي الذين كفروا او عند المشبه به نحو مثل بهائم الذي
ينعق وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه لتقديره حذف اداة التشبيه لعدم استقامة
المعنى بدونه نحو علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وان بعد التشبيه قلت خلت او
حسبت زيدا اسدا ونحوه فان علمت وما في معناه لما كانت لتحقق النسبة يدل
على ان نسبة اسد الى زيد محققة فيكون التشبيه قريبا بخلاف الظن فانه يدل
على الرجحان الغير الجازم فيدل على ضعف التشبيه فلذلك يستعمل العلم
وما في معناه فيما قرب التشبيه فيه ويستعمل الظن وما في معناه فيما بعد
التشبيه فيه قال والغرض منه في الاغلب الى قوله فيقول في مقلم اكثر منه
اقول اما النظر في الغرض من التشبيه وهو ما يقصد المتكلم في ايراد التشبيه

الا ان يكون المشبه به مركبا

اسدا

من الغاية وهو قد يعود الى المشبه وقد يعود الى المشبه به لكن الاغلب انه يعود الى
المشبه اما بيان امكان وجه المشبه وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه
ويدعى امتناعه فيستشهد له بالتشبيه ليوضح به عن الامتناع الى الامكان كما في قوله
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال اراد انه فاق الانام في
الاوصاف الفاضلة الى حد بطل معه ان يكون واحدا منهم بل صار نوعا اخر
برأسه اشرف من الانسان وتناهي بعض افراد النوع في الفضائل الى ان يصير
كانه ليس منها امر غريب يفتقر من يدعيه الى اثبات جواز وجوده على الجملة
حتى يكمل اثبات وجوده في الممدوح فاستشهد له بالتشبيه فقال فان المسك
بعض دم الغزال اي ولا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا
يوجد شيء منها في الدم وخلو عن الاوصاف التي كان بها الدم دما فابان ان
لما ادعاه اصلا في الوجود في الجملة وعليه قول ابن الرومي
كم من اب قد علا بابن ذرى شرف كما علا برسول الله عدنان واما بيان حال
المشبه كما في تشبيه ثوب بثوب آخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون لون
المشبه واما بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان
كما في تشبيه ثوب بالغراب في شدة السواد واما لتقرير حال المشبه في نفس
السامع كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل اي على فائدة بمن يرقم على
الماء وعليه قوله تعالى واذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة قرر حالهم بتجربة العادة بما
جرى به العادة وهذه الوجوه الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به
في هذه الوجوه مبينا وموضحا والمبين والموضح لابد وان يكون اعرف واشهر
عند السامع

عند السامع ليحصل له البيان والايضاح واما لتزيين المشبه للترغيب فيه او تشويهه
اي تقبيحه للتنفير عنه اما تزيينه فكما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي واما
تشويهه فكما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة المجدور ما عليه
آثار الجدري والسلحة البراز والعذرة قد نقرتها اي نقبتها بالمنقار والديكة
بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك معروف واما لاستطراف المشبه اي لعده
طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز المذكور
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر من حديث
البحر من المسك موجه الذهب واما عند حضور المشبه كما في قوله
ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة صورة بحر
من المسك موجه الذهب وانما الندرة حضورها عند حضور صورة البنفسج فاذا
احضر مع صحة الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما
وهو ما يحكى انه جرير قال انشدني عدي عرف الديار توهما فاعتادها
فلما بلغ الى قوله تزجي اغن كان ابرة روقه رحمته وقلت قد وقع ما عساه يقول
وهو اعرابي جلف جاف فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها
استحالت الرحمة حسدا لانه حين رآه افتتح التشبيه تذكر ما لا يحضر له في اول
الفكر شبهه رحمه وحين رآه ظفر باقرب صفة من ابعد موصوف حسد

وقوله ولا دوردية اى ورب ارض لا دوردية بصف النعنع برهوا اى
متكبر قوله على حمر متعلق بقوله بزهو والضمير فى كانها يعود الى قوله لادوردية
وقوله ضعف بها كان الساقات التى عليها الادوردية اذا طالت انحنت وقوله
اوائل النار اى اوائل مساس النار جمر كانها بيات لا زجيت الابل
اى سقتها اى ترجى ولد الظبى اعنى له صوت ضعيف كان ابرة رذفه
اى طرف قرنه وحدته وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان
احدهما ايهام ان المشبه به اتم من المشبه فى وجه الشبه مع ان المشبه اتم من
المشبه به فى وجه الشبه وحاصل هذا التشبيه المبالغة لان المشبه به حقه ان
ان يكون اعرف بوجه الشبه واقوى فاذا عكس كان مبالغة وذلك فى التشبيه المقلوب وهو
ان يكون الامر بالعكس كقوله وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله
حين يمتدح فائدة شريفة وهى الدلالة على اتصاف الممدوح بما يوجب له التبسم
وهو كامل فى الكرم من معرفة حق المادح على ما احتشد له من تزيينه وقصده
من تفخيم شانه فى عيون الناس بالاصغاء اليه والارتياح له والدلالة بالبشر
والطلاقة على حسن موقعه عنده ومنه ما حكيه عز وعلا عن مستحلى الربوا
انما البيع مثل الربوا فان مقتضى الظاهر ان يقال انما الربوا مثل البيع اذ
الكلام فى الربوا لا فى البيع فخالفوا لجعلهم الربوا فى الحل اقوى حالا من البيع
واعرف به ومنه قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق فان مقتضى الظاهر العكس
لان الخطاب للذين عبدوا الاوثان وسموها آلهة تشبيها بالله فقد جعلوا غير
الخالق

مثل الخالق فخولف فى خطابهم لانهم بالغوا فى عبادتها وغلوا حتى صارت عندهم
اصلا فى العبادة والخالق سبحانه فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهم التوبيخ
اذ المعنى يصير ان غير الخالق عندهم فى وجه التشبيه اقوى من الخالق والاولى
باسم الالوهية او المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق نظرا الى
صحة من الذى هو لذوى العلم تعريضا بانكار تشبيه الاصنام بالله تعالى عن
ابلغ الانكار لتشبيه ما ليس بحى عالم قادر بالله تعالى وقوله تعالى افلا تذكرون
تنبيه وتوبيخ على مكان التعريض بان هذا التشبيه اذا كان منكرا فلان التشبيه يكون
اشد انكارا وابلغ وثانيهما بيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى
الاشراق والاستدارة بالرغيف اظهارا للاهتمام بشان الرغيف ويسمى هذا
اظهار المطلوب ولا يحسن المصير اليه الا فى مقام الطمع فى تسهيل المطلوب كما حكى
عن الصاحب ان قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننا فاخذ
يمدحه حتى قال وعلم يعرف بالبحرى واشار الى الندماء ان ينظموا على اسلوبه
فنظموا واحدا بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف فى البين فقال الشيء
الى الشمس من الخبز فامر الصاحب ان يقدم له مائدة هذا كله اذا اريد الحاق
الناقص فى وجه الشبه حقيقة او ادعاء بالزائد فانه يتعين احد الطرفين لكونه
مشبها والاخر لكونه مشبها به لاختلاف وجه الشبه فيه فان اريد مجرد الجمع بين
شيئين فى امر فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من
الطرفين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين على الاخر لان الغرض
ان الطرفين متساويان فى وجه الشبه كقوله تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى

فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري أبالخمر أسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب
فانه يوهم انه تساوى دمعه ومدامته من غير تفاوت ويجوز في التشابه التشبيه ايضا
فيصح في هذا التشبيه العكس بخلاف التشبيه الذي وقع في غير باب التشابه فانه لا يصح
فيه العكس وذلك كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى كان المراد
بالتشبيه وقوع منير في مظلم اكثر من المنير وحصول بياض قليل في سواد كثير
يكون من باب التشابه ويتعاكس التشبيه لعدم اختصاص وجه الشبه باحد من الطرفين
حينئذ بخلاف ما لو لم يكن وجه التشبيه ذلك فانه لا يكون من التشابه ولا ينعكس
التشبيه ثم ولهذا القيد بمعنى لا احسن وهو باعتبار طرفيه الى قوله كانما
يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح اما النظر في اقسام التشبيه فهي
اربعة احدها باعتبار طرفيه والثاني باعتبار وجه التشبيه والثالث باعتبار اداة
التشبيه والرابع باعتبار الغرض منه اما الاول وهو التشبيه باعتبار طرفيه
فاربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد او تشبيه مركب بمركب او تشبيه مركب
بمفرد طرفاه مفردان وهما اما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وعليه قوله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن ووجه التشبيه فيه هو انه لما كان الرجل والمرأة
يعتنقان ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عناقه شبه كل باللباس المشتمل
عليه وقيل شبه كل منهما باللباس للآخر لانه يصونه من الوقوع في الفاحشة
كاللباس للعورة واما مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء هو كالراقم على
الماء فان المشبه هو الساعي لا مطلقا بل الساعي الذي يستوي فعله وعدمه في عدم
الفائدة وكذا المشبه به هو الراقم لا مطلقا بل مقيدا بكون رقمه على الماء فلو لم يعتبر

الكلمة فلا اول طم

الساذج

في الصورة المذكورة لم يحصل التشبيه واما مختلفان والمقيد هو المشبه به كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس على الاطلاق والمشبه به
هو المرآة بقيد كونها في كف الاشل والا لم يحصل التشبيه واما مختلفان والمقيد
هو المشبه كتشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس والثاني ما طرفاه مركبان
ومعنى التشبيه المركب قد مر وهو تشبيه الهيئة الحاصلة من عدة اشياء
بالهيئة الحاصلة منها كما مر في بيت بشار وهو في قوله
كأن مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه الثالث تشبيه
مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق مفصلا في قوله وكأن محمر الشقيق اذا
تصوب او تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد والرابع
تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور
تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى فكانما هو مقمر وهي قد فانه
مكان قد شابه زهر الربا يعني ان النبات من شدة خضرته مع كثرته
وتكاثفه قد صار لونه الى السواد فنقص من ضوء الشمس حتى صار
ضوءها كضوء القمر فصار النهار المشمس كالليل المقمر فالمشبه ههنا وهو الهيئة
الحاصلة لضوء الشمس بالنهار من عدة اشياء مركب والمشبه به وهو ضوء
القمر مفرد ولما تقصيا امر من التقصي وهو بلوغ الاستقصاء وتريا
مجزوم لانه جواب الامر وقوله تصور اصله تتصور بالتاءين فحذف احداهما
يقال اشمس يومنا اذا كان ذا شمس وشابه اي خالطه والربى جمع ربوة
وهي ما ارتفع من الارض ويقال ليل مقمر اي ذو قمر وهو ان يكون مضيئا به

وهو النبات وخضرته وكثرته وتكاثفه

وايضا المشبه باعتبار تعدد طرفيه وتعدد احدهما دون الآخر اربعة اقسام
ملفوف ومفروق وتسوية وجمع والملفوف هو ما اتى فيه بالمشبهين ثم المشبه
بهما كقوله في صفة عقاب بكثرة صيد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي المشبهان هما الرطب واليابس من
القلوب والمشبه بهما هما العناب والحشف البالي المشبهان هما الرطب واليابس
من القلوب والمشبه بهما هما العناب والحشف البالي اي التمر اليابس فشبه القلب
الطري الرطب بالعناب والقلب العتيق اليابس بالحشف البالي وكرها
اي عشها والمفروق هو ما اتى فيه بمشبه ومشبه به ثم بمشبه ومشبه به آخر
كقوله النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم شبه النشر اي
الشعر بالمسك والوجوه بالدنانير واطراف الاكف اي الاصابع في اللين
بالعنم وهو شجر لين الاغصان يشبه بها بنان الجواري والتسوية
هو ما تعدد المشبه دون المشبه به كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي المشبه هنا متعدد وهو صدغ الحبيب وحال
المحب والمشبه به واحد وهو الليالي وكذا ثغر الحبيب ودمع المحب مشبهان
واللآلي مشبه به وتشبيه الجمع هو ما تعدد المشبه به دون المشبه كقوله
كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح شبه ثغره بثلثة اشياء والاقاحي
مشدد الياء جمع اقحوان وهو البابونج وهو نبت طيب الريح حواليه ورق
ابيض ووسطه اصفر وما كتب في جمعه اقاح بلا تشديد وباعتبار وجه
اما تمثيل لما قوله وهو مسل الطبع هذا هو القسم الثاني للتشبيه باعتبار

وجه

وجه الشبه ثم التشبيه باعتبار وجه الشبه ثلث تقسيمات تمثيل وغير تمثيل
ومجمل ومفصل وقريب وبعيد التمثيل تشبيه وجه الشبه فيه منتزع من متعدد
امرين او امور كما مر وقيده صاحب المفتاح وجه الشبه في التمثيل بكونه غير حقيقي
مع ما ذكر من التشبيه ويعلم من تقييده به ان التمثيل مخصوص به ويعلم من كلام
المؤلف وغيره ان التمثيل ليس مخصوصا بما يكون وجهه وصفا غير حقيقي
بل لو كان حقيقيا على التقييد المذكور يكون تمثيلا ايضا وللتمثيل صور منها قوله
تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان وجه الشبه
بين احبار اليهود الذين كلفوا العمل بما في التورية ثم لم يعملوا به وبين الحمار
الحامل للاسفار وهو حرمان الانتفاع بما هو ابلغ شيء في الانتفاع به مع الكد والتعب
في استصحابه وهو امر ليس له تحقق في ذات الموصوف لانه ليس فيه بالحقيقة الا
عدم العمل بل هو امر تصوري محض منتزع من امور متعددة وهي تكليفهم العمل
بما في التورية وحملهم التورية وعدم العمل به ومنها قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات
لا يبصرون فان وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع
الى تسني مطلوب لمباشرة اسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب
الاسباب وهو امر اعتباري لا يكون خارج القوى المدركة فان اعتبر العقل
او الوهم يكون والا فلا لان توجه الطمع الى تيسر حصول المطلوب لمباشرة
اسبابه القريبة ليس حالة تقرر في ذات الموصوف بخلاف الوصف الحقيقي
فان له تحققا في نفسه سواء اعتبر العقل اولا وذكر المؤلف في الايضاح

اى وجه الشبه الذى ذكره صاحب المفتاح فى هذه الآية امر حقيقى منتزع من متعدد
وانت تعلم ان الاحسن خلافه والتشبيه منه والتمثيل تشبيه يكون خلافه كما مر فى الكلام
القسم الثانى مجمل ومفصل المجمل تشبيه لم يذكر وجهه وهو على اقسام منها نحوه
ما يكون وجه الشبه فيه ظاهرا تفهمه كل احد نحو زيد اسد اذ لا يخفى على احد ان المراد
به التشبيه فى الشجاعة دون غيرها ومنها ما يكون وجه الشبه فيه خفيا لا يدركه
الا الخاصة وهم الذين لهم اذهان بها يرتفعون عن طبقة العامة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى لتناسب اصولهم وفروعهم
فى الشرف تمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما ان الحلقة المفرغة
لتناسب اجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا ووجه الشبه منهما
هو التناسب الذى يمتنع معه التفاوت الا انه فى المشبه فى الشرف والفضل
وفى المشبه به فى الصورة ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد طرفى التشبيه اى
لا وصف المشبه ولا وصف المشبه به كقولك زيد اسد ومنه ما ذكر فيه وصف وصفه
المشبه به دون وصف المشبه كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها فان المشبه به الذى هو الحلقة وصفه الذى هو المفرغة لا يدرى
اين طرفاها مذكور صحة ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه حوالى ووصف المشبه به كقوله

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب
كالغيث ان جئته وافاك ريقه وان ترحلت عنه لج فى الطلب

فان البيت الاول يشتمل على وصف المشبه والثانى على وصف المشبه به
والمشبه هو الممدوح والمشبه به هو الغيث قوله صدفت عنه اى اعرض
عنه

او قيل لمن يشكو ايام البؤس وينسى ايام النعماء قد علمت ايام البلاء
فهلا عددت ايام الرخاء حتى اذا وجدتها اضعاف ايام البلاء شكرت
رب النعماء على الرخاء بما استطعت منه قوله تعالى واذا اذقنا الناس
رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اتى باذا
فى جانب الرحمة لما مر وذكرها نظرا الى لفظ الاذاقة فانها تطلق حيث
يراد القلة واما قوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه
ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون فلفظ اذا مع الضر
دون ان فللنظر الى المس فانه انما يطلق حيث يراد القلة والى تنكير
الضر فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر يعنى انه اذا مسهم
اقل شئ من الضر يضطربون ويضجون ومن حقهم ان يكون حالهم
خلاف ذلك وان لم يتضمن ما ذكر لم يستقم التوبيخ ولا يتم التقريع واى الناس
المستحقين ان يلحقهم كل ضرر بناء على اضطرابهم من مسهم اقل شئ
من الضر ولبعدهم عن الحق وارتكابهم الضلالات والجهالات فهل
الانقياد البلية اقتضت تحقق قدر يسير من الضر هلا يناله قوله
حقه ان يكون فى حكم المقطوع به ولذلك عبر بما يدل على تحققه قطعا وهو
اذا دون ان واما قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض بعد قوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه اى اعرض عن شكر الله وذهب
بنفسه وتكبر وتعظم فالذى تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير فى مسه
للانسان المعرض المتكبر لا لمطلق الانسان اذ ليس ابتلاؤه بالشر والتعبير

للمطلق ويكون لفظ اذا للتنبيه على ان مثل هذا المومن المتكبر حقيق ان
يكون ابتلاؤه بالشيء مقطوعا به مطلب وقد تستعمل ان في الجزم تجاهلا
الى اخر اوران وقد تستعمل ان في مقام الجزم اى القطع بوقوع الشرط
او بلا وقوعه اما للتجاهل لاستدعاء المقام اياه كقول الغلام تجاهلا في جواب
من سال عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرته
بانك على الباب واذا تجاهل عن وقوع الشرط فكانه استعمله فيما هو خال
عن الجزم بوقوعه واما لعدم جزم المخاطب فيما يخبره القايل وان كان القايل
جازما في صدق ما يخبره فكانه بالنسبة الى المخاطب لتكذيبه اياه استعمله
فيما هو خال عن الجزم بوقوع الشرط كقولك لمن يكذبك فيما تخبره ان
صدقت فماذا تفعل واما لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
فكانما استعمله فيما هو خال عن الجزم بالنسبة الى المخاطب كما تقول لمن
يوذي اباه ان كان اباك فلا توذه مع ان المتكلم والمخاطب جازمان بكون المؤذي
اباه لكن لما آذاه فكانه لا يعرف انه ابوه فلذلك نزله منزلة الجاهل بكونه
اباه واما التوبيخ المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على
ما يقلع الشرط عن اصله من البراهين القاطعة الدالة على قطعه لا يصلح
الا لمجرد فرض الشرط وان كان محالا في هذا المقام لغرض مبني عليه كما
قد يفرض المحال متى تعلق بفرضه غرض كتبكيت الخصم ونحوه كقوله تعالى
افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر الفاء
للعطف على محذوف والحذف للانكار والضرب هاهنا مجاز عن الصرف يقدر هم

انهملكم

انهملكم فنصرف عنكم الذكر اى القرآن صفحا اى صرفا عنه مصدر من غير
لفظه اى صرفا او اعراضا بمعنى الضرب عنه تقديمه او مفعول له او حال
اى صافحين ان كنتم قوما مسرفين اى مشركين وقوله بالكسر احتراز
عن قراءة من قرا بفتح الهمزة اى لان كنتم والمعنى انعزل عنكم القرآن
لاجل شرككم فلا تومرون ولا تنهون ولا استشهاد فيه بل في كسر همزة
ان والجزاء محذوف لدلالة الكلام السابق عليه تقديره ان كنتم قوما
مسرفين نعزل عنكم القرآن فلا تومرون ولا تنهون والشرط وهو كونهم
مشركين هاهنا مجزوم بوقوعه لكنه اخرج مخرج المشكوك لقصد التوبيخ
والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوت الاسراف له الا على
مجرد الفرض لدلالة الدليل على انتفاء الاسراف واما لتغليب غير المتصف
بالشرط على المتصف به لان عدم الجزم بوقوع الشرط في حق غير الذي هو
الاصل في ان حاصل وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا
بسورة من مثله يحتمل ان يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها
عن اصلها من العجز عن الاتيان بمثله ويحتمل ان يكون لتغليب غير المرتاب
من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فغلب جانبهم باستعمال ان لان عدم الجزم بوقوع الشرط في حقهم الذي
هو الاصل في ان حاصل وكذا قوله تعالى ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم
والتغليب يجري في فنون كثيرة منها تغليب الجمع على الواحد كقوله تعالى حكاية

عن قومه شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في
ملتنا ادخل شعيب عليه السلام في لتعودن في ملتنا بحكم تغليب الجمع على الواحد
لان من تبعه كان فيهم ولم يكن شعيب في ملتهم قط ومنها تغليب الذكور
على الاناث كقوله تعالى الا امرأته كانت من الغابرين وفي موضع آخر
وكانت من القانتين عدت الانثى اي امرأته ومريم في الجنس من الذكور
ولهذا قيل في الاول الغابرين والقياس الغابرات وفي الثانية القانتين
والقياس القانتات بحكم تغليب الذكور على الاناث فان الغبور والقنوت
لما كانا نعتان الذكر والانثى غلب الذكر فيهما على الانثى باستعمال اللفظ
الموضوع للذكر في المونث وكقوله تعالى فسجدوا الا ابليس عد ابليس من
الملائكة بحكم التغليب جامع من الامرين من تغليب الجمع على الواحد ومن
تغليب الفاضل على المفضول ومنها تغليب المخاطب على الغائب كقوله
تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لكونه صفة
قوم ورجوع الضمير اليه ولكن لما كان الموصوف به وهو قوم في معنى المخاطب
وهو انتم غلب جانب المخاطب على جانب الغائب كما غلب جانب الغائب على
جانب المخاطب في قولهم انتم كلكم بينهم درهم نظرا الى لفظ كل في كلكم
ومنها تغليب العقلاء على غير العقلاء كقوله تعالى يذرؤكم في قوله جعل
لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه خطابا شاملا للعقلاء
والانعام وفيه تغليب المخاطبين ايضا على الغيب وقوله يذرؤكم فيه اي يكثركم
ويكثركم في هذا الجعل وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا اي اصنافا من الذكر

والانثى

والانثى حتى كان من ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا الجعل
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به كما في قوله ولكم
في القصاص حيوة قوله ومنه اي ومن التغليب قولهم ابوان للاب والام
وقمران للشمس والقمر بحكم تغليب المذكر على المونث كما في قوله كانت من الغابرين
وكانت من القانتين وان كان بينهما فرق وهو انه لا فرق بين صيغتي المونث
والمذكر في الغابرين والقانتين الا وجود تاء التأنيث وعدمه وفي غيرهما ليس
بمعنى الغبور والقنوت مشتركان بخلاف الابوين والقمرين وكذا العمران لابي
بكر وعمر رضي الله عنهما من تغليب المفرد على المركب ولما فصله عما تقدم بقوله
ومنه لانه نوع آخر من التغليب ومنه الخافقان للمغرب والمشرق وانما يكون تغليبا
ان لو كان حقيقة في احدهما على التعيين ثم قد ذكر الآخر مشتبها به بحكم التغليب فلو
اخذ من خفقت النجوم اذا غابت او اخذ من اخفق الرجل بشيء اذا لمع به يكون
من باب التغليب وان كان من خفقت الراية اذا اضطربت لان الليل والنهار
يختلفان فيهما اي يضطربان لا يكون من باب التغليب بل يكون فيهما على السوية
قال ولكونهما لتعليق امر بغيره في الاستقبال كان كل اقول
لكون ان واذا لتعليق امر وهو الجزاء بغيره وهو الشرط في زمان الاستقبال
استلزم التعليق المذكور ان يكون كل من جملتي الشرط والجزاء لكل واحد من
ان واذا فعلية استقبالية لان التعليق المذكور يستلزم ان لا يكون الشرط
والجزاء حاصلين الا في الاستقبال فامتنع ان يكون الجملتان او احدهما اسمية لكونها
ثابتة وستقبل تعليق حصول الثابت على شيء حاصلا كان ذلك الشيء اولا وكذا امتنع

أن يكون الجملتان أو أحدهما ماضيا لامتناع تعليق حصول ما وقع على ما يحصل
وامتناع تعليق حصول ما يقع في الاستقبال على ما حصل في الماضي ولا تخالف التعليقية
الاستقبالية في جملتيها لفظا تطابقا بين اللفظ والمعنى نحو إن أكرمتني أكرمتك إلى
فيما إذا كانا ماضيين لفظا وإن أكرمتني أكرمك فيما إذا كان الأول ماضيا
لفظا والثاني مضارعا وإن تكرمني أكرمتك على العكس من هذا وإن تكرمني فأنت
مكرم فيما إذا كان الجزاء جملة اسمية ولعدم تأثير حرف الشرط فيه وجب دخول
الفاء للربط وإن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس فيما إذا كان الشرط حالا والجزاء
ماضيا معنى بالقرينة اللفظية المقارنة لهما وهي تمنع من تأثير حرف الشرط فيهما
ولهذا وجب دخول الفاء في الجزاء إلا لنكتة لأنه إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر للربط مر
وتلك النكتة كإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل إما لقوة الأسباب المتظاهرة
في حصوله وإن لم يحصل أصلا كقولك إن اشترينا كذا حال انعقاد أسباب الشراء إلى مر
واستيفاء واحد منها أو شرط من شرائط حصوله وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع
وإن لم توجد الأسباب متظاهرة في وقوعه كقولك إن مت فإن الموت لما كان
ضروري الوقوع جعل كالواقع وعليه قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة لكون هذا
النداء بإخبار الصادق بوقوعه ضروري الوقوع كالموت وبينهما عموم من وجه
وإما للتفاؤل من المتكلم بوقوعه وإما لإظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه فقيل بينهما
عموم من وجه والظاهر أن التفاؤل المذكور أخص منه مطلقا كما تقول فيما إن
ظفرت بحسن العاقبة فذلك فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر
يكثر تصوره ذلك الأمر فربما يقع ذلك الأمر في خياله بكونه حاصلا في الواقع وعلى
حصول بصوره

اظهار

إظهار الرغبة في وقوعه قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا
أي طلب امتناعا عن الزنا وإنما جيء بلفظ الماضي لإظهار الرغبة والرضا من الله تعالى
بإرادة التحصن منهن لا يقال لما كان انتفاء الشرط مستلزما انتفاء المشروط لزم
ثبوت الإكراه عند عدم إرادة التحصن لأن انتفاء عدم الإكراه موجب به ولهذا
قال بعضهم إن ههنا بمعنى إذ أو هو شرط مقحم لأن ذكر الإكراه يدل عليه
لأنهن لا يكرهن إلا عند إرادة التحصن وفائدة الإقحام المبالغة في النهي عن
الإكراه لأنا نقول معنى لا تكرهوا اشرعا هو أنه يحرم إكراههن وانتفاء
حرمة الإكراه يجوز بأن يكون بانتفاء الإكراه لا بثبوته وأيضا النهي طلب كف
النفس عن فعل ولا يلزم من انتفائه ثبوت ذلك الفعل لجواز انتفائه بانتفاء محل
الفعل وقد يقوي التخيل المذكور عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه
غلطه ثانيا واستخرج له محملا آخر وعليه قول أبي العلاء المعري

ما سرت إلا وطيف منك يصحبني ... سرى أمامي وتأويبا على أثري

الطيف
الخيال والسرى السير ليلا والتأويب السير نهارا من الأوب وهو العود والأغلب
أنهم يسيرون بالليل ويعوقون إلى مقامهم بالنهار يقول لكثرة ما ناجيت نفسي
بك انتقشت في خيالي فأعدك بين يدي مغلطا للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك
أمامي ليلا وأعدك خلفي إذا لم يتيسر له تغليطه حين لا يدركك من بين يدي نهارا
أو لنحو ذلك قال صاحب المفتاح وإما للتعريض وهو ههنا أن يكون
الخطاب لواحد والجماعة ويكون المراد به غيره سواء كان الخطاب مع نفسه
أو مع غيره كما في قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين

أي ما قال إن ههنا بمعنى إذ أو هو شرط مقحم [illegible]

أو لنحو ذلك عطف على قوله لإظهار الرغبة [illegible]

والمراد [illegible] الغير

والغرض ان الله تعالى وان علم ان رسوله لا يشرك به ابدا لكن غير الحاصل بعرض
الحاصل على سبيل الفرض كالغرض المحالات تعريضا للمشركين قيل لا يقال
التعريض فيه مستفاد من التاكيد لا من الفعل الماضي الا ترى انه لو ذكر لئن
تشرك افاد التعريض ايضا لانا نقول التعريض مستفاد من الفعل الماضي
لا من التاكيد لانه تعريض لجماعة صدر منهم الشرك في الماضي والمضارع لا يكون
تعريضا لمن صدر عنهم الشرك في الماضي وفيه نظر لانا لا نسلم انه تعريض
لجماعة صدر عنهم الشرك بل هو اعم بدليل ما قبله ولقد اوحي اليك والى الذين
من قبلك من الرسل فيدخل فيه الماضي والمستقبل فيكون التعريض فيه مستفادا
من التاكيد وكذا قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك
من الله من ولي ولا نصير وقوله فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله | بجلاله
عزيز حكيم الخطاب للمؤمنين والتعريض لاهل الكتاب لان الزلة منهم لا المؤمنين
اي فان زللتم عن الاسلام من بعد ما جاءتكم الادلة الدالة على ان ما دعيتم اليه
حق فاعلموا ان الله عزيز اي غالب قادر على الانتقام حكيم اي لا ينتقم الا
بالحق روي ان اعرابيا لم يكن قارئا سمع قارئا يقرأ ههنا ان الله غفور رحيم فقال
ان كان هذا كلام الله فلا يقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لانه اغراء
عليه وقال ونظيره في التعريض اي ونظير ما ذكر من الآيات في التعريض
لا في كون الماضي مستعملا في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون اي بعد الموت فيجازيكم المراد وما لكم لا تعبدون الذي
فطركم بدليل قوله واليه ترجعون ولولا التعريض بهذا الكلام للمخاطبين لكان
المناسب

المناسب لسياق الآية واليه ارجع ووجه حسن هذا التعريض اسماع المخاطبين
الحق على وجه لا يزيد غضبهم وذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل
ومواجهتهم بذلك ويعين بذلك الوجه على قبولهم الحق لكون ذلك الوجه ادخل
في محاض النصح لهم من جهة ان المتكلم لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وهذا النوع
من الكلام يسمى المنصف لان كل من سمعه من موالف ومنافق قال لمن خوطب | كلام
به قد انصفك صاحب الكلام ومما حول الفعلية الاستقبالية لفظا الى الماضي
في جواب ان قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم
والسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون معناه ان يصادفكم ويظفروا بكم يكونوا لكم
الخطاب للمؤمنين يكونوا لكم اعداء ولا ينفعكم الخفاء الموجه الى الكفار ويبسطوا
اليكم ايديهم بالقتل والضرب والسنتهم بالشتم وودوا لو تكفرون فيكونون
مثلهم ولخسنهم بسبب العداوة وهو يخالف الدين والحق المعاملة والمشاجرة
ومن القرابة والصداقة ترك لو دوا الى لفظ الماضي لنكتة قال صاحب
المفتاح هي ان ودادة مشركي مكة كفر المسلمين على تقدير مصادفتهم اياهم
والظفر بهم لا تحتمل من الشبهة ما تحملها الملازمة الاولى والثانية فانهما ايضا
واقعتين اللزوم او ليس كذلك انهم ان صادفوهم كانوا اعداء لهم وباسطي الايدي
والالسن اليهم لجواز ان لا يكون شيء منها لاستيفاء العداوة بتذكر القرابة عند
المصادفة لما بينهم من المعاشرة وكذا بسط الايدي والالسن لما قلنا واعليه
من حيث خوفهم اذ لا يملك فاتح بخلاف الملازمة الثالثة فانها واضحة اللزوم
اذ لا بد انهم ان صادفوهم وظفروا بهم ودوا كفرهم لان ودادتهم كفرهم ثابتة

الاسجاع حسن العهد

وان لم يعادوهم اذ لا احب اليهم من كفرهم اما لانه نقض اعز الاشياء بالمسلمين لانه تمنوا في
اعز الاشياء عندهم وهو الدين والايمان لانهم يبذلون لها ارواحهم والعدو ان اهتم
اعز م
شيء عنده ان يفقد شيء عند صاحبه واما لانه انفع الاشياء للكفار لانهم اذا كانوا
مثلهم انحسم سبب العداوة وهو تخالف الدين وانتفى المقاتلة وبقي الصداقة فان
قلت لا نسلم ان الملازمة الثالثة واضحة اللزوم لجواز انتفاء ودادتهم كفرهم ايضا
لبقاء المضادة فيه باسلامهم لجواز انتفاء العداوة بتذكر القرابة وبسط الايدي لا فتنا فيما
عليه جاهرة اجيب ان هذا الجواز احتمال بعيد بخلاف احتمال انتفاء العداوة
وبسط الايدي فانه قريب لما بيّنا هذا لعلى تقدير ان يكون الواو في ودّوا
للعطف اما لو كان للحال لخرجت الآية عن المثال قال المولف في جعل
ودّوا لو تكفرون عطفا على جواب الشرط نظر لان ودادتهم ان يرتدوا كفارا
حاصلة وان لم يظفروا بهم فلا يكون في تقييدها فائدة فالاولى ان يجعل قوله
ودّوا لو تكفرون عطفا على الجملة الشرطية كقوله تعالى وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون قلت النظر مدفوع اما اولا فلان الجزاء
لا يجب ان يكون مخصوصا في كونه متقيدا بالشرط على وجه لا يجوز ان يحصل على
تقدير انتفاء الشرط بل لو جعل ما ثبت على تقدير ثبوت شيء آخر وعدمه
جزاء له يصح بل وقع مثل ذلك نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله
ومن هاب اسباب المنية يلقها وان رام اسباب السماء بسلم فان عدم العصيان
ثابت على تقدير عدم الخوف وثبوته وكذا الموت على تقدير ثبوت الهيبة وعدمه
ومقصود المتكلم مثل ذلك ان يخبر ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير اولا وعلى

تقدير

تقديرا حد في وقوعه وهو ما جعل شرطا له مخصوصا على تقدير انتفائه اولى كما
مر في المثل واما ثانيا فلانه يلزم ان لا يكون قوله يكونوا لكم اعداء جوابا
للشرط لان عداوتهم حاصلة سواء ثقفوا بالشرط لانها حاصلة وان
لم يظفروا بهم واللازم باطل لانه لا تفاق فالملازمة مشتركة فان اجيب
بان المراد اظهار العداوة وهو لا يكون الا على تقدير الظفر بخلاف الودادة فانها حاصلة م
وان لم يظفروا والجواب عنه بان المراد بالودادة اظهار الودادة وهو لا يكون
الا على تقدير الظفر وبانه لا نسلم ان اظهارها لا يكون الا على تقدير الظفر لجواز ان
يكون اظهارها بالشتم والسكر في الغيبة واما ثالثا فلان الجزاء متعدد يدل عليه
يكونوا اعداء اي ان يظفروا بكم يثقفوكم ظهروا شكيمتهم في الفتن موتقضى ان يكونوا
اعداء وهو بسط الايدي والالسن والرد الى الكفر وعطف يبسطوا وودوا
على قوله يكونوا لكم اعداء على طريقة قوله اعجبني زيد وكرمه فيكون كل من بسط
الايدي والالسن والارتداد متمنا بمعنى الارتداد فقط ثم حذف الجزاء واقيم يكونوا
مقامه اعلم انه اذا توالى شرطان بلا عطف فالثاني في موضع الحال
ولا جواب له والجواب الملفوظ او المقدر للاول كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عزّ زانها كرم اي
مذعورين ولقوله تعالى حكاية عن نوح ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم
ان كان الله يريد ان يغويكم اي ان اردت ان انصح لكم مريدا لغوايتكم الله لا ينفعكم
نصحي حذف الجواب لدلالة لا ينفعكم عليه ويمكن ان يقال في البيت ان
الجواب للثاني وحذف عن الاول للقرينة الدالة عليه وليس العطف شرطا

[illegible]

في الحرف ويكون تنازع العاملين المتنافيين بلا عطف كما في قول الشاعر
ولقد ارى تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه فان سيبويه حمله على اعمال
الثاني فيه مع عدم العطف فليس العطف شرطا في التنازع قال
ولو للشرط في الماضي الى آخره اقول اما كلمة لو فلتعليق حصول الشرط
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيه فيلزم منه انتفاء الجزاء لانه معلق
على المعلوم الانتفاء ولذا قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره قال
ابن الحاجب وظاهرها الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول
ضرورة ان انتفاء المسبب وظاهر كلام النحويين في قولهم لو حرف يدل على امتناع
الشيء لامتناع غيره يعنون بدل امتناع الجواب لامتناع الشرط لانهم يذكرونه
مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا المحقق
هو الثاني بالاتفاق ويقولون ان لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره
وما ذكرناه اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون
ثمه اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح ان يقال
انها لمنع الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على
انتفاء السبب الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانما
سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد
لامتناع الالهة لانه يرد احدهما انه خلاف ما فهم من سياق امثال هذه الدلالة
والاخر انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم
يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في

السموات

عن ذوي مواهبه بالرمح والنصب فاعلا ومفعولا لقوله لم يصدف فاهجا او
لا زما ومتعديا بمعنى لم تمل او لم تصرف وثاني فلان اي اتى والريق بتشديد
الياء من كل شيء افضله واوله ومنه ريق الشباب وريق المطر وقد يخفف
فيقال ريق والمفصل تشبيه ذكر فيه وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي فان وجه التشبيه وهو الصفاء مذكور في التشبيه المذكور وقد تسامح
اصحاب علم البيان بان يذكروا مكان وجه التشبيه ما هو مستلزم وجه التشبيه
ومستتبعه كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه
بالحقيقة هو لازم الحلاوة وهو ميل الطبع اليها لا الحلاوة لان الكلام ليس
فيه حلاوة حقيقة بل فيه ما يوجب ميل الطبع اليه قال وايضا اما قريب
مبتذل الى قوله التشبيه المشروط اقول التقسيم الثالث من التقسيمات
الثلثة للتشبيه باعتبار وجه التشبيه هو ان التشبيه اما قريب مبتذل اي
اي مستعمل للعامة واما بعيد غريب اي مستعمل للخاصة والقريب المبتذل
هو التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق النظر
لظهور وجه التشبيه في بادي الرأي وسبب ظهوره امران الاول كون
التشبيه امرا جمليا فان الجملة اسبق الى النفس والحس واظهر عندهما من
التفصيل فانه يسبق ادراك الانسان من حيث انه شيء ما او جسم او حيوان وبادراكه
من حيث ادراك كل واحد من اجزائه فان الاول اسبق واظهر من الثاني
لان الثاني سواء او لم مع شيء آخر والثاني كون وجه الشبه قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اي كل واحد من الامرين مع غلبة حضور

المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه او مطلقا اما الاول فلقرب المناسبة
بينهما كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان وجه الشبه الذي
هو المقدار والشكل قليل التفصيل وحضور الكوز عند حضور الجرة الصغيرة
غالب لقرب المناسبة بينهما واما الثاني وهو ان يكون حضور المشبه به في
الذهن غالبا مطلقا اي اعم من ان يكون عند حضور المشبه او لا فلتكرره على
الحس كما في تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان حضور
صورة شيء يتكرر على الحس اقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس
كحضور صورة القمر منخسفا فانه عند سماع لفظ القمر يحضر صورته غير منخسف
لا منخسفا وكذا صورة المرآة عند سماع لفظها يحضر مجلوة لا غير مجلوة وانما كان
كل من قرب المناسبة والتكرر على الحس مع قلة التفصيل سببا لظهور وجه
الشبه حتى يكون التشبيه قريبا لاقتضاء كل من قرب المناسبة والتكرر على الحس
سرعة الانتقال وظهور واقتضاء التفصيل بطء الانتقال وخفاءه صاحبه
فيحصل فيسهل الادراك فهذا هو التشبيه القريب ويدرك فيه العامة والخاصة
ولذلك سمي قريبا واما التشبيه البعيد الغريب الذي هو المرتفع عن طبقة العامة
ويختص به الخاصة فهو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا
بعد فكر لخفاء وجهه في بادي الرأي وسبب خفائه امران احدهما كون وجه
الشبه كثير التفصيل كما في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل في الهيئة التي تتولد منها
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وتموج الاشراق
ولا يشك ان ما هو كثير التفصيل يكون في بادي الرأي خفي الادراك فاعتبر
في

ومن هنا علم نسبة الاجمال والتفصيل

١٢٤

في المثال المذكور ايضا فان ادراك الهيئة المذكورة على التفصيل الذي ذكر غير ظاهر
في بادي الرأي لرائي المرآة الدائمة الاضطراب الا ان يستانف تأملا يكون في
نظره متمهلا وثانيهما ندور حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لبعد
المناسبة بينهما كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت فانه بعيد المشبه عن المشبه به
قبل تصور المشبه من الطرفين واما مطلقا لكون المشبه به وهميا او مركبا خياليا
او مركبا عقليا كما مر من تشبيه نصال السهام بانياب الاغوال وتشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد وتشبيه مثل اليهود بمثل احبارهم
الحمار يحمل اسفارا فان كلا منها سبب لندور حضور المشبه به في الذهن او لقلة
تكرر المشبه به على الحس فانه ايضا سبب لندور حضور المشبه به في الذهن كما في
تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل فانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى
مرآة في يد الاشل فالغرابة في هذا التشبيه من وجهين احدهما كثرة التفصيل كما سواء كان صفة او اكثر لشيء
مر والثاني قلة تكرره على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد واحد او اكثر من شيء واحد صح
والتفصيل شيء على وجوه كثيرة اعرفها وجهان احدهما ان تأخذ بعضا من الاوصاف
وتترك بعضا اخر من جهة انك لا تعتبر في التشبيه كما فعل امرؤ القيس في قوله
حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان اي رمحا ردينيا زعموا انه
منسوب الى امرأة تسمى ردينة شبه سنان الرمح بسنا لهب واللهب شعلة
نار يعلو راسها دخان ولحظ السنا منفصلا عن الدخان واثبته منفردا عنه فاخذ
البعض وترك البعض فجرد التشبيه على مجرد السنا وصورته منقطعا عن الدخان
ومعلوم ان مثله شيء في الملاحظة اول وهلة بل لابد فيه من ان يتثبت وينظر على

كل من الفرع والاصل حتى تم في النفس ان في الاصل شبها تحقق في خطء التشبيه وهو
الدخان الذي يعلو راس الشعلة فيكون هذا التشبيه من اعلى الطبقة والثاني
ان تعتبر جميع الاوصاف كما مر في تشبيه الثريا بعنقود ملاحية فانه اعتبر من الثريا
الشكل والمقدار واللون واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب ثم اعتبر
مثل ذلك في العنقود المنور من الملاحية وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا
من امور اكثر كان التشبيه ابلغ وابعد لبعده عن الابتذال وادراك العاجز له مثل ج
كما في قوله تعالى انما الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
مما ياكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن
اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن
بالامس فانها عشر جمل اذا تصلت وهي وان دخل بعضها في بعض حتى صار
كلها كانها جملة واحدة بحيث ان مثل الحيوة الدنيا كمثل مضمون هذه الحكاية من زوال
خضرة النبات فجاءة وذهابه حطاما بعد ما غشي والتف وزين الارض بخضرته
حتى طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجوائح فان ذلك لا يمنع من ان تشير اليها واحدة
واحدة ثم ان الشبه منتزع من مجموعها من غير ان يمكن فصل بعضها عن بعض
حتى لو حذف منها جملة اخل ذلك بالمغزى (المقصود) من التشبيه ووجه الشبه في الاية هو
سرعة التقضي والانقراض النعيم بعد الاقبال واغترار الناس والبليغ من التشبيه
ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب لغرابته فان الغرابة تقتضي حسن الوجه
وعزة الوجود ويقتضي ان لا يدركه كل احد ولان البعيد الغريب كما تنزل لا ينتقل فيه
الى المشبه به الا بعد فكر ونيل الشيء بعد طلبه الذ واحلى ولهذا قيل المحصل بعد الطلب
اعز

اعز من المنساق بلا تعب لا تعاف التشبيه البعيد الغريب غير ظاهر وعدم الظهور نوع
من التعقيد والتعقيد مذموم لانا نقول المراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان
سببه لطف المعنى ودقته او ترتب بعض المعاني على بعض والتعقيد المذموم هو ما
المبتدل مه كان من سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثاني
الذي هو المراد باللفظ كما مر في صدر الكتاب وقد يتصرف في القريب المبتذل بما يخرجه عن الابتذال
ويجعله غريبا كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء يعني لو
كان لها حياء لم تطلع مع هذا الوجه الحسن غاية الحسن فان تشبيه وجوه الحسان
بالشمس مبتذل لكن حديث الحياء معه اخرجه من الابتذال الى الغرابة وكقوله
عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم في الثقوب
مبتذل لكن ذكر الافول معه اخرجه عن الابتذال الى الغرابة وكقوله فما الوشي الخ
ان هاتا او ابنه فما الحظ اني ان تلك ذوابل قال التشبيه بعض المحبوب بعين مها
الوحش وكذا تشبيه قدها بالقنا مبتذل لكن ذكر الانس والذبول معه يجعل التشبيه
مثل ۴ غريبا ويسمى هذا القسم تشبيه المشروط لانه تشبيه بقيد الاستثناء او الشرط وقد
يخرج عن الابتذال بالجمع بين عدة التشبيهات كقوله كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد
او اقاح فانه يزداد بذلك لطفا وغرابة وباعتبار اداته الى قوله ولا قوة للتشبيه بها
هذا هو التقسيم الثالث للتشبيه باعتبار اداته القسم باعتبار اداته
على قسمين مؤكد ومرسل المؤكد ما حذف اداته كقوله تعالى وهي تمر مر السحاب اي مثل
مر السحاب يوم القيامة تمر كمر السحاب ومنه نحو قول الشاعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى
ذهب الاصيل على لجين الماء الجيد نعم اللام ما سقط من الورق عند اللحظ فانه

1

فانه شبه لون ضوء الشمس في الاصيل وهو وقت قرب الشمس من المغرب بالورس
لان لونه في هذا الوقت تضرب الى الصفرة ووجه المشاركة ما الجنس مع حذف كلمة التشبيه
وفصل السبب عما قبله لانه نوع آخر لا يسمى تشبيها ولكن وجد فيه معنى التشبيه وهو
الاستعارة بخلاف ما قبله المعنى الريح تعبث بالغصون وقد كان ورق الاصيل
والمرسل ما ذكرت اداته كما مر مثل زيد كالاسد والتقسيم الرابع للتشبيه باعتبار
الغرض من التشبيه كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه اذا كان الغرض بيان
حال المشبه من جهة وجه الشبه او بيان مقداره ثم الطرفان في صورة بيان المقدار
ان تساويا في وجه الشبه فالتشبيه كامل في القبول والا فكلما كان المشبه به اسلم
من الزيادة والنقصان كان اقرب الى الكمال او كان يكون المشبه به اتم شيء في وجه
الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم معروفه
عند المخاطب في وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكان وجود المشبه والامثلة
مرت والتشبيه المردود بخلاف المقبول وهو القاصر عن افادة الغرض كتشبيه
ثوب اسود غاية السواد بثوب آخر اضعف في السواد اذا كان المراد بيان الحال
او ثوب آخر ضعيف السواد اذا كان المراد بيان المقدار فانه مردود وقد سبق
ان اركان التشبيه اربعة المشبه والمشبه به واداة التشبيه ووجهه والحاصل
من مراتب التشبيه في القوة والضعف باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها ثمان
احدها ذكر الاربعة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة الى هنا وثانيها ترك المشبه
كقولك كالاسد في الشجاعة اي زيد وثالثها ترك كلمة التشبيه كقولك زيد
اسد في الشجاعة ورابعها ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك اسد في الشجاعة

[illegible]

اي زيد

٧

اي زيد وخامسها ترك وجه التشبيه كقولك زيد كالاسد وسادسها
ترك المشبه ووجه الشبه كقولك كالاسد اي زيد وسابعها ترك كلمة التشبيه
ووجهه كقولك زيد اسد وثامنها افراد المشبه به في الذكر كقولك اسد
اي زيد اعلم ان القوة اما لعموم وجه الشبه بان لم يذكر وجهه او للحكم على
المشبه بانه المشبه به مبالغة فما اجتمع الامران فيه فهو اقوى الكل فالثامنة
والسابعة اقوى الكل لاشتمالها على القوتين وما انتفى الامران جميعا فيه
فلا قوة له فالاولى والثانية لا قوة لها لانتفاء القوتين لها وما انتفى فيه احدهما
متوسط حاله بين القوة والضعف لثبوت احدى القوتين دون الاخرى
فالثالثة والرابعة متساويتان في كون كل منهما مشتملة على قوة الحكم لعدم كلمة
التشبيه في اللفظ دون قوة عموم الشبه لذكر وجه الشبه فيهما فالخامسة والسادسة
متساويان في كون كل منهما مشتملة على قوة عموم وجه الشبه لعدم ذكره فيهما
دون قوة الحكم لوجود كلمة التشبيه فيهما وانما انحصرت مراتب التشبيه في
الثمان لانه لما امتنع حذف احد الاركان الاربعة وهو المشبه به دون الثلثة
الباقية فالمذكور اما كل الاربعة او لا والاول هو المرتبة الاولى والثاني
اما ان يذكر الثلثة او لا والاول ثلث مراتب الثانية والثالثة والخامسة والثاني
اما ان يذكر اثنان او لا والاول ثلث مراتب ايضا الرابعة والسادسة والسابعة
والثاني مرتبة واحدة هي الثامنة قوله اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
مبتدأ خبره حذف وجهه واداته فقط يريد ان اعلى مراتبه هو ما حذف فيه وجه
التشبيه واداته فقط اي دون المشبه والمشبه به وهو المرتبة السابعة او حذف

وجه

وجه واداة مع حذف المشبه وهو المرتبة الثالثة ثم الخطاء بعد ما ذكر من ما حذف
فيه احدهما من الوجه والاداة كقولك اي فقط او مع حذف المشبه وهذا يشمل المراتب
الاربع وهي اما حذف وجه فقط او حذف اداة فقط او حذف وجهه مع حذف
المشبه او حذف اداة مع حذف المشبه وهي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة
ولا قوة لغيرها اي لغير الستة المذكورة من مراتب التشبيه وهو اثنان احدهما
ذكر الاربعة والثانية ترك المشبه فقط وهما الاولى والثانية الحقيقة
والمجاز الى قوله الكناية والمشترك المقصد الثاني من علم البيان المجاز وقد يقيد
العرض للحقيقة لانه متعلق بالذات في الدلالة العقلية وبالعرض في الدلالة الوضعية
لما مر من ان الغرض من علم البيان هو معرفة كيفية اثبات المعنى للشيء بالدلالة العقلية
وهو انما يحصل بالمجاز على الغرض لحاظا ما سيأتي لان المجاز الوضعي اعني
غير الحقيقي لا يختص دون الحقيقة الوضعية وان اختلف فيه لان المذهب
المنصور هو تحققه دونها كما ذكرناه في شرح اصول ابن الحاجب وقد يقيد
قوم الحقيقة والمجاز اللذين يبحث عنهما هنا باللغويين فقالوا الحقيقة اللغوية
والمجاز اللغوي لتخرج الحقيقة العقلية والمجاز العقلي لان التعريف التي ذكره
لها هنا هو لغير العقلي لا لمطلق الحقيقة والمجاز وكذلك الاحكام التي يذكر فيهما
هنا تختص بغير العقلي والاولى عدم التقييد لان اللغوي لا يطلق على ما يقابل
العقلي بل يطلق ايضا على ما يقابل الشرعي والعرفي فلو قيد به لتوهم خروجهما وليس
كذلك لاشتراك الثلثة فيما ذكروه فيهما هنا فان قيل التقييد يوهم خروجهما الاولى الحقيقة والمجاز
وعدم التقييد يشعر بدخول الحقيقة والمجاز العقلي فما هو سبب ترجيح عدم
التقييد

التشبيه قلت تقدم ذكر العلاقة فانه بعد تذكرها لا يشتبه ذلك قال الحقيقة
الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب اعلم ان الحقيقة بحسب اللغة
فعيلة بمعنى مفعول من حققت الشيء احققه اذا اثبته فمعناها المثبت واللفظ
حين يستعمل في وضع اول كان مثبتا في موضعه الاصلي واما بمعنى فاعل من حق
الشيء يحق اذا وجب فمعناها الواجب وهو الثابت واللفظ المستعمل في وضع اول
ثابت في موضعه الاصلي والتاء للتانيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل
التسمية صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها وهو الكلمة مؤنث وان كان بمعنى
مفعول لعدم ذكر موصوفها معها كما يقال قتيلة بني فلان بالتاء واما لو ذكر موصوفها
معها فلا يؤنث كما لا يؤنث قتيل في قولك امراة قتيل لان فعيلا بمعنى مفعول
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان موصوفه معه ويحتمل ان تكون التاء فيه
للنقل من الوصفية الى الاسمية فبعد التسمية لم يكن صفة للكلمة المحذوفة فدخلت
التاء فيه بهذا الاعتبار وقوله الحقيقة الكلمة المستعملة الاولى ان يقال الحقيقة اللفظ
المستعمل ليشمل المفرد والمركب لان كل واحد منهما يكون حقيقة كما يكون مجازا اللهم
الا ان يراد بالكلمة ههنا ما يقابل الكلام اذا تم فانها حينئذ تتناول المركب ايضا
او يقال المركب ليس بموضوع فبقوله الكلمة خرج المهمل اما لانه لا يوصف بالحقيقة
ولا بالمجاز مطلقا او لا يوصف بهذين وبقوله المستعمل خرج اللفظ الموضوع
قبل الاستعمال فانه لا يوصف حينئذ بحقيقة ولا مجاز وبقوله فيما وضعت له خرج
عنه شيئان احدهما المستعمل في غير ما وضعت له غلطا كما اذا اردت ان تقول
لصاحبك خذ هذا الكتاب مشيرا الى كتاب بين يديك فغلطت خذ هذا الفرس

فان قيل الوضع كما سياتي معناه هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك
فكيف يخرج قلت القصد شرط في الوضع والغلط ليس بمقصود وبانه هما
احد قسمي المجاز؟ وهو المستعمل فيما لم يكن موضوعا له لا في اصطلاح المخاطب ولا في
غيره كلفظ الاسد في الرجل الشجاع وقوله في اصطلاح المخاطب يخرج عنه القسم
الاخر من المجاز وهو المستعمل فيما وضع كلفظ الصلوة الذي يستعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا وكذا لفظ الغايط الذي يستعمله المخاطب بعرف
اللغة في منهضم متناول الانسان مجازا فان الاول حقيقة في وضع
اللغة والثاني في وضع العرف وسائر الانواع الثلثة الحقيقة اللغوية والشرعية
والعرفية وان كانت مجازا في الجملة وقوله في اصطلاح المخاطب متعلق بقوله
وضعت اي مستعمله فيما وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح يكون المخاطب بتلك
الكلمة بذلك الاصطلاح فان كان المخاطب بذلك اللفظ باصطلاح اهل اللغة ينبغي
ان يكون ذلك المعنى موضوعا له ذلك اللفظ في اصطلاحهم حتى يكون حقيقة لغوية
وان كان المخاطب به باصطلاح اهل الشرع ينبغي ان يكون موضوعا له في اصطلاحهم
حتى يكون حقيقة شرعية وان كان المخاطب باصطلاح اهل العرف ينبغي ان يكون
موضوعا له في اصطلاحهم حتى يكون حقيقة عرفية فعلم منه ان اللفظ المستعمل
فيما وضع له لا يجب ان يكون حقيقة وان كان معنى الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه ومنه يخرج المجاز لان تعيين اللفظ فيه للدلالة على معنى لا بنفسه
بل بقرينة وذلك التعيين لا يسمى وضعا لان اللفظ الموضوع لمعنى قد يدل عليه
بنفسه وقد يدل عليه لا بنفسه بل بقرينة لكن باعتبارين كدلالة اللفظ المنقول

على

على المنقول اليه فانه يدل عليه بنفسه بالنسبة الى الناقل ويدل عليه بقرينة بالنسبة
الى اهل الوضع الاول السابق عليه وكذا على المنقول عنه لكن بالعكس من ذلك
واذا كان كذلك فقد يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد حقيقة ومجازا
باعتبارين من حيث انه حقيقة يدل عليه بنفسه ومن حيث انه مجاز دل عليه بقرينة
فعلم منه ان الحقيقة والمجاز دلالة اللفظ الموضوع بنفسه وبقرينة يختلف بالاعتبار
وان لاحتناداه من قولنا في تعريف الحقيقة يخرج عنه القسم الاخر من المجاز وهو ما
يستعمل فيما وضع له ومن قولنا ان المجاز ليس بموضوع وان تعريف الوضع لا يصدق
باحد قسمي المجاز الموضوع فانه موضوع ولا يدل بنفسه قوله دون الكناية والمشترك
اي يخرج عن الحد المذكور المجاز دون الكناية والمشترك اما الكناية فلان دلالتها
لا بقرينة كما عرف اول البيان وفيه نظر لان دلالتها بقرينة حالية ولا يلزم من
عدم القرينة اللفظية عدم القرينة مطلقا ولان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع
له فاستعمال اللفظ في لازم ما وضع له من حيث هو لازم ما وضع له لا يكون استعمالا
فيما وضع له بل في غير ما وضع له وقال الزمخشري الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه
الموضوع له فحينئذ لا بد لها من قرينة يصح معها الانتقال الى المراد لانه لو لم يكن
قرينة اصلا لم يتجاوز الفهم عن الموضوع له الحقيقي للمعنى خفي دون ولو قيل المراد بقوله
بنفسه في تعريف الوضع اي لا بقرينة المجاز لا يستلزم الدور من تعريف الوضع وتعريف
المجاز لتوقف معرفة كل منهما على معرفة الاخر حينئذ لان كلا منهما ماخوذ في تعريف
الاخر فسد وان قيل المراد من قوله بنفسه اي بلا قرينة لفظية فدخول الكناية
فيه ظاهر لان قرينتها حالية واما خروج المجاز عنه فموقوف على ان قرينته لا تكون

الا لفظية وليس كذلك لجواز ان يكون قرينة جزما ايضا كالسباق والحق ان الكناية
على التعريف المذكور للوضع وعلى التعريف الذي ذكره صاحب المفتاح للوضع ليست
موضوعة فلا يكون حقيقة ولا مجازا بالسباق واما المشترك فلان عدم دلالته على
احد معنييه على التعيين بلا قرينة لعارض الاشتراك لا ينافي تعيينه للدلالة عليه
بنفسه لان من عين لفظا لمعنى ليدل عليه ان قصد حالة التعيين تعيينه بازائه
بنفسه فهذا التعيين هو الوضع سواء دل عليه بنفسه عند الاشتراك او دل عليه
لا بنفسه وان قصد حال التعيين تعيينه بازائه بالقرينة فهذا التعيين لا يسمى وضعا
وذهب صاحب المفتاح الى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما دل عليه بنفسها
دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع منهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين
اما اذا خصصته بواحد اما صريحا مثل ان تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما
كقولك القرء لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين
كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه ثم قال في موضع اخر واما ظنك بالمشترك
من الاحتياج الى القرينة في دلالته على ما هو معناه فبعد ما عرفت ان منشاءه الظن
عدم تحصيل المشترك الدائر بين الوضعين قال المؤلف وفيما ذكره نظر
لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم
قوله فانه قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر
وقوله لا بمعنى الحيض قرينة قلت هذا ما فهم من ان اللفظ المشترك بالنسبة
الى

الى كل واحد واحد من المعنيين لا بعينه لا يسمى مشتركا لانه ليس موضوعا لشيء منهما
بهذا الاعتبار ولا بالنسبة الى كل واحد منهما بعينه بالاتفاق فاذن كل واحد من المعنيين
بعينه او لا بعينه معنى اللفظ المشترك من حيث هو المشترك بل انما يسمى مشتركا بالنسبة
اليهما فمجموع منهما من حيث انه مجموع معنى في دلالته عليهما غير مجموع منهما لا يحتاج
الى قرينة البتة لان دلالته عليهما من كونه بحيث متى ادرك فهما منه عند العلم
بوضعه لها ومع الدلالة لا يحتاج الى قرينة بل المحتاج الى القرينة تعيين احد المعنيين
عند السامع وهو ليس معنى المشترك من حيث هو المشترك وهذا هو معنى كلام صاحب
المفتاح فان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع منهما هذا ما يدل عليه بنفسه
ما دام منتسبا الى الوضعين واما معنى قوله فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه
على الطهر بالتعيين فقيل هو انه اذا خصص القرء بواحد من معنييه وقلت
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فكذلك لا يخرج عن الوضع الحقيقي لانك بعد
هذا التخصيص اذا اطلقت القرء لا يفهم منه الا الطهر وينتصب لفظ القرء حينئذ
دليلا دالا بنفسه على الطهر لا حالة التخصيص فانه وان كان لا يفهم منه حينئذ
الا الطهر ايضا لكن لا يصح انه حينئذ منتصب دليلا دالا بنفسه لانه حينئذ ليس
دالا بنفسه لوجود القرينة وهي بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض معه فلا يكون دالا
بنفسه كما لم يكن اسد في اسد يرمي دالا بنفسه والفرق بين القرينتين ان ترك
قرينة للدلالة ويخرج الاسد عن الحقيقة وبمعنى الطهر قرينة لتعيين الدلالة لا للتعيين
الدلالة اذ المعنى دلالة اجمالية على الطهر وبالقرينة يزول الاجمال ويتعين المراد
ولا يخرجه عن الوضع والحقيقة واذا اصطلح على ان ما على القرائن المجازية لا يسمح

الكلام عن كونهما الى بعضها فعلى هذا دخول الكناية في تعريف الوضع المذكور ظاهر
ودخل فيه ايضا الكذب اعلم ان خروج المجاز الذي هو غير الاستعارة عن
تعريف الوضع لقيد قوله بنفسه ظاهر اما ما هو فيه خروج الاستعارة عنه فموقوف على
تحقيق معنى الوضع اي قبيل الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه من غير
تاويل فلا يكون الاستعارة موضوعه اذ فيها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده
بعد اعتبار معنى القسم وان قبيل الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
لما ذكر فهو اعم من ان يكون بتاويل او لا بتاويل فيكون الاستعارة موضوعة
ويكون قسمان من الوضع وهو ان يكون بتاويل وما هو بتاويل يسمى وضعا ادعائيا
وما هو بلا تاويل يسمى وضعا حقيقيا ولفظ الوضع اذا اطلق يتبادر الى الذهن
المعنى الثاني لغلبة استعماله فيه فان قيل الاستعارة خرجت عن تعريف الوضع
بقوله بنفسه فان التعيين فيها للدلالة لا بنفسه بل بالقرينة قلت انما خرج
عن تعريف الوضع الحقيقي بتقييد نحو قوله بلا تاويل لا عن تعريف مطلق الوضع
وان قيد بنفسه لا يخرجها عنه لان تعيين اللفظ فيها للدلالة بنفسه بحسب الادعاء
المذكور ونصب القرينة فيها لتعيين الدلالة لا ينافي كونها موضوعه كما في
المشترك فان المستعير يدعي ان افراد جنس الاسد قسمان متعارف وغير
متعارف بحسب الادعاء ولا يحتاج الى نصب القرينة ونصبها انما كان لتعيين
المتعارف لتعين ما انت تستعمل فيه لفظ الاسد لا لتعيينها الاسد مطلقا والا لا
يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون الاستعارة وعلى هذا يكون معنى قولهم ان المجاز
ليس

ليس بموضوع انه ليس بموضوع بوضع حقيقي لا مطلقا والقول بدلالة اللفظ
لذاته الى قوله لذي الاربعة والانسان اعلم ان دلالة اللفظ على معنى دون
معنى مع استواء نسبته اليهما ممتنع لاستحالة الترجيح بلا مرجح فيلزم الاختصاص
باحدهما والاختصاص لكونه امرا ممكنا يقتضي موثرا مخصصا وذلك اذ كان اللفظ
او غيرهما وغيرها اما الله تعالى او غيره وتفصيل القول في المذاهب فيه والادلة
عليها والاعتراضات مع الاجوبة ذكرناه في شرح اصول ابن الحاجب والمذهب
الاول هو القول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد لاقتضائه ان يمتنع نقله الى
المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض لان ما بالذات
لا يزول بالغير وان يعرف معنى كل لفظ احد كان وليس كذلك وقد تأول
القول بدلالة اللفظ لذاته صاحب المفتاح على انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك مستدعية لان العالم بها اذا اخذ في تعيين
شيء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو
حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد
لكسر الشيء حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى
وفعل مثل شرف وغير ذلك خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي الى بها التناسب
ذلك نوع تاثير لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني واشار بذلك الى ان دلالة
اللفظ على المعنى انما كانت لمناسبة ذاتية بينه وبينه والمجاز مفعل من الجواز
وهو العبور والالفاظ اذا استعمل في غير ما وضع له فقد تعدى موضعه الاصلي

يحتمل ان يكون المجاز مصدرا لتسميتها اطلاقا وارادة به الجائز واعتبار المعنى في التسمية
تغاير اعتبار المعنى في الوصف كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر
فان الاول لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في
الثاني لقصد اطلاقه عليه فاعتبار المعنى في الاول على الترجيح لا على التسمية
والاطلاق واعتبار المعنى في الثاني على الاطلاق فلا يصح نقض الاول
بوجود المعنى في غير المسمى والمجاز الذي هو غير المجاز العقلي فانه قد سبق
قسمان مفرد ومركب ولم يذكر للمجاز اللغوي حدا شاملا لهما يحتمل ان يكون
بناء على انه انقسم بقسمين مختلفين بالحقيقة وجمعهما لا يمكن في حد ولهذا قلت
يمكن ان يحد المجاز اللغوي اي المقابل للعقلي اعم من ان يكون لغويا او
شرعيا او عرفيا لما اشتملهما اقسام المجاز لفظ مستعمل لما اخص ثم يحد كل
واحد منهما على انفراده لا يقال يدخل فيه المجاز العقلي لان المجاز فيه في
الاسناد وهو ليس بلفظ اما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
فقوله الكلمة لخروج المجاز المركب والمجاز العقلي وقوله المستعملة لخروج غير
المستعملة فانه لا يوصف بكونه مجازا كما لا يوصف بكونه حقيقة وقوله في غير
ما وضعت له في اصطلاح التخاطب يخرج الحقيقة ويتناول اقسام المجاز الثلثة
اللغوي والشرعي والعرفي وان كانت حقائق في الجملة ولا يدخل بعضها في بعض
بالمعنى وقوله على وجه يصح اي الاستعمال في غير ما وضعت له على وجه يكون
موافقا لما عليه الواضع من حصول العلاقة المعتبر نوعها في اصطلاح التخاطب

واع

ولما كان الاستعمال ابتدا وضع كلمة وكان اللفظ مشتركا او مرتجلا لا مجازا لخرج
الغلط وقوله مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له مع ارادة ما [illegible]
يخرج الكناية لانه لا يمتنع فيها ارادة ما وضعت له مع ارادة لازمه كما مر ويخرج
عنه الغلط ايضا وقوله فلا بد من العلاقة متفرع على قوله على وجه يصح اي فلا بد
وان يكون بين معنى المجاز والوضع الاول مناسبة وهي المناسبة التي ذكرها
اهل اللغة لا المناسبة المطلقة والا لزم ان يصح اطلاق كل لفظ على كل
معنى لوجود مصحح الاطلاق حينئذ وهو حصول مناسبة ما اي مناسبة كانت
وليس كذلك وكل من الحقيقة والمجاز المذكور من لغوي وشرعي وعرفي خاص
او عام قوله خاص او عام متعلق بقوله عرفي فالحقيقة لغوية وشرعية وعرفية
خاصة او عامة لان الحقيقة تستدعي صاحب وضع فان كان واضعها واضع
اللغة فلغوية وان كانت واضعها الشارع فشرعية والا فعرفية والعرفية ان
تعين صاحبها نسبت اليه كقولنا نحوية وكلامية والا بقيت مطلقة مثال اللغوية
لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص ومثال
الشرعية لفظ صلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة
ومثال العرفية الخاصة لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في
الكلمة المخصوصة ومثال العرفية العامة لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بالعرف
العام في ذي الاربع وكذلك المجاز المفرد لغوي وشرعي وعرفي خاص وعام
مثال اللغوي لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الرجل الشجاع
ومثال الشرعي لفظ صلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء

ومثال العرفي الخاص لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الحدث
ومثال العرفي العام لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بالعرف العام في الشاة
او في الانسان والمجاز مرسل الى قوله اي وكرّاحتنا ما شبه به
ظاهر كلام المولف ههنا مشعر بان هذا التقسيم للمجاز المفرد لا للمجاز مطلقا لانه ذكر
بعد ان قسم المجاز الى مفرد ومركب واخرجت المجاز المركب عن الكلام في المجاز
المفرد وذكر في اثناء الكلام فيه وان كان يحتمل احتمالا غير ظاهر ان هذا التقسيم
للمجاز مطلقا من غير تقييده بالمفرد لانه لم يقيد به فان كان التمثيل على سبيل
الاستعارة استعارة عند المولف واورد قوله في تعريفها ههنا لم يتقيد مورد
القسمة بالمفرد ليدخل التمثيل على سبيل الاستعارة فيه ان كانت الاستعارة
اخص من المجاز مطلقا والا فتقييده بما يشعر به كلامه في التلخيص والايضاح
سواء كان التمثيل على سبيل الاستعارة سمي بهذا الاسم او بالتمثيل مطلقا كما سيأتي
ولم يسمه استعارة ولم يطلق عليه اسم الاستعارة مطلقا وعلى ان المورد مقيد
بالمفرد نقول المجاز المفرد ضربان مرسل واستعارة لان العلاقة المصححة
لكونه مجازا ان كانت غير المشابهة وهي تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو
مرسل والا فاستعارة فالاستعارة مجاز مفرد يكون العلاقة بينه وبين الموضع
الاول تشبيه معناه بما هو موضوع له والمرسل مجاز مفرد يكون العلاقة بينهما
غير المشابهة وكثيرا ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه
فالاستعارة على الاول هي الكلمة وعلى الثاني هو استعمالها ويسمى المشبه به
مستعارا منه والمشبه مستعارا له واللفظ مستعارا وعلى كون الاستعارة اسما
للفظ

للفظ هو الشيء فيها لكونها اسما للفظ لا للحدث وعلى كونها اسما للاستعمال الشيء فيها
لكونها اسما للحدث وقد تطلق لكن مع قيد بالكناية او مع تخييلية على التشبيه او
الاشياء اللذين ذكرهما المولف كما سيأتي والضرب الاول من المجاز المرسل
وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه كاليد
اذا استعملت في النعمة لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى
المقصود بها وشرط ان يكون في الكلام اشارة الى المولي لها فلا يقال
اتسعت اليد في البلد واقتنيت يدا كما يقال اتسعت النعمة في البلد واقتنيت
نعمة وانما يقال جلت يده عندي وكثرت اياديه لدي وكاليد اذا استعملت
في القدرة لانه اكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والضرب
والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك من الافعال التي تنبئ
عن وجوه القدرة ومكانها واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ
دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فقيل هو استعارة والمعنى
ان مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في الصرف كذلك سبيل
المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وفيه
نظر لان قوله وهم يد ليس من الاستعارة لانه ذكر فيه طرفي التشبيه وفي الاستعارة
ذكر احدهما وكالراوية للمزادة مع كونها للبعير الحامل لها لتحمله اياها ومن المجاز
المرسل تسمية الشيء باسم جزئه كالعين في الربيئة لكون الجارحة المخصوصة هي
المقصودة في كون الرجل ربيئة اذ ما عدا ما لا يغني شيئا مع فقدها فصارت

كانها الشخص كله وعليه قوله تعالى قم الليل الا قليلا اى صلّ ونحو لا تقم فيه اى لا تصل
اطلق القيام الذى هو احد اركان الصلوة واراد بها وقول النبى عليه السلام
من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اى من صلى قوله وعكسه
اى من المجاز المرسل عكسه اى عكس ما ذكر وهو تسمية الجزء باسم الكل كالاصابع
فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم اى انامِلهم ومنه تسمية
الشئ باسم سببه اى تسمية المسبب باسم السبب نحو رعينا الغيث اى النبات الذى
سببه الغيث ومنه تسمية الشئ اى السبب باسم المسبب نحو امطرت السماء نباتا
اى غيثا سببا للنبات ومنه تسمية الشئ باسم ما كان عليه كقوله تعالى وآتوا
اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو
طفل بلا اب ومنه تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه كقوله تعالى انى ارانى اعصر
خمرا فسمى العصير خمرا باعتبار ما يؤل اليه ومنه تسمية الشئ اى الحال باسم محله كقوله
تعالى فليدع ناديه اى اهل ناديه فان النادى محل اهله ومنه تسمية الشئ اى المحل
باسم الحال كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى ففى الجنة
التى هى محل الرحمة ومنه تسمية الشئ باسم آلته كقوله تعالى واجعل لى لسان
صدق فى الآخرين اى ذكرا جميلا وثناء حسنا فيهم باللسان الذى هو آلتهما وكذا
غير ذلك مما بين اللفظ وبين ما هو موضوع له تعلق سوى التشبيه

ن قام رمضان صح

والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية الى قوله نوع وصفه كما هو الضرب الثانى
من المجاز الاستعارة وهى ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له والاكثر ان الاستعارة
تطلق ولا تقيد بشئ وقد تقيد الاستعارة بالتحقيقية لتحقق معناها وهو معنى المشبه
حسا

حسا او عقليا اما الحسى فكقوله لدى اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم
اى لدى رجل شجاع وهو مجرد عن تمام رجل شاكى السلاح اذا كان حاد شوكة وحد فى
سلاحه ورجل مقذف اى كثير اللحم كانه قذف باللحم واللبد جمع اللبدة وهى الشعر
المتراكب بين كتفيه والقلم قطع الظفر واما العقلى فكقولك ابديت نورا واسترد
حجة فان الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حس اذ المفهوم من الالفاظ هو
الذى ينور القلب ويكشف عن الحق لا الالفاظ انفسها وعليه قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اى الدين الحق واما قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف
فيحتمل ان يكون مثله بان يستعار اللباس لما يغشى الانسان ويلتبس به من
بعض الحوادث ثم يطلق اللباس ويراد به ذلك وان يكون حسيا بان يستعار
اللباس لما يلبسه الانسان عند جوعه وخوفه من امتقاع اللون ورثاثة الهيئة
واختلفوا فى ان الاستعارة اى الكلمة المستعارة موضوعة للمشبه به لا المشبه ولا
لامر اعم منهما كالاسد فانه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للشجاع
مطلقا لانه لو كان موضوعا للرجل الشجاع لكان استعماله فيه من جهة التحقيق
لا من جهة التشبيه ولو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسم جنس واذا كان
الاسد موضوعا للسبع المخصوص لا غير ويستعمل فى غيره يكون مجازا لغويا
نظرا الى استعماله فى غير ما هو له عند التحقيق ولنا على القول الثانى ان منع الدليل
المذكور بان يقول لا نسلم انه لو كان موضوعا لاحدهما لكان استعماله فيه من جهة
التحقيق اذ الوضع لاعم منهما كالاعم قوله ولو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا
لا اسم جنس قلنا وصف بحسب الادعاء واسم جنس بحسب التحقيق وقيل ان الاستعارة

مجاز لغوى او عقلى والدليل على ان الاستعارة هو مجاز لغوى ان

مجاز عقلي بمعنى ان التصرف فيها في امر عقلي لا لغوي لان الاستعارة اي الكلمة لا تطلق
على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لان نقل الاسم وحده لو كان
استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ
من الحقيقة لانه لا بلاغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه واذا كان نقل الاسم
تبعا لنقل المعنى كان الاسم مستعملا فيما وضع له ولادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به واستعمال اسمه فيه استعمالا فيما وضع له صح التعجب في قوله قامت تظللني من
الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
فان صحة التعجب من تظليل شمس من الشمس انما يكون اذا جعل الشمس المظلل واطلا
في جنس الشمس فردا من افراده ادعاء مع اعتراف انه آدمي لا يصح التعجب من تظليله
من الشمس وصح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر
فان النهي عن التعجب انما يصح اذا جعل المشبه الممدوح داخلا في جنس [illegible] القمر حتى لو
بلى غلالته يكون موضع نهي عن التعجب لانه مع الاعتراف بانه آدمي لا يكون موضع
نهي التعجب من بلى غلالته الا حسب لبدنه الغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت عن م
الدرع ايضا وقد زرّ اي شدّ والازرار جمع زرّ بالكسر وهو معروف ورد هذا القول
بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كون الكلمة مستعملة فيما وضعت
له لان الكلمة انما وضعت للشجاع في تلك الجثة المخصوصة والمشبه ليس كذلك
واما التعجب والنهي عنه في البيتين فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة ولصاحب القول الثاني ان يرد الرد المذكور بان قوله ان الكلمة انما
وضعت للشجاع في تلك الجثة المخصوصة والمشبه ليس كذلك مسلم لكن لا يلزم منه

في وضع الكلمة للمشبه مطلقا بل يلزم منه في وضعها له وضعا تحقيقيا وتناسي التشبيه
في الاستعارة وجعل المشبه نفس المشبه به قضاء لحق المبالغة هو الموجب للوضع
ادعاء فان قيل اصرار المتكلم على ادعاء الاسدية للرجل ينافي نصبه قرينة مانعة
من ان يراد بها السبع المخصوص اجيب بانه لا منافاة لما مرّ والفرق بين الدعوى
في الاستعارة وبين الكذب بعد ما عرفت انه اثبات المعنى للشيء والحال انه منتف عنه
بان بناء الدعوى في الاستعارة على التاويل وهو ما ذكر وعلى نصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر بخلاف الكذب فان الكاذب فيه متبرّأ عن التاويل ولا
ينصب دليلا على خلاف زعمه ولبناء الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس
المستعار منه منع ان يكون الاستعارة في الاعلام فلا يكون الاستعارة علما لمنافاة
العلم الجنسية لانها تقتضي التعدد في مفهومها والعلم لا يقبل التعدد [illegible]
واذا لم يكن العلم قابلا للتعدد لا يمكن ادخال شيء في جنس العلم بانه فرد من افراده
فلا يمكن فيه الاستعارة اللهم الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب من خارج عن
اسم م نفس مفهوم العلم كتضمن حاتم الجود ومادر البخل وما اشبههما فانه يصح فيه الاستعارة
باعتبار ذلك النوع من الوصفية لانه بذلك الاعتبار يقبل التعدد فيصح ادخال
شيء فيه و درسها اما من واحد الى قوله ادخال الاعتبار في السبع
ولما كانت الاستعارة مجازا وكل مجاز لا بد له من قرينة فالاستعارة لا بد
لها من قرينة فهي نفسها اما امر واحد او اكثر من واحد فالاول كقولك رأيت
اسدا يرمي فان قولك يرمي قرينة الاستعارة وهي واحدة والثاني كقول بعض العرب
فان تعافوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كانها شعل نيران قوله

فانه تعالى نحوه اى فان كلا منهما باعتبار كل واحد من تعلقه بالغول والتعلق بالاعناق قرينة
لارادة السيوف لدلالته على ان جوابه انهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف
وقد يكون قرينة معاني ملتئمة مربوطا بعضها مع بعض كقوله وصاعقة من نصله تنكفي بها
على ارؤس الاقران خمس سحائب قوله تنكفي اى ترجع بها والباء في بها للتعدية
وعنى بخمس سحائب انامل الممدوح فذكر ان هناك صاعقة ثم قال من نصله
فبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر
عدد اصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه وهو تشبيه انامل الممدوح بالسحاب
على الوجه المذكور والاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين اى المستعار منه والمستعار له
وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر آخر خارج عن
ذلك كله اما باعتبار الطرفين فهي قسمان لان اجتماعهما في شيء اما ممكن او ممتنع
ولتسم الاولى وفاقية والثانية عنادية اما الوفاقية فكقوله تعالى احييناه
في قوله او من كان ميتا فاحييناه فان المراد باحييناه هديناه اى او من كان
ضالا فهديناه والهداية والحيوة اللذان هما الطرفان اعني المستعار منه والمستعار له
لا شك في جواز اجتماعهما في شيء واما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه
على ترك الاعتداد بالصفة وان كانت موجودة لخلوها عن ثمرتها والمقصود
منها واذا خلت منه لم تستحق الشرف كاستعارة اسم المعدوم للموجود اذا لم يحصل
منه فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله فيكون مشاركا للمعدوم في ذلك او اسم الموجود
للمعدوم اذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه فيكون مشاركا
للموجود في ذلك ومن العنادية ما يستعمل في ضد معناه او نقيضه لتنزيل التضاد

او

او التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم او تمليح على ما سبق في التشبيه نحو قوله تعالى
فبشرهم بعذاب اليم فانه يستعمل التبشير في ضد معناه الذي هو الانذار
ويخص هذا النوع باسم التهكمية او التمليحية واما باعتبار الجامع فهي قسمان
احدهما ما يكون الجامع فيه داخلا في مفهوم الطرفين كما جاء في الخبر كلما سمع
هيعة طار اليها فان الطيران والعدو يشتركان في امر داخل في مفهومهما
وهو قطع المسافة بسرعة ولكن الطيران اسرع من العدو والهيعة الصوت
وثانيهما ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين كقولك رأيت
شمسا وتريد انسانا يتهلل وجهه فالجامع بينهما التلالؤ وهو غير داخل في مفهومهما
والاستعارة تنقسم باعتبار الجامع ايضا الى عامية وخاصية والعامية هي المبتذلة
لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي والخاصية هي الغريبة التي لا يطلع عليها
الا من ارتفع عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه كما في تشبيه
هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج بهيئة الثوب في موقعه من ركبة
المحتبي في قول الشاعر يصف فرسا له بانه مؤدب واذا احتبى قربوسه بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر والشكيمة في اللجام الحديدة المعترضة
في فم الفرس التي فيها الفاس احتبى الرجل اذا جمع ظهره وساقيه بعمامته
ونحوها وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح اراد انها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت
سرعة في لين وسلاسة حتى كانها كانت سيولا وقعت في تلك الاباطح فجرت

بها وهذا تشبيه معروف ظاهر ولكن حسن التصرف فيه افاد اللطف والغرابة
وذلك انه اسند السيل الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل والذي تركها الرقة والغرابة فيه سواء انه ادخل الاعناق في السير
لان السرعة والبطؤ في سير الابل يظهران غالبا في اعناقها علی ما مر
وباعتبار الثلثة ستة اقسام الى قوله وهما عقليان   اما الاستعارة
باعتبار الثلثة اي الطرفين والجامع فستة اقسام لان الطرفين اما حسيان او لا
فان كانا حسيين فالجامع اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
الاول وهو ان يكون الجامع حسيا كقوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار
فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه فيها التربة التي اخذها السامري
من موطئ حيزوم فرس جبريل عليه السلام والجامع لهما الشكل والجميع اي المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي والثاني وهو ان يكون الجامع عقليا كقوله تعالى وآية
لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد وازالته عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان الليل وهما حسيان والجامع
لهما ما يعقل من ترتب امر على آخر وهو ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد في الاول
وترتب ظهور الظلمة على ازالة الضوء في الثاني وهو عقلي والثالث وهو ان
يكون الجامع مختلفا اي بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد
انسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان فحسن الطلعة حسي ونباهة الشان
عقلي والطرفان حسيان قوله والا اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اما
عقليان

عقليان او مختلفان اما الاول فكقوله تعالى من بعثنا من مرقدنا فان المستعار
منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع لهما عدم ظهور الافعال اي من الميت
والراقد والجميع عقلي واما الثاني فهو ان يكون الطرفان مختلفين اي المستعار منه
حسي والمستعار له عقلي وبالعكس والاول كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر الصدع
هو كسر الزجاجة ببذل القوة والطاقة وانه امر حسي مستعار لتبليغ الرسالة
ببذل القوة والطاقة وانه امر عقلي فالمستعار منه امر حسي والمستعار له
وهو تبليغ الرسالة والجامع لهما هو التأثير اي تأثير الكسر وتأثير التبليغ
امران عقليان والثاني وهو ان يكون المستعار منه عقليا والمستعار له
حسيا كقوله تعالى انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية اي لما جاوز الماء حده
المعتاد حملنا اباءكم وانتم في اصلابهم في سفينة نوح الجارية على وجه الماء
فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع لهما
الاستعلاء المفرط وهما عقليان والله اعلم   وباعتبار اللفظ
قسمان لانه ان كان اسم جنس فاصلية كاسد وقتل الى قوله فتبعية كالفعل
الخ   اما الاستعارة باعتبار اللفظ فقسمان لان الاستعارة اي
اللفظ ان كان اسم جنس فاصلية سواء كان اسم عين كاسد او
اسم معنى كقتل والمراد باسم الجنس ههنا اسم غير علم يدل على مجرد
ذات او مجرد معنى وان لم يكن اسم جنس فتبعية كالافعال وما يشتق
منها من الصفات والحروف ووجه كون الاول اصلية والثاني تبعية
هو ان مبنى الاستعارة على تشبيه المستعار له بالمستعار منه

وان المشبه ليس الا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه والاصل
في الموصوفية هي الحقائق اي الذوات دون معاني الافعال والصفات
المشتقة والحروف لان معنى الموصوفية هو كون الشيء قائما بنفسه ومعنى الوصفية
هو كون الشيء قائما بالغير فالاصل في الموصوف من حيث انه موصوف ان
يكون قائما بنفسه وفي الصفة من حيث انها صفة ان يكون قائمة بالغير فالاصل
في الموصوف ان يكون جوهرا وفي الصفة ان يكون عرضا ووقوع بعض الاعراض
موصوفا مع ان ذلك الموصوف صفة بالحقيقة لقيامه بالغير لا ينافي ان يكون
الاصل في الموصوفية هو الجواهر والجوهر لا يكون الا الاسم فعلم ان الاصل
في الموصوفية هو الاسم المخصوص واما نحو شجاع باسل وجواد فياض
وعالم نحرير فمأول بان الثواني لا تقع صفات الا لما يكون موصوفا
بالاول وهي الذات فلزم من ذلك ان المشبه في الافعال والصفات
المشتقة فيها لمعاني مصادرها وفي الحروف لمتعلقات معانيها يترك
منها اليها ونعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها
مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية والى معناها انتهاء الغاية وكي
معناها الغرض فالابتداء الغاية والانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها
والا لزم ان يكون تلك الحروف اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت
لمعنى الاسمية لقابلية معانيها لما يستفاد منها مع متعلقاتها في حوالة
مخصوصة على سبيل البدل مثل سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى من
ههنا ابتداء السير من البصرة ومعنى الى انتهاؤه الى الكوفة ومثل جئتك
كي

كي ادخل الجنة فمعنى كي ههنا هو جعل دخول الجنة غرضا في الاسلام او جعل
الاسلام مطلوبا بالاول منهما الثاني وقوله وفي الثالث لمتعلق معناه
كالمجرور في قولنا زيد في نعمة ليس المجرور فيه متعلق معنى في على الوجه المذكور
ولا معناه بل متعلق معناه هو الظرفية المطلقة ومعناه فيه هو ظرفية النعمة
للحصول او الاستقرار لا نفس النعمة لكن لما كان للنعمة ههنا تعلق جعل في
جعلها المؤلف متعلق معناها ولقد عرفت ان التشبيه في الفعل والصفة
المشتق منه لمعنى المصدر وفي الحروف لمتعلق معناه فيقدر التشبيه في قولنا
نطقت الحال بكذا او الحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق لاشتراكهما في
الايضاح للشيء ثم اذا اردت ان تجعلها استعارة تدخلها في جنس نطقت الحال
وتجعلها فردا من افراد جنس النطق لقصد المبالغة في التشبيه فيقول نطق
الحال بدل دلالة الحال ثم يشتق منه وتقول نطقت الحال بكذا او الحال
ناطقة بكذا فالتشبيه في الفعل او الصفة المشتق منه بل الاستعارة فيهما لا يكون
الا بعد ان تقدر بمعنى المصدر ثم بواسطته يسري اليهما قوله للدلالة دليله
بالنطق يتعلقان بالتشبيه المقدر اي فيقدر التشبيه للدلالة بالنطق قوله
الدلالة مشبه والنطق مشبه به وكما تقدر التشبيه في لام التعليل في قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد
الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط لترتب وجودهما على وجه الالتقاط كترتب
العلة الغائية على ذي الغاية وليس الامر ههنا في قوله ليكون حقيقية في الغرض
لان معنى الغرض هو ترتب وجود امر على وجود امر آخر بكون الثاني مطلوبا بالاول

علة لدخول الجنة وهو ترتب وجود دخول الجنة على وجود الاسلام م

ولست العداوة والحزن ههنا مطلوبين بالالتقاط قوله للعداوة والحزن وقوله
لعلته الغائية متعلقان بالتشبيه المقدر في قوله وفي لام التعليل اي وتعلق التشبيه
في لام التعليل للعداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية وقوله العداوة
والحزن مشبه وقوله علته الغائية مشبه به ولما نص على ان الاستعارة لا بد لها
من قرينة وقرينة الاستعارة التبعية مدارها في الاولين يعني في الافعال والصفات
المشتقة منها على الفاعل اي على ان نسبتها الى فاعل غير ملائم لها نحو نطقت الحال
بكذا فان نسبة النطق حقيقة الى الحال غير ملائمة او على المفعول بان نسبتها
اليه غير ملائمة نحو قوله جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان
ازالة البخل مشبهة بالقتل في الاعدام وكشف السماح مشبهة بالاحياء في الاظهار
فاستعار القتل للازالة والاحياء للاظهار وقال قتل البخل مكان ازاله واحيى
السماح مكان اظهر فقرينة الاستعارة التبعية مدارها في الاولين يعني في الافعال
والصفات المشتقة منها على الفاعل اي على ان نسبتها الى فاعل غير ملائم لها
نحو نطقت الحال بكذا فان نسبة النطق حقيقة الى الحال غير ملائمة او على المفعول
بان نسبتها اليه غير ملائمة نحو قوله ههنا شبه القتل لا البخل والاحياء الى
السماح وهي غير ملائمة نحو قوله نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد اي نضيفهم اسنة قاطعة فنسبه نقريهم الى لهذميات غير ملائمة
لان القرى انما يكون بالنسبة الى المطعوم فشبه الطعن بالقرى بجامع ايصال شيء
الى الباطن وجعل الطعن فردا من افراد جنس القرى لقصد المبالغة في التشبيه
فاطلق اسم القرى على الطعن ثم اشتق منه فقال نقريهم ونسبه الى
يكون

لتكون قرينة للاستعارة او على المجرور اي ومدار قرينتها على نسبتها الى المجرور
كقوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم فشبه الانذار بالتبشير بجامع ادخال السرور في السامع
وكون كل واحد منهما مستعملا بالتضاد مع الآخر ثم جعله فردا من افراد جنس
التبشير لقصد المبالغة في التشبيه فاطلق اسم التبشير على الانذار ثم اشتق
منه فقال فبشرهم ونسبه الى قوله بعذاب لتكون قرينة للاستعارة
وباعتبار الخ ثلثة اقسام الى قوله لا تعتبر الا لشك اما الاستعارة
باعتبار آخر خارج عن الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام مطلقة ومجردة
ومرشحة لانها ان لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام فهي مطلقة وان قرنت بصفة
فان كان احدهما ملائما للمستعار له فهي مجردة اي بما يلائم المستعار منه وان
كان ملائما للمستعار منه فهي مرشحة اي بما يلائم المستعار منه اما المطلقة
فهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام كقولك عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية
اي التي تقوم بالغير اعم من ان تكون نعتا نحويا او لا النعت الاتي يرد النحوي من انه
تابع كما ذكرنا واما المجردة فهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله
غمر الرداء اذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال فانه استعار الرداء
للمعروف لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ووصفه بالغمر
الذي هو وصف المعروف لا وصف الرداء لان قوله اذا تبسم ضاحكا الى آخره
يدل على ان الغمر صفة للنوال لا الرداء وانه في الحقيقة صفة للمشبه المستعار او لا تكون
تجريدا ترشيح فقطوه التي المستعار له وغلقت من قولهم غلق الرهن في الكسر
غلقا اذا استحقه المرتهن وذلك اذا لم يفكه الراهن في الوقت المشروط

وكان من اباطيل الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك
المرتهن الرهن وعن ابرهيم النخعي انه سئل عن غلق الرهن فقال يقول ان لم
افتكه الى غد فهو لك واما المرشحة فهي ما قرن بما يلائم المستعار منه كقوله
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء
للاختيار او الاستبدال وقفاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء
نظرا الى المستعار منه وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كما في قوله
لدى اسد شاكي السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم فقوله لدى اسد ملائم للمستعار
منه لانه ذكره باسم جنسه قوله شاكي السلاح يلائم المستعار له لانه ذكر ما يخصه
قوله مقذف له لبد يلائم المستعار منه لان اللبد هي الشعور المتراكبة بين كتفيه
هو ذلك يلائم المستعار منه قوله اظفاره لم تقلم يلائم المستعار له لان الظفر والقلم
انما يستعملان في المستعار له ورجل شاكي السلاح اذا كان ذا شوكة وحدة في سلاحه
مقذف كثير اللحم كانه قذف باللحم واللبد جمع لبدة وهي الشعر المتراكب بين كتفيه
والترشيح ابلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة بناء على انه يذكر معه ما يلائم
المستعار منه ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه
حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء وذلك انهم يستعيرون الوصف المحسوس للشيء المعقول
ويعتقدون كان ذلك الوصف ثابت لذلك الشيء في الحقيقة وكان الاستعارة لم
توجد اصلا كاستعارتهم العلو المكاني لزيادة الرجل على غيره في الفضل ثم وضعهم
الكلام وضع من يذكر علوا مكانيا كما قال ابو تمام اي قال ابو تمام ويصعد اي الممدوح

وان

١٢٩

وان كان المراد علو المنزلة وارتقاه في مدارج الكمال ومعارج الفضل والافضال
ولكن ساق الكلام مساق من يذكر علوا مكانيا ولهذا اثبت حتى يظن له الخضوع
ونحو ما يبنى على تناسي التشبيه في الاستعارة المرشحة ما مر من التعجب والنهي
عن التعجب فانهما مبنيان على تناسي التشبيه لصحة التعجب والنهي عنه غير ان مذهب
التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه واذا جاز بناء الكلام او الحديث على الفرع الذي هو المشبه
مع الاعتراف بالاصل الذي هو المشبه به كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء
فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزول
فانه بنى الصعود وعدم استطاعة الصعود والنزول المذكورين على الشمس التي
هو المشبه به وهذا ما يبنى على المشبه به مع الاعتراف بالاصل الذي هو المشبه
فهو في الباب الاول فالبناء على الفرع مع جحد الاصل في الاستعارة اولى وحاصل
ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع في التشبيه ففي الاستعارة اولى واقرب لان جحد
المشبه الذي هو الاصل كانه يقتضي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه اولى
واقرب وانما جعل المشبه به فرعا والمشبه اصلا والامر بالعكس بناء على ان الغرض
من التشبيه يعود غالبا الى المشبه لا الى المشبه به فالمشبه في الغرض من التشبيه
اصل والمشبه به فرع عليه فيه وان كان المشبه به اصلا والمشبه فرعا عليه
من وجه آخر وهو ان المشبه به مستحق الحكم ووجه الشبه فيه دون المشبه
وايضا به يعرف حال المشبه وتزيينه وامكانه وغير ذلك مما ذكر في موضعه
هذا هو المجاز المفرد اما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه

على عكس ما بنى عليه النهي عنه فان مذهب التعجب

فالبناء مع عدم منافيه

اى الصورة المشبهة

الاصلي شبه التمثيل للمبالغة في التشبيه اي تشبيه احدى الصورتين المنتزعتين من
امور او امر بالاخرى ثم تدخل المشبهة تحت جنس الممثل في جنس المشبه بها
مبالغة في التشبيه وتذكر بلفظ المشبه بها من غير تغيير بوجه من الوجوه
كما يقال لمن انسان استفتي في مسئلة فهم تارة بالاطلاق اللسان بالجواب واخرى
اخرى فاخذ يصون تردده هذا وشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة
تردد المفتي في جنس صورة تردد الانسان الذاهب في امر ومبالغة في التشبيه
فيذكر صورة تردد المفتي بلفظ صورة تردد ذلك الانسان الذاهب في امر من غير
تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك ايها المفتي تقدم رجلا
وتؤخر اخرى والمجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل
مطلقا اي بدون تقييد على سبيل الاستعارة ولورود الامثال على سبيل الاستعارة
مذكورا فيها لفظ المشبه به من غير تغيير بوجه من الوجوه والحد لا يكون
مثيلا لا تغير الامثال ولان جميع الامثال مستعمل في المعنى الاول
للمشبه به فلا ينتقل الى المعنى الثاني مذكرا او تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
لانها وان استعملت في هذا المعنى لكنها في الحقيقة مستعمل في الحال بحسب المعنى
الاول مجازا وحذو حقيقة وكانها مستعمل بحسب المعنى الثاني بطريق العارية
اعلم ان المثل السائر لما كان فيه غرابة وحسن واختصار يستعار لفظ
المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها غرابة ومنه في القران
كثير كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان كحال الذي

استوقد

استوقد نارا وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الوصف الذي له شان
من العظمة والجلالة وقوله مثلهم في التورية اي صفتهم وشانهم المتعجب منه وقوله
مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة
العجيبة ثم اخذ في بيان عجائبها الى غير ذلك   فصل قد يضمر
التشبيه في النفس الى قوله فيكون تخييلية   قد يضمر التشبيه في
النفس اي في نفس اللفظ او في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركان التشبيه سوى
المشبه ويدل على التشبيه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير
ان يكون هناك امر ثابت حسا او عقلا اجري عليه اسم ذلك الامر المختص
فيسمى هذا التشبيه استعارة بالكناية او استعارة مكنيا عنها ويسمى اثبات ذلك
الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية فعلم منه ان الاستعارة
التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكني عنها اي لا توجد المكني عنها بدونها واما
ان الاستعارة التخييلية فهل توجد بدونها فان كانت التخييلية لا تطلق الا على
اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه كما هو ظاهر كلام المؤلف تشعر به
فلا توجد التخييلية ايضا بدونها وان كانت تطلق على غير ذلك فتوجد بدونها
كما ذكره صاحب المفتاح مثل مخالب المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان
لكنه قال لحسن الحسن البليغ غير تابعة لها تبعية للاستعارة بالكناية قال
ولذلك استحسن في قول الطائي   لا تسقني ماء الملام فانني
صب قد استعذبت ماء بكائي   والامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه منه
ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما به قوام وجه الشبه في المشبه به

فالاول كما في قول الهذلي   واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع
شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع
وضرار فاثبت للمنية الاظفار التي تختص بالمشبه به ولا يكمل الاغتيال المذكور
في السبع بدون الاظفار او الانياب او المخالب وليس للمنية امر ثابت حسا
او عقلا اجري عليه اسم الاظفار بل اطلاق الاسم ههنا على حقيقته وهي مختص عند
البعض فتشبيه المنية بالسبع هذا التشبيه استعارة بالكناية ويسمى اثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية والثاني كما في قول الآخر   ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق   شبه الحال الدالة على المقصود بانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فاثبت للحال اللسان الذي به قوام الدلالة في الانسان المتكلم وليس
للحال امر ثابت حسا او عقلا اجري عليه اسم اللسان بل اطلاق الاسم ههنا على حقيقته
وهي مختص عند البعض ويسمى تشبيه الحال المذكور استعارة بالكناية ويسمى اثبات
اللسان للحال استعارة تخييلية وكذا قول زهير   صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
وعري افراس الصبى ورواحله فان الاستعارة فيه تخييلية اذ يحتمل انه اراد ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه اوان المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فتعطلت آلاته وتعطلت نسبة الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي من
تلك الجهة الوطر فاهملت آلات تلك الجهة وتعطلت فاثبت للصبى الافراس والرواحل
فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة وليس للصبى على هذا امر ثابت
حسا او عقلا اجري عليه اسم الافراس والرواحل بل اطلق على المعنى المتوهم عند البعض ويكون
تشبيه الصبى بالجهة المذكورة استعارة بالكناية واثبات الافراس والرواحل للصبى استعارة
تخييلية

تخييلية ويحتمل انه اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بالافراس والرواحل الاسباب التي قلما تتآخذ
في اتباع الغي وجر اذيال البطالة الا اوان الصبى مثل المال والمنال والاخوان والاعوان
ونحو ذلك مما لا يحصل غالبا الا اوان الصبى وعلى التقديرين تكون الاستعارة تحقيقية
لكون المشبه المذكور شيئا محققا عقليا على التقدير الاول وحسيا على التقدير الثاني
المؤلف ونقضه التشبيه في التخييلية ان يكون المشبه والمشبه به المذكورين فيها اي في اللفظ
لا يكون الا المشبه دون ان يقال ودون المشبه به لان لا يكون المذكور فيه محتاجا سوى المشبه الحسي
من جانب المشبه الثاني كما علم وعلم منه ان جانب المشبه ليس مختص في التخييلي لكون
نسخا وهذا خلاف ما اتفقوا عليه من ان التخييلية الا ان يقال ذكرها هو مختص بالمشبه به
مع المشبه كذكر المشبه معه فيكون جانبه مختص في المعاني وعلم من قول المؤلف في هذا
الفصل وما سبق من تعريف المجاز اللغوي اعني غير العقلي ان كلا من الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية ليست مجازا لغويا لانه لفظ وهما ليستا بلفظ على ما ذكر
المؤلف وقد جعلهما السلف من اقسام ويعرفون بانه الكلمة التي كذا وكذا وان كلا من المشبه
والامر المثبت له المختص بالمشبه به حقيقة لا مجاز لان كلا منهما مستعمل فيما وضع له
تحقيقا وهذا خلاف الدليل الذي ذكره وهو ان كل استعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه لانها
نوع من المجاز   فصل عرف السكاكي الى قوله مغايرا ما ذكره
المؤلف في هذا الفصل كلام صاحب المفتاح في تعريف الحقيقة والمجاز والاستعارة
وفي اقسام الاستعارة مع رده اما الحقيقة اللغوية فقد عرفها بانها الكلمة المستعملة فيما
وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير عن غير تأويل في الوضع من الاستعارة

[illegible]

فان الكلمة فيها انها مستعملة فيما هي موضوعة له على اصح القولين ولا يعد عند من يعدها مجازا
لغويا لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل وهو ادعاء ان افراد
جنس المستعار منه قسمان متعارف وغير متعارف كما مر وعرف المجاز اللغوي بانها الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة من ارادته
اي من ارادة ما وضعت له واتى بقيد التحقيق ليدخل المجاز على تقدير انها من المجاز لان الكلمة فيها وان كانت مستعملة فيما وضعت له لكنها ليست موضوعة له بالتحقيق بل بالتاويل كما
ذكر قال المولف والتعريفان المذكوران مردودان لان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق
لا يتناول الوضع بتاويل وانما يفهم منه الوضع بالتحقيق فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم
التاويل في تعريف المجاز بالتحقيق ثم بقيد الوضع باصطلاح التخاطب لما كان لا بد منه في تعريف
المجاز ليتناول انواع المجاز كما ذكرنا في المجاز علا ومنه في تعريف الحقيقة انما يتناول انواع
الحقيقة ولانتقض بعضها بالمجاز وتداخله في تعريفها للاعيان قوله في تعريفها من غير
تاويل في الوضع اغنى عن هذا القيد فان مستعمل اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب
انما لا يكون متاولا في وضعه لان التاويل في الوضع انما يكون في الاستعارة على القول بانها مجاز لغوي دون
سائر اقسام المجاز ولكن قال واعلم ان هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ثم في تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط كما تقدم قلت قوله لان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
تناول ممنوع عند من يقول بكون الاستعارة موضوعة له لو كان كذلك لما صح الاستثناء
وايضا تخصيص الاصطلاح لفظ الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وهو اعم من الوضع
بتحقيق ومن الوضع بتاويل كما ذكرنا في تعريف الوضع مساوٍ يتناول بحسب الاصطلاح و ايضا
ذكر قوله تاويل لدفع وهم من يتوهم ان الاستعارة موضوعة بالتحقيق وتقييد الوضع في تعريف الحقيقة

الاستعارة في هو

الا قوله واصطلاح به التخاطب

الحقيقة باصطلاح التخاطب اوما يعود مغناه مما ذكر في تعريف المجاز لا بد منه لكن اكتفى عن ذكر
فيما ذكر في المجاز لكون الحقيقة غير مقصودة بالذات فاحاله في تعريفها التي لا
يدل على ان اللبس لابد منه لجواز ان قال لا بد له لفظا لولا القرينة عليه وقوله ثم في تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط ليس كذلك لانه خرج عنه بقوله مع قرينة عدم ارادته فان الغلط لا يصحب
فيه قرينة يدل على عدم ارادة ما وضع قال المولف قسم صاحب المفتاح المجاز اللغوي الى الاستعارة
وغيرها وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الاخر مدعيا دخول المشبه
في جنس المشبه به وقسم الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل من المصرح بها تحقيقية وتخييلية وفسر التحقيقية بما مر
اي بما يتحقق معنى المشبه المتروك حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة من التحقيقية ورد
المولف عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية لان التمثيل كما علم هو المجاز المركب فهو مستلزم
للتركيب المنافي للافراد والاستعارة التحقيقية بل الاستعارة مستلزمة للافراد لان السكاكي
لانها جعلها من اقسام المجاز وعرف المجاز بالكلمة المستعملة الى اخره
والسابق من اللوازم يدل على منافي الملزوم قلت الكلمة تطلق على المركب
ايضا وان كان ذلك اقل من اطلاقها على المفرد لكنه كثير كما قال وكلمة الله هي العليا
اي وكلامه وكما يقال كلمة الحويدرة لقصيدته فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اعم من المفرد
وهو اللفظ كما في تعريف الحقيقة فانه قال فيه هي الكلمة المستعملة مع انها اعم وايضا
لا نسلم انه عد التمثيل على سبيل الاستعارة من المصرح بها التحقيقية بل ذكر في فصل
لمناسبة ايا ما من جهة تحقق معنى المشبه المتروك عقلا وذكر المشبه به فقط ولا يلزم
من ذكره في فصلها بالجهة المذكورة ان يعد منها ونسب صاحب المفتاح الاستعارة

التخييلية بما لا تحقق له معنى حسًّا وعقلًا بل هو صورة وهمية محضة كلفظ الاظفار
في قول الهذلي فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصوير المنية بصورة
السبع واختراع لوازم السبع من الاظفار والانياب والمخالب للمنية فاخترع الوهم
للمنية مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليها لفظ الاظفار قال المؤلف وفيما ذكره
صاحب المفتاح في تفسير الاستعارة التخييلية التفسير المذكور تعسف لكثرة الاعتبارات
المذكورة وايضا مخالف لتفسير غيره لها بانه جعل الشيء للشيء لاجل المبالغة
في التشبيه كقول لبيد اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه اثبت اليد للشمال مبالغة في تشبيهها
بالقادر في التصرف فيه واما ما قاله انه كالنفقة لا انفكاك وفيه ان يجعل للشمال صورة متوهمة
مثل صورة اليد لا ان يجعل لها يد فاطلاق اسم اليد على تلك الصورة استعارة وعلى تفسير غيره
حقيقة والاستعارة اثبات اليد للشمال وايضا يقتضي قوله بل هو صورة وهمية محضة
ان لا يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكر في تفسير التخييلية في الترشيح لان كل واحد
من التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه
في التخييلية باللفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه وهذا لا يفيد فرقا في ذلك والقول
بهذا يقتضي ان يكون الترشيح ضربا من التخييلية وليس كذلك وايضا يقتضي التخييلية
اعم من ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية كما في مثال الهذلي او غير تابعة بان يجعل
ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة فيستعار لها اسم الصورة المحققة والثانية
بعيد جدا والاستشهاد لها بقول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي
بان فيه استعارة تخييلية وليست فيه استعارة بالكناية لا يفيد لجواز ان يكون ابو تمام
شبه الملام بظرف الشراب للاستحالة على ما ذكره المؤلف كان لها الظرف لشمول

تمثيل للسبع

مثال التشبيه

على

على ما ذكره الشارح لبشاعته او مرادته فيكون التخييلية فيه تابعة للمكنية فيهما قلت
التخييلية على تفسير صاحب المفتاح تكون استعارة يتحقق فيها معنى الاستعارة وذلك
ظاهر واما على تفسير غيره لا يتحقق فيه معنى الاستعارة لان مجرد اثبات الامر المختص
بالمشبه به للمشبه ليس استعارة لان الاستعارة في شيء تقتضي تسميته بما وضع له
حقيقة كما مر وفهم من كلام المؤلف ايضا وليس في مجرد اثبات الامر المختص من غير
ان يتوهم لذلك الامر معنى مشتبها وضع له استعارة لانها لا تتحقق بدون التسمية
في معناها وعلى ما ذكره المؤلف وغيره لا تتحقق التسمية في معناها اذ مثال مجرد
الاثبات اللهم الا ان يخصص تعريف المذكور للاستعارة بغير التخييلية فيرجع النزاع
لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من جعل التخييلية استعارة قسما من اقسام
المجاز اللغوي وقوله ويقتضي ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكر فيه ممنوع
لان اثبات اللازم في التخييلية حصول نفس الاستعارة وفي الترشيح للمبالغة في الاستعارة
وترشيحها والتسمية لنفس الاستعارة وبين المختص بعد بعيد فالاول ابد ونفي
الثاني لا يمتنع والثاني بدون الاول يمتنع والتعبير عن المشبه بغير الصورة الوهمية في
التخييلية باللفظ الموضوع للمشبه به وهو الصورة المحققة واما قوله والثانية بعيد
جدا فممنوع اذ عدم وجدانه لا يدل على بعد وجوده ولو سلم لا ينافي ان يكون التخييلية
اعم وجودا من الاستعارة بالكناية قال المؤلف وعنى صاحب المفتاح بالمكنى عنها
ان يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه على ان المراد بالمنية في قول الهذلي السبع
بادعاء السبعية للمنية بقرينة اضافة الاظفار الى المنية ورده المؤلف بان لفظ
المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقا لان المراد بالمنية في البيت هو الموت لا الحيوان

[illegible]

المدرس فهو مستعمل فيما وضع له حقيقة واضافة نحو الاظفار قرينة تشبيه المنية بالسبع
ولا شيء من الاستعارات مستعملا كذلك قلت لا نسلم ان لفظ المشبه فيها مستعمل
فيما وضع له تحقيقا قوله لان المراد بالمنية في انشبت هو الموت ممنوع بل المراد هو الموت
المدخل في جنس السبع للمبالغة في التشبيه مجعولا كانه سبع من السباع فاستعمال
لفظ المنية بعد ان جعل اسما للسبع مرادفا لاسمه في هذا المعنى ليس فيما وضع له تحقيقا
بل فيما وضع له ادعاء فيكون مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وهو معنى الاستعارة
لا يقال ان الاستعارة بالكناية على مذهب صاحب المفتاح هي ان يذكر المشبه ويريد
به المشبه به والمشبه به في الصورة المذكورة هو السبع والظاهر ان المراد بالمنية فيها
ليس السبع فلا يتحقق فيها الاستعارة بالكناية لانا نقول بعد جعل الاستعارة
فيها تصير افراد جنس السبع قسمين متعارفا وغير متعارف وغير المتعارف هو السبع
ادعاء فهو المشبه به ادعاء والمراد بالاستعارة بالكناية من لفظ المشبه في الصورة
المذكورة وفي الاستعارة التبعية اذا جعلت من قبيل الاستعارة بالكناية هو هذا
لا المشبه به بالتحقيق وقد يكون المراد المشبه به حقيقة كما في انبت الربيع البقل عند صاحب
المفتاح فتأمل وقال المؤلف ايضا اختار صاحب المفتاح رد الاستعارة التبعية
الى المكنى عنها بجعل ما هو قرينة التبعية عند غيره استعارة مكنيا عنها وجعل ما هو
استعارة تبعية عند غيره قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله
واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون
اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة فلو جعلوا في قولهم نطقت الحال كذا
الحال التي هو ذكره عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم
بوساطة

بوساطة المبالغة في التشبيه على حسب ما تقدم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا لو جعلوا الحمل للاستعارة بالكناية عن حي ابطلت حوته فالتقى للعدم وجعلوا
نسبة النقل اليه قرينة الاستعارة وكذا في نحو ذلك مما هو من الاستعارات التبعية
لكان اقرب الى الضبط لانه على هذا التقدير تقل الاقسام فيسهل الضبط ورده
المؤلف بانه لا يخلو اما ان يجعلوا التبعية حقيقة او لا فان جعلت حقيقة لم تكن التبعية
تخييلية لان الاستعارة التخييلية بل الاستعارة عند صاحب المفتاح مجاز والظاهر
لم تكن تخييلية لا تكون الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية لان قرينة الاستعارة التبعية
التي جعلها استعارة بالكناية كما في قولهم نطقت الحال تكون الاستعارة بالكناية وليست
مما للاستعارة تخييلية على تقدير ان التبعية حقيقة واللازم باطل بالاتفاق والملزوم
مثله وان لم تكن التبعية حقيقة وان لم يجعل التبعية حقيقة تكون مجازا لتحقق معنى المجاز
فيه فتكون من قبيل الاستعارة لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة فتكون
استعارة في الفعل والاستعارة فيه لا تكون الا تبعية فلا يكون ما ذهب اليه صاحب
المفتاح مغنيا عما ذهب اليه غيره من تقسيم الاستعارة الى اصلية وتبعية قوله
والا فتكون استعارة اي وان لم تكن التبعية حقيقة تكون استعارة على ما مر قلت
لا نسلم ان اللازم باطل بالاتفاق بل بطلان اللازم على رأي بعض لا على رأيه لانه على رأيه
يكون المجاز العقلي من الاستعارة بالكناية وليست مستلزمة للتخييلية فرأيه
موافق لرأي البعض الآخر وايضا لا نسلم انه لو جعل التبعية مجازا كانت استعارة
قوله لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة قلنا لا نسلم ان مجرد حصول المشابهة
كاف في ثبوت الاستعارة بل حتى اذا كانت جلية مع المبالغة في التشبيه ولم

المشابهة مع المبالغة

ان هذا التجريد متفرع على تقدير جعل التبعية مجازاً كنائياً استعارة في الفعل واشتمل على التشبيه
ليست حقيقية لان المراد بالحال في قولهم نطقت الحال بكذا ليس المشبه به الحقيقي بل
المراد به هو المشبه به الادعائي الذي هو عين المعارف فصل حسن كل من
الحقيقية والتمثيل لا قوله اهل التوجيه وشمله قد علم من كلام المؤلف في بحث
المجاز مهنا انه اما مفرد او مركب والمجاز المفرد اما مرسل او استعارة والاستعارة
قد تقيد بالحقيقية والتمثيل وقد تكون تخييلية وقد تكون بالكناية والمجاز المركب هو التمثيل على
سبيل الاستعارة وقد عرف معنى الاستعارة الحقيقية والتخييلية والاستعارة
بالكناية والتمثيل على سبيل الاستعارة فاعلم ان لحسنها شروطاً ان صادفتها
حسنت والا عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحاً وتلك الشروط في كل من الحقيقية
والتمثيل رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها ككون وجه التشبيه شاملاً
للطرفين وكون وجه الشبه في المشبه به اتم في الاربعة المذكورة في غرض التشبيه وكونه
بعيد الغور ابدا كل في بديع الكرم وكونه كثير التفصيل وكون حضور المشبه به نادراً
واجماع عدة شبهات وان لا يكون الاستعارة مطلعاً بان لم يعقب بصفات
او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين وان لا تشم رائحة التشبيه والاجل ان من شروط
حسن التشبيه فيهما ان لا يذكر ما يدل على التشبيه وهي ان يكون الشبه فيهما
بين الطرفين جلياً بنفسه او معروفاً سائراً بين الاقوام حتى لا يحتاج الى ذكر شيء
يدل على التشبيه فيطلب الحسن ان ذكر وان لم يكن الشبه بينهما جلياً او معروفاً
يصير كل واحد منهما تعمية والغازاً لا استعارة وتمثيلاً كما اذا قيل رايت اسداً
واريد انساناً ابخر فان وجه الشبه في الاسد غير جلي ولا معروف كما اذا قيل
رايت

الا استعارة والتمثيل

رايت ابلاً مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس الذين لا خير فيهم وهو مثل في عزة كل مرضي
وهو اشارة الى قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة اي المختار
فيهم مثل وبهذا ظهر اي وبعدم شم رائحة التشبيه فيهما لفظاً وكون الشبه بين الطرفين
فيهما جلياً لئلا يصير كل منهما الغازاً ظهر ان الاستعارة والتمثيل لا يحسن في كل ما يتاتى فيه
التشبيه لكون التشبيه اعم محلاً منهما اي يوجد التشبيه بدونهما ولا يوجدان بدونه
كما ذكر ويتصل بهذا البحث انه اذا قوي الشبه من الطرفين حتى صار الفرع كانه
الاصل لم يحسن التشبيه لان التشبيه حينئذ ينافي اتحادهما فتعين الاستعارة وذلك
كالنور اذا شبه العلم به والظلمة اذا شبهت البدعة بها فانه لذلك يقول الرجل اذا
فهم المسئلة حصل في قلبي نور ولا تقول كان نوراً حصل في قلبي وتقول لمن اوقعه
في شبهة اوقعتني في ظلمة ولا تقول كانك اوقعتني في ظلمة وحسن الاستعارة المكنى عنها
كحسن الاستعارة الحقيقية اي حسنها برعاية جهات حسن التشبيه كما ذكر في الحقيقية
وحسن الاستعارة التخييلية بحسب الحسن المكنى عنها لما بين ان التخييلية لا تكون الا تابعة
للمكنى عنها عند المؤلف وعند صاحب المفتاح بحسب حسنها حتى كانت تابعة لها وقلما
تحسن حسنها اولم يكن تابعة لها كما مر في بحث الاعلام قوله قد يطلق المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها اي نقلت عن اعرابها الاصلي الى غيره بحذف لفظ او زيادة لفظ فالحذف
كقوله تعالى وجاء ربك الاصل جاء امر ربك فالاعراب الاصلي في الكلام لقوله ربك هو
الجر فحذف المضاف واعطي المضاف اليه اعرابه وكقوله تعالى واسأل القرية فالاصل
واسأل اهل القرية فالاعراب الاصلي القرية في الكلام هو الجر فحذف المضاف وذلك اعطي
المضاف اليه اعرابه والزيادة كقوله ليس كمثله شيء على القول بزيادة الكاف فصار

اي ليس مثله شيء فالاعراب الاصلي النصب
بزيادة الكاف

جرا أن كان الحذف او الزيادة لا توجب تغير الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء
اي او كمثل ذوي صيب وكقوله فبما رحمة من الله لنت لهم فلا يطلق المجاز على الكلمة
وقد بالغ الشيخ عبد القاهر رحمه الله في الانكار على من اطلق القول باطلاق المجاز على الكلمة بالحذف
او الزيادة وقال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع عدّ المجاز المذكور ههنا ان يعدّ
ملحقا بالمجاز وشبيها به لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير
الاصل لا ان يعد مجازا   الكناية لفظ الى قوله من لسانه دين
المقصد الثالث من مقاصد علم البيان الكناية وهي لفظ اريد به لازم معناه مع
جواز ارادة معناه مع لازم معناه كقولك فلان طويل النجاد اي طويل القامة
ولا يمتنع مع ارادة طول القامة ارادة طول النجاد من غير تأول فظهر منه ان
الكناية تفارق المجاز من جهة ارادة المعنى فيها مع ارادة لازمه بخلاف المجاز
فانه لا يجوز ارادة المعنى مع ارادة لازمه لان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة
وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا يلزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم وفرق
بينهما بان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم ورد بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل الذهن منه
الى الملزوم لان اللازم اذا لم يكن ملزوما يكون اعم منه ولا اشعار ان يكون
الاخص في اللزوم الكلي والا يلزم وجود الملزوم من حيث هو ملزوم بدون اللازم
ولهذا كان اعم منه والاعم منه لا يستلزم الاخص كليا ذهنيا وخارجيا فيمتنع
الانتقال منه اليه وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم واجيب
عنه بان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز وشرط لها دونه
قلت

قلت مسلم ان الاعم من حيث هو لا يستلزم الاخص كليا لكن لا يمنع الانتقال
منه اليه بواسطة قرينة دالة على الارادة منه ويسمى هذا النوع كناية لما فيه من
اخفاء وجه التصريح والكناية ثلثة اقسام لان المطلوب بها اما غير صفة
ولا نسبة او صفة او نسبة والمراد الصفة المعنوية كما مر الاولى
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها ما هو معنى واحد كقولنا المضياف كناية
عن زيد ومنه قوله كناية عن القلب   الضاربين بكل ابيض مخذم
والطاعنين مجامع الاضغان   المخذم بكسر الميم وفتح الذال وسكون الخاء
المعجمتين السيف القاطع كنى بالمجامع عن القلب والاضغان جمع ضغن
وهو الحقد ومنها ما هو مجموع معان كقولنا في الكناية عن الانسان حي مستوي
القامة عريض الاظفار فان كل واحد من الثلثة غير مختص بالانسان
لوجوده في غيره والمجموع خاص به وهذا يسمى في الاستدلال خاصة
مركبة لحصول الاختصاص بالمركب كما يقال في رسم الخفاش الطائر الولود
فان كلا منهما اعم منه والمجموع مساو له اذ لا طاير ولود غيره ويظهر
من هذا ان الرسوم اذا ذكرت مجردة عن المرسومات كانت كناية عنها
وشرطهما اي وشرط ما هو معنى واحد وما هو مجموع معان ان يكونا مختصين
بالمكنى عنه لا يتعداه ليحصل الانتقال منهما اليه الثانية المطلوب بها
صفة وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال منها الى المطلوب
بها بواسطة فقريبة وهي اما واضحة او خفية فالواضحة كقولهم في الكناية
عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والكناية الاولى ساذجة اي لا

بصريح فيها والثانية كناية مشتملة على تصريح فالمفهوم الصفة اعني الطويل ضمير الموصوف
فالنجاد بعد اسناده طويل الى الضمير لو لم يجعله لما بين انه كناية بل هو تصريح
فاما فرط طويل اليه بعد اسناده الى الضمير ليبين انه ليس بتصريح وللمسه
كقولهم في الكناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس
اذا افرط يقال دليل البلادة وعظم الراس واستواه مالم يفرط دليل على علو همة
وحسن الفهم وان كان الانتقال منها الى المطلوب بها بواسطة فبعيد كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدور ومنها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة و
الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وهو انه مضياف الثالثة المطلوب
بها نسبة قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
فان الشاعر اراد ان يثبت اختصاص هذه الصفات بابن الحشرج فترك التصريح
بان يقول انه مختص بهذه الصفات او نحوه مثل ان يقول السماحة
لابن الحشرج والمروة له والندى له الى الكناية بان جعل هذه الصفات في قبة
مضروبة عليه لوجه ذي قباب في الدنيا كثيرين ونحوه اي نحو قول الشاعر
المذكور المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه في ان المطلوب بها نسبة وذلك لانهم
يكون التصريح باثبات الوصف للموصوف وشبهه لما له تعلق اثبات
السماحة والمروة والندى للقبة بكونها فيها مع تخصيص ضربها بابن الحشرج فكذا
ثبوت المجد للثوبين بكونه فيهما لاتحاد عنهما مع تخصيص الثوبين به باضافتهما
اليه وكذا قولهم الكرم بين برديه فقد علم ان الكناية ثلثة اقسام وههنا
كناية

كناية استنبطها الزمخشري وقال هي ان تعمد الى جملة معناها على خلاف
الظاهر فتاخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة او المجاز
فتعبر بها عن مقصودك كما تقول في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه كناية عن الملك فان الاستواء على السرير لا يحصل الا مع الملك فجعلوه كناية
عنه والظاهر ان هذه الكناية من نوع الايماء وقد يظن ان ههنا قسما رابعا
وهو ان يكون المطلوب بالكناية الوصف والنسبة معا كما يقال كثر الرماد
في ساحة عمرو في الكناية عن ان عمرا مضياف وليس ذلك قسما رابعا اذ ليس
بكناية واحدة بل هو كنايتان احدهما عن المضيافية والثانية عن اثباتها
لعمرو والموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد
يكون غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده اي ليس المؤذي مسلما عرض الشيء بالضم الجهة
من اي وجه جئته تقال نظرت اليه عن عرض وعرض مثل عسر وعسر
اي من جانب وناحية السكاكي الكناية تتفاوت الى قوله نوع من المجاز
قال صاحب المفتاح الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايما
واشارة وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر
ليس من اقسام الكناية فحسب بل هو اعم وقال والمناسب للعرضية اي
للكناية العرضية وهو ان يكون مسوقة لاجل موصوف غير مذكور التعريض
اي يناسب اطلاق اسم التعريض عليها لان التعريض هو الكناية الى جانب والعرض
منه جانب آخر ولغير العرضية اي والمناسب للكناية التي ليست بعرضية ان كثر

الوسايط بينها وبين المكنى عنه اطلاق اسم التلويح عليها لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك عن بعد وان قلت الوسايط بينها وبين المكنى عنه مع نوع من الخفاء وان هو
فيطلق كثيرا عريض القفا كناية عن الابله كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا لان
الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة
او الحاجب او العين قال رمزت الي مخافة من بعلها من غير ان تبدى هناك كلامها
وان قلت الوسايط بينها وبين المكنى عنه لا مع نوع من الخفاء فالمناسب ان يسمى
ايماء او اشارة كقول ابي تمام ابين فما يزرن سوى كريم وحسبك ان يزرن ابا سعيد
فان هذا المذكور من الكناية في افادته ان ابا سعيد كريم غير خاف بخلاف افادة
هو عريض القفا للبلاهة فان فيه خفاء ظاهرا لا يخفى ثم قال صاحب المفتاح
والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت لا تريد
المخاطب بل تريد انسانا مع المخاطب وان اردتهما جميعا كان هذا التعريض كناية
ولا بد في هذا المجاز والكناية من قرينة تدل على ان المراد انسان مع المخاطب
دونه او على ان المراد هما جميعا لانه لو لم يكن قرينة لما امكن فهم المراد مثل
التعريض على سبيل الكناية هو ان يكون العبارة مشابهة للكناية مشتركة في
بعض صفاتها كما في المثال المذكور فانه ليس فيه تصور لازم وملزوم وانتقال
من اللازم الى الملزوم الا ان فيه شبهة من الكناية وهو كون آثار الخطاب
مستعملا فيما هو موضوع له مرادا منه ما ليس بموضوع له وهو الانسان
الآخر وهذا المعنى موجود في الكناية واما اذا اردت غير المخاطب وحده
فيكون المثال مثل المجاز لاستعمال آثار فيما هو غير موضوع له

لانه

لانه مجاز مخصص لتوقفه على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا انتقال
هنا من ملزوم الى لازم ولان التعريض قد يكون على سبيل الكناية وقد لا يكون
والكناية قد تكون على سبيل التعريض وقد لا تكون فكل منهما اعم من الآخر من وجه
فصل اطبق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان الكناية ابلغ من التصريح
لان الانتقال فيهما يعني في المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم فيكون كاثبات المعنى
به كدعوى الشيء ببينة ولا شك ان دعوى الشيء ببينة ابلغ في اثباته من دعواه بلا بينة
وان الاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه لانها نوع من المجاز والمجاز ابلغ من التشبيه
كما مر وان التمثيل على سبيل الاستعارة ابلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة لان الثاني الاستعاره هو
اعني التمثيل وهو يشبه [illegible] الاول ولما مر ان الاستعارة ابلغ من التشبيه
هذا هو آخر الكلام في الفن الثاني بحمد الله تعالى وصلوة على نبيه الفن الثالث [illegible]

قوله الفن الثالث علم البديع الى قوله من اضدادها

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية
تطبيقه على مقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي علم بالقواعد التي يعرف بها
الوجوه نسبة العرفان الى الوجوه المذكورة لانها امور جزئية تلحق التراكيب الجزئية
فالعلم جنس وما في التعريف فصل وعلم من هذا التعريف ان تلك الوجوه انما تعد محسنة للتركيب
بعد رعاية ما تقتضيه صناعة البلاغة اعني علمي المعاني والبيان من التطبيق والوضوح
وقوله بعد رعاية ظرف للتحسين وهذه الوجوه على ثلثة اضرب ما راجع الى المعنى
او الى اللفظ او اليهما جميعا والمؤلف قسمها الى الضربين الاولين فقط ولم يتعرض
للضرب الثالث نعم [illegible] واقع و[illegible] بحسب القسمة العقلية ايضا [illegible]

[illegible]

ان هذه الوجوه اما ان يرجع الى اللفظ فقط او لا والثاني يندرج فيه ما يرجع الى المعنى
فقط واليهما جميعا ونحن نقسم الى ما يرجع الى المعنى فقط والى ما يرجع اليهما جميعا
قال المؤلف اما المعنوي فمنه المطابقة وتسمى الطباق ايضا والتضاد ايضا وهي الجمع
بين متضادين اي بين اللفظين المفردين او المركبين الدالين على معنيين متقابلين
في الجملة قوله في الجملة اي اعم من ان يكونا متقابلين من جميع الوجوه او من بعض
الوجوه او اعم من ان يكونا متقابلين حقيقيا او اعتبارا ليدخل فيه نحو قوله تعالى
ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا فانه لا تقابل حقيقيا بين العلم
المنفي والمثبت في هذه الآية لان المثبت غير المنفي ولكن بينهما تقابل في الجملة اذ العلم
مطلقين وقول ابي الطيب لمن تطلب الدنيا اذا لم ترد بها سرور محب او اساءة مجرم
قابل المحب بالمجرم والمقابل الحقيقي للمحب هو المبغض لا المجرم لجواز اجتماعهما لكنه لما
صدر عنه ما يبغض جعله مقابلا له والسرور بالاساءة والمقابل الحقيقي له هو الحزن
لا الاساءة لجواز اجتماعهما لكنهما لما استلزمت الحزن جعلها مقابلا للسرور ومما جمع بينهما
قول الحماسي يجزون من ظلم اهل الظلم مغفرة ومن اساءة اهل السوء احسانا فانه قابل
الاساءة بالاحسان وهي حقيقته والظلم بالمغفرة وهي غير حقيقته لان مقابله الحقيقي اي المقابلة
العدل والمطابقة مما يرجع الى اللفظ والمعنى كما علم من تعريفه ويكون الطباق بلفظين
اما من نوع واحد او من نوعين وما من نوع واحد اما اسمان كلفظي ايقاظا ورقود
في قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلان كما في قوله يحيي ويميت او حرفان كما في قوله
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في لها فيه دلالة على الثواب وعليها فيه على العقاب
وما من نوعين كقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه فالاول اسم
والثاني

والثاني فعل والطباق ضربان طباق الايجاب وطباق السلب اما طباق الايجاب
فقد مر واما طباق السلب فكقوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة
الدنيا وكقوله فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سمي تدبيجا وهو ان يذكر
في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية اما الاول فكقول ابي تمام
تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر فكنى به عن دخول
الجنة واما الثاني فكقول الحريري فمذ اغبر المحبوب الاصفر ازور والعيش الخضر
واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا
حبذا الموت الاحمر فان في لفظ الاصفر تورية يريد به الذهب الاحمر ولم يكن بالطبع
شيئان احدهما نحو قوله اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة مسببة عن اللين الذي
هو ضد الشدة فاقيم مقام اللين لتقابل الشدة والثاني ما يسمى ايهام التضاد نحو
قوله لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى فالضحك هو ظهور المشيب هنا هو
من بين السواد فيوهم في البيت التضاد بين ضحك وبكى وليس في الحقيقة بينهما
تضاد ويدخل في الطباق ما يخص باسم المقابلة ويدل التعريف المذكور للطباق
شامل للمقابلة ايضا وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم يؤتى بما يقابل
ذلك على الترتيب والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا التناسب فانه غير مشروط
فيها فمثال مقابلة اثنين باثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فان قوله
فليضحكوا مقابل لليبكوا وقليلا مقابل كثيرا ومثال مقابلة ثلثة بثلثة نحو قوله
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل فان احسن
مقابل اقبح والدين مقابل الكفر والدنيا مقابل الافلاس ومثال مقابلة اربعة باربعة

نحو قوله تعالى فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من
بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى فان المراد باستغنى انه زهد فيما
عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم
يتق وزاد صاحب المفتاح على التعريف المذكور للمقابلة ولهذا اشترط منا امرا
اي اذا شرط في معنيين متوافقين او اكثر امر شرط ثمه اي فيما يقابل ذلك
ضد ذلك الامر كالاية المذكورة فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين اضدادها وهي المنع والاستغناء
والتكذيب والمقابلة ايضا من جملة ما يرجع الى اللفظ والمعنى   ومنه مراعاة
النظير الى قوله لئلا كله بهذه القرينة   ومن المعنوي مراعاة النظير
وهي ايضا مما يرجع الى اللفظ والمعنى ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف ايضا
وهي ان يجمع في الكلام بين امر وما يناسبه لا بالتضاد اي ليست تلك المناسبة
مناسبة التضاد فانه لا يقال لذلك الجمع مراعاة النظير نحو قوله تعالى الشمس والقمر
بحسبان فانه جمع بين الشمس والقمر وهما متناسبان لا متضادان وقول البحتري في صفة
الابل الانضاء اي المهازيل   كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار
قيل لعله وصف الرحال وشبهها بالقسي المعطفات في حالة حملها ثم قال بل الاسهم
اضرابا عن الاول وشبهها بالاسهم في الاستواء في حالة عدم الحمل ثم قال
بل الاوتار اضرابا عن هذا ايضا وشبهها بها   وقيل القسي بحسب الحالتين لانها تعطف
تارة وتستوي اخرى قوله بل الاسهم اي بل كالاسهم مبرية من البري وهو النحت قوله
بل الاوتار اي بل كالاوتار ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو

ان يختم الكلام بما يناسب اوله في المعنى كقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب ان لا تدركه الابصار
والخبير يناسب ادراك من يدرك شيئا فان من يدرك شيئا يكون خبيرا
به ويلحق بالمناسبة المذكورة نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم
والشجر يسجدان النجم النبات فانه جمع بين النجم والشجر وبين الشمس والقمر
لمناسبتهما الشمس والقمر من حيث انهما نباتان في الارض بتدبيرهما في السماء
وكثير ذكرهما معا ومناسبتهما ويسمى ايهام التناسب ومن المعنوي الارصاد
ويسميه بعضهم التسهيم وهو ماخوذ من البرد المسهم وهو المخطط الذي
لا تتفاوت ولا تختلف   وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل
على العجز اذا عرف الروي قبل ذكر ذلك الكلام يكون الكلام لاستواء اقسامه
كالبرد المسهم في استواء الخطوط نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون فانه لو وقف القارئ على قوله ولكن كانوا انفسهم لعلم السامع
ان بعده يظلمون وقوله اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع وقيل
اجود منه في الفضيل تشبيها بعض الظرفاء لم يستعمل في كلام اجود وهو
ايضا مما يرجع الى اللفظ والمعنى ومن المعنوي المشاكلة وهو ايضا مما يرجع الى
اللفظ والمعنى وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه اي ذلك الشيء في صحبته اي الغير تحقيقا
او تقديرا اي ذلك الوقوع محققا او مقدرا دلالة على ان ذلك الغير مذكورا اما
تحقيقا او تقديرا فالاول كقوله   قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا كانه قال خيطوا لي ذكر خياطة بلفظ الطبخ لوقوعها في

صحبته تحقيقا نحو قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك كانه قال ما في ذاتك
فذكره بلفظ النفس لوقوعه في صحبته والثاني وهو ان يكون وقوعه في الصحبة
تقديرا كقوله تعالى صبغة الله وهي مصدر مؤكد لآمنا بالله قبل ذلك وهو قوله
قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى آخره المعنى صبغة الله اي تطهير الله وانما قال
هو مصدر مؤكد لآمنا لان معناه ان الايمان يطهر النفوس كانه قال طهرنا الله تطهيرا
عن دنس الكفر بالاعتراف بالله وما ذكر بدل تطهيره اي المسلمون بان يقولوا لهم
قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل
تطهيرنا او يقول المسلمون صبغنا الله بالايمان صبغته ولم نصبغ صبغتكم فذكر
التطهير بلفظ صبغة الله وان لم يصحب لفظ الصبغ لفظا ولكن سبب نزول هذه
الآية وهو ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في الماء الاصفر يسمونه المعمودية ويقولون
انه تطهير لهم دال على ذكر الصبغ بعدها قوله والاصل فيه اي والسبب في
نزول الآية وقوله تعبير عن الايمان بالله بصبغة الله اي آمنا بالله ايمانا تشاكل
تقربه الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر
الدالة على ذلك ومن المعنوي الاستطراد وهو الانتقال من معنى الى معنى آخر متصل به
لم يقصد بذكر الاول التوصل الى ذكر الثاني كالفراكون فيه كانه زعم شيخ لك
حكاية لغرض فيه او لا غرض يناسبها فتورده ها هنا من فعل الصانع بطالع حميدا
مسلما لكن منفصل كقوله تعالى يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا
فيها هذا علما قبله لانه قبله سبق ابدان اظهار بدت لهم سوآتهما وطفقا يخصفان من الاوراق
عليهما بسبب العصيان والثاني لبيان اظهار المنة علينا بما خلق من اللباس والزينة

ولد الشعار